



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ملاحم القطاع المالي والاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

نوفمبر 2023

www.grc.net

قائمة المحتويات

4	1. ملخص تنفيذي
4	1-1 تركيا
6	2-1 مجلس التعاون الخليجي
7	3-1 مقارنة مؤشر التنمية المالية (2020)
8	4-1 ملخص سبل التعاون بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي
9	2. تركيا
9	1-2 القطاع المالي والاستثماري التركي في سطور
10	2-2 تحليل القطاع المالي والاستثماري
18	3-2 محركات القطاع
24	3. مجلس التعاون الخليجي
24	1-3 مقدمة في القطاع المالي والاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي
28	2-3 تحليل القطاع المالي والاستثماري
42	3-3 محركات القطاع
48	4. أثر جائحة كوفيد - 19 على القطاع المالي والاستثماري وفقا لكل دولة
48	1-4 تركيا
49	2-4 مجلس التعاون الخليجي
52	3-4 تقييم تأثير الجائحة
53	5. مقارنة مستقبل القطاع في تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي
53	1-5 مقارنة الإحصائيات بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا
55	2-5 فرص التعاون والاستثمار بين دول مجلس التعاون و تركيا
58	3-5 التحديات والحلول الممكنة
60	4-5 أهم المشاريع المشتركة القائمة
61	6. ملحق
61	1-6 المسرد
63	2-6 أهم المصادر



1. ملخص تنفيذي

وفقا لتعريف البنك الدولي، فإن القطاع المالي هو «مجموعة من المؤسسات والأدوات والأسواق، فضلًا عن الإطار القانوني والتنظيمي الذي يسمح بإجراء المعاملات من خلال تقديم القروض». ويدور تطوير القطاع المالي أساسًا حول تجاوز «التكاليف» المتكبدة في النظام المالي. وقد أدت هذه العملية المتمثلة في خفض تكاليف جمع المعلومات وإنفاذ العقود وإجراء المعاملات، إلى ظهور العقود المالية والأسواق والوسطاء».

ويتمثل الهدف الأساسي للقطاع المالي في توفير طرق وأنظمة الدفع المالي، وهو يتيح كذلك وسيلة مقايضة من خلال إصدار الأوراق المالية والاحتفاظ بودائع الطلب والوفاء بالشيكات المسحوبة على تلك الودائع وحفظ المدخرات المالية وتخصيص الائتمان وغيرها من الأمور. وغياب هذا القطاع من شأنه أن يؤدي إلى محدودية التخصص في الإنتاج وتقييد النمو اقتصادي، وهنا يتجلى دوره الجوهر في نمو كل دولة.

ويُدر القطاع المالي الكثير من العائدات من الرهن العقاري والقروض، والتي تزدهر وتنمو في بيئة تتسم بانخفاض أسعار الفائدة. وكثيرًا ما يربط خبراء الاقتصاد الاستقرار الاقتصادي باستقرار القطاع المالي. وقد يؤدي ضعف المؤسسات المالية إلى إلحاق الضرر بالمستهلك العادي. فالشركات المالية تقدم القروض التجارية وقروض الرهن العقاري لأصحاب المساكن والتأمين للمستهلكين. وسيتوقف النمو في المشاريع التجارية الصغيرة والعقارات حال تقييد الأنشطة المذكورة أعلاه. ويمكن كذلك الاستثمار في الأسهم المالية من خلال امتلاك محفظة مالية، وتوزع معظم المؤسسات في هذا القطاع أرباحها وتُقيّمها على أساس القوة الإجمالية لاستقرارها المالي. إن ضعف القطاع المالي يعني بالضرورة ضعف الاقتصاد، ويشمل هذا القطاع العديد من القطاعات منها المصارف وشركات الاستثمار وشركات التأمين وشركات العقارات.

1-1 تركيا

القطاع المالي والاستثماري في تركيا مرّن ومتطور ويساهم بقوة في اقتصادها. وتتمتع تركيا بقطاع مصرفي متطور يتألف من 55 مصرفًا رئيسًا، يضم المصارف المملوكة للدولة والمصارف الخاصة والأجنبية، وتتولى وكالة التنظيم والإشراف المصرفي (BRSA) تنظيم هذا القطاع.

في النصف الأول من عام 2022، اتسم النشاط الاقتصادي التركي بالقوة، مستندًا إلى الطلب المحلي والخارجي، إلا أنه تباطأ في النصف الثاني بسبب تدهور الطلب الخارجي. وعلى الرغم من الصراع الروسي الأوكراني، استطاعت تركيا أن تحافظ على قوة اقتصادها وزيادة صادراتها في النصف الأول من عام 2022 بسبب توقعات الطلب الخارجي المواتية وقدرة المصدرين على التكيف مع تغيرات السوق. ووفقًا للبنك المركزي التركي، في عام 2022 بلغ معدل النمو السنوي في تركيا 5.6%، واحتل اقتصادها مرتبة جيدة بين مجموعة العشرين ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من حيث الأداء الاقتصادي منذ الربع الأخير من عام 2019.

وفقًا للبنك المركزي التركي، انخفض معدل التضخم السنوي في الأسعار الاستهلاكية في تركيا بنسبة 13.8% في الربع الأول من عام 2023 إلى 50.5%؛ واستمر في الانخفاض ليصل إلى 43.7% في أبريل. وفي نهاية عام 2023، قُدّر معدل التضخم بنحو 22.3%، و8.8% في نهاية عام 2024، و5.0% في نهاية عام 2025، مع توقع المزيد من الهبوط في السنوات المقبلة. وساهم الطلب المحلي في انتعاش ربع سنوي في النشاط الاقتصادي في تركيا في الربع الأخير من عام 2022. وحسب مؤشرات الربع الأول من عام 2023 نجد أن استمرار النمو الاقتصادي المحلي على الرغم من تبعات الزلزال، جاء



2-1 مجلس التعاون الخليجي

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بقطاع مصرفي متطور ومنظم للغاية، يشمل المصارف المحلية والدولية التي تقدم الخدمات المصرفية، مثل الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات إلى جانب المصارف الإسلامية. ومن بين أبرز المصارف المحلية يأتي بنك الإمارات الوطني وبنك قطر الوطني وبنك السعودية المركزي وبنك الأهلي التجاري وبنك عمان المركزي. وعلاوة على ذلك، فإن كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي لديها هيئاتها التنظيمية التي تشرف على القطاع المالي، والتي تُطبق اللوائح والمبادئ التوجيهية لضمان الاستقرار والشفافية وحماية المستثمرين. فعلى سبيل المثال، تضم الإمارات أربع هيئات تنظيمية مختلفة ترخص وتشرف على البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، منها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE)، وهيئة الأوراق المالية والسلع (SCA)، وسلطة دبي للخدمات المالية (DFSA).

كما أنشأ مجلس التعاون الخليجي أسواقًا رأسمالية تسهل من عملية تداول الأسهم والسندات والصكوك (السندات الإسلامية) وغيرها من الأدوات المالية. وتشمل الأسواق الرئيسية في المنطقة سوق دبي المالي، وسوق أبو ظبي، وسوق الأسهم السعودية (تداول). وعلى الرغم من تراجع نشاط سوق رأس المال العالمي منذ عام 2022، إلا أن السوق الخليجية واصلت أنشطتها بقوة في الربع الأول من عام 2023 مدفوعة بالاككتابات العامة الأولية، التي كانت ثاني أكبر مصدر عائد في هذه الفترة منذ عام 2015. وفي الربع الأول من عام 2023، حققت 9 اككتابات عامة أولية عائدات بقيمة 3.3 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 4.9 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2022 و7.2 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2022 من 15 اككتابًا عامًا أوليًا. وتمتلك الإمارات الحصة الأكبر من الاككتابات العامة الأولية في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 90%.

ويلعب التمويل الإسلامي دورًا مهمًا في القطاع المالي لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ أنه يتسق مع التفضيلات الثقافية والدينية للمنطقة. وتوفر المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أدوات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك المصارف ونظام تكافل (التأمين الإسلامي) وصناديق الاستثمار في الخدمات. وفي السنوات الأخيرة، قامت السلطات النقدية المركزية في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي بإدخال عدد من التدابير التنظيمية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب التشديد على المتطلبات الاحترازية، وقد أصبحت تصنيفات الأصول ومتطلبات الإمداد في هذه الدول أكثر اتساقًا مع المعايير الدولية. وتتبع المصارف المحلية المعايير المحاسبية الدولية. ويشترط بنك التسويات الدولية على بنوك دول مجلس التعاون الخليجي أن تكون نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر 8%. وعلى الرغم من قيام السلطات النقدية المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بالإشراف على قوانين المؤسسات المالية ومراقبتها، إلا أن عليها بذل جهود للحاق بركب الدول المتقدمة والناشئة الأخرى من حيث التدابير التنظيمية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

وتتملك العديد من دول مجلس التعاون الخليجي صناديق ثروة سيادية ضخمة تضخ استثماراتها في أصول متنوعة على مستوى العالم. وتُشكل هذه الصناديق أهمية حيوية لجهود التنمية الاقتصادية في المنطقة، ويأتي ذلك من دعمها للاستثمارات الاستراتيجية في قطاعات متنوعة. ومن بين صناديق الثروة السيادية الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي: هيئة أبو ظبي للاستثمار وهيئة الكويت للاستثمار، وصندوق الاستثمار العام، ومؤسسة ساما القابضة الأجنبية، وهيئة قطر للاستثمار، ومؤسسة دبي للاستثمار.

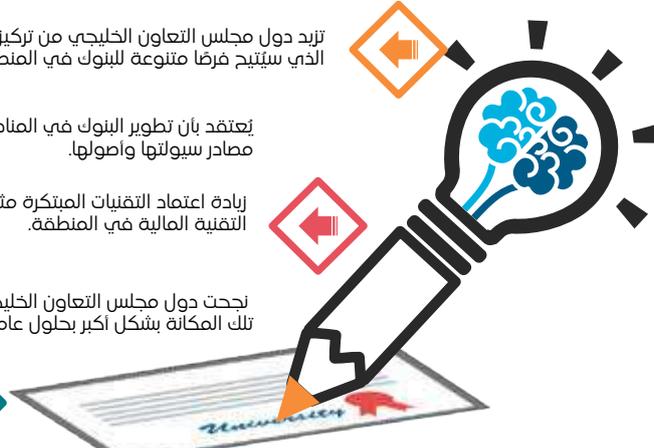
وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى إرساء اتحاد اقتصادي أكثر إحكامًا من خلال إطلاق مبادرات مثل السوق الخليجية المشتركة واعتماد عملة موحدة (الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي). وتساعد هذه المبادرات على تعزيز التجارة والاستثمار والتعاون المالي بين النظام المصرفي في المنطقة. بشكل عام، توفر القطاعات المالية والمصرفية والاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة متنوعة من الخيارات للمستثمرين. علاوة على ذلك، فإن الأساسيات الاقتصادية القوية، والتركيز على التنويع، والبيئة التنظيمية الداعمة، كلها عوامل تزيد من أهمية المنطقة كوجهة جاذبة للاستثمار.

كما أن ازدهار قطاع التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي كان دافعًا إلى تطبيق نظام الدفع الرقمي في المنطقة. وعلى الرغم من أن نمو التجارة الإلكترونية في منطقة مجلس التعاون الخليجي جاء متسقًا مع التوجهات العالمية، إلا أن الانتشار كان متواضعًا نسبيًا، حيث لم يمثل سوى نسبة قليلة من مبيعات التجزئة حتى عام 2020. ومع ذلك، تسببت الجائحة في سرعة اتجاه المستهلكين إلى التسوق عبر الإنترنت. على سبيل المثال، في مجال البيع بالتجزئة ارتفع تنزيل بعض تطبيقات التسوق بنسبة 400%،



وزيادة بنسبة 200% في المبيعات عبر الإنترنت في مارس 2020. وقد استجابت السوق الإقليمية بسرعة لهذا الطلب على طرق الدفع الرقمية في مواقع التجارة الإلكترونية وأدت كذلك إلى ظهور طفرة في التطبيقات المالية والمشاريع الناشئة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.

1-2-1 آفاق القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي



التركيز على التنوع الاقتصادي الذي يوفر إمكانيات هائلة لنمو القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ستساهم وثائق الرؤية لكل دولة من دول مجلس التعاون في تحفيز تدفق الاستثمارات المالية إلى تلك الدول.

سيساهم التحول الرقمي بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي. ويعزز من تبني الحلول الرقمية. ومن المتوقع كذلك أن تقلل تلك البلدان من اعتمادها على المعاملات المصرفية التقليدية وتستبدلها بخيارات رقمية فقط.

تزيد دول مجلس التعاون الخليجي من تركيزها على خيارات الاستثمار المستدام، مثل الاقتصاد الأخضر الأمر الذي سيخلق فرصاً متنوعة للبنوك في المنطقة.

يُعتقد بأن تطوير البنوك في المناطق غير الحضرية، سيوفر فرصاً واعدة للبنوك الخليجية لتنويع مصادر سيولتها وأصولها.

زيادة اعتماد التقنيات المبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، سيعود بالنفع على منظومة التقنية المالية في المنطقة.

نجدت دول مجلس التعاون الخليجي في تخليد اسمها كمركز واعد للتقنية المالية، وتخطط لتعزيز تلك المكانة بشكل أكبر بحلول عام 2030.

من المرجح أن يساعد نمو التجارة الإلكترونية على زيادة المعاملات الرقمية وحلول الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

3-1 مقارنة مؤشر التنمية المالية (2020)

الجدول 1: مقارنة مؤشر التنمية المالية (2020)

البحرين	عمان	الإمارات	الكويت	قطر	السعودية	تركيا	2020	
0.41	0.37	0.46	0.37	0.53	0.45	0.54	مؤشر التنمية المالية	
0.32	0.41	0.35	0.48	0.48	0.34	0.48	تقييم شامل	المؤسسات المالية
0.30	0.19	0.22	0.19	0.60	0.18	0.22	العمق	
0.00	0.34	0.32	0.50	0.24	0.38	0.54	الوصول	
0.74	0.69	0.47	0.71	0.35	0.38	0.58	الكفاءة	الأسواق المالية
0.48	0.32	0.55	0.25	0.74	0.54	0.58	تقييم شامل	
0.66	0.36	0.63	0.42	0.70	0.74	0.45	العمق	
0.71	0.49	0.83	0.13	0.89	0.56	0.31	الوصول	
0.03	0.08	0.16	0.15	0.17	0.25	1.00	الكفاءة	

المصدر: صندوق النقد الدولي



بحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي، فإن مؤشر التنمية المالية (FD) هو ترتيب نسبي للدول من حيث عمق وإمكانية الوصول وكفاءة مؤسساتها المالية وأسواقها المالية. وهو عبارة عن مجموع مؤشر المؤسسات ومؤشر الأسواق المالية. وعن مؤشر المؤسسات المالية (Financial Institutions Index) فهو مجموع مؤشر عمق المؤسسات المالية (FID) ومؤشر النفاذ إلى المؤسسات المالية (FIA) ومؤشر كفاءة المؤسسات المالية (FIE). ويندرج المؤشر الفرعي لعمق المؤسسات المالية إلى مقياس عمق القطاع المصرفي القياسي في حين أن تدابير الوصول والكفاءة تدرج أكثر ضمن المصارف. أما مؤشر الأسواق المالية فهو مجموع مؤشر عمق الأسواق المالية ومؤشر الوصول إلى الأسواق المالية ومؤشر كفاءة الأسواق المالية. وتركز مؤشرات الأسواق المالية على سوق الأوراق المالية وتنمية سوق القروض. وأن نسب الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسب الرسمة «Capitalization Ratio» في سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، لا تضع في الاعتبار البنية المتعددة الأوجه للنمو المالي. ويحاول مؤشر التنمية المالية تفسير هذه التعقيدات من خلال توفير معلومات حول المؤسسات المالية وحالة السوق في كل دولة.

4-1 ملخص سبل التعاون بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي

عند ذكر القطاع المالي والاستثماري، فإن دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا تتميزان بمزيج خاص من نقاط القوة والضعف. ومن شأن تشكيل التحالفات وإبرام الاتفاقيات أن يساعد على ازدهار كلا القطاعين إلى جانب تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين تلك الدول. فيما يلي بعض مجالات التعاون المحتملة:

- المصارف الرقمية
- العملة الرقمية للبنك المركزي
- إدارة الثروة للأفراد « ذوي الملاحة المالية العالية » (HNWI)
- إدارة الأصول الرقمية
- التوحيد المصرفي المشترك
- التوحيد المالي للمصارف الإسلامية



2. تركيا

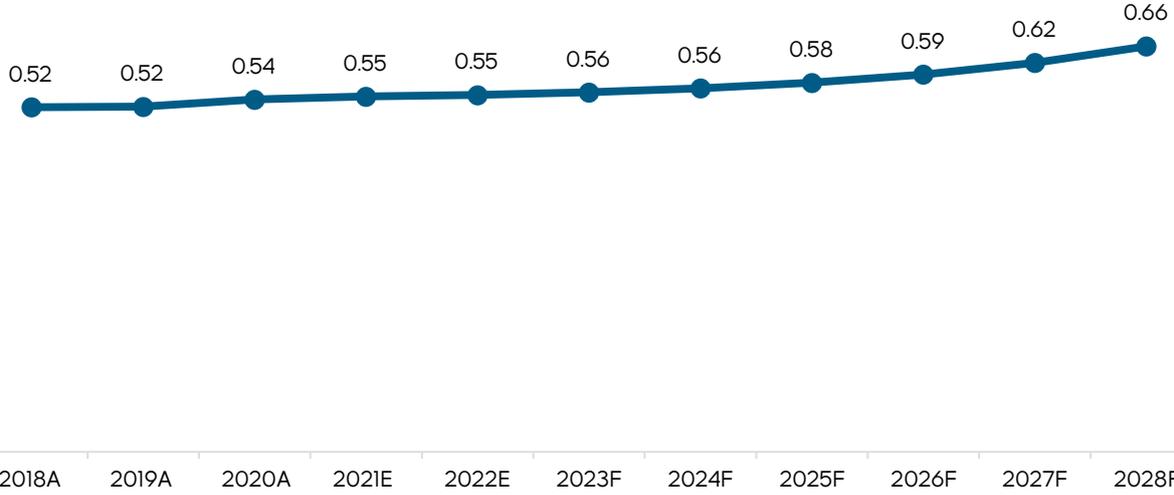
1-2 القطاع المالي والاستثماري التركي في سطور

1-1-2 لمحة عامة والتوجهات الأساسية في القطاع

لدى تركيا قطاع مالي واستثماري قوي، وهو يضم المصارف المحلية والأجنبية والخاصة، وتقدم المصارف التركية العديد من الخدمات، مثل إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المصرفية التجارية. وفي أبريل 2023، امتلكت تركيا مجموع 55 مصرفًا، منها إجمالي 35 مصرفًا تجاريًا و20 مصرفًا للاستثمار والتنمية، كما بلغ مجموع أصول القطاع المصرفي في تركيا حوالي 766.1 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2022، في حين بلغ مجموع القروض حوالي 404.9 مليار دولار أمريكي.

2-1-2 توقعات مؤشر التنمية المالية في تركيا (2018-2028)

الشكل 1: توقعات مؤشر التنمية المالية في تركيا



A: فعلي E: مقدر F: متنبأ به
المصدر: فريق المحللين

يُظهر الرسم البياني أعلاه النمو المتوقع في مؤشر التنمية المالية للدولة. وقد ساهمت استثمارات المصارف في ازدهار العديد من القطاعات وساعدت على نمو القطاع المالي والاستثماري. ضخت تركيا الكثير من الاستثمارات في تطوير بنيتها التحتية لقطاعات الطاقة والاتصالات والنقل. وقد شهد قطاع التقنية المالية قفزة نوعية مدفوعًا بسرعة التحول الرقمي، والذي يُعزّز أساسًا إلى كوادرها الشابة البارعة في استخدام التقنيات الحديثة. ووفقًا لجمعية بنوك تركيا، في عام 2022، سجلت تركيا نحو 94 مليون مستخدم نشط للمعاملات المصرفية الرقمية.

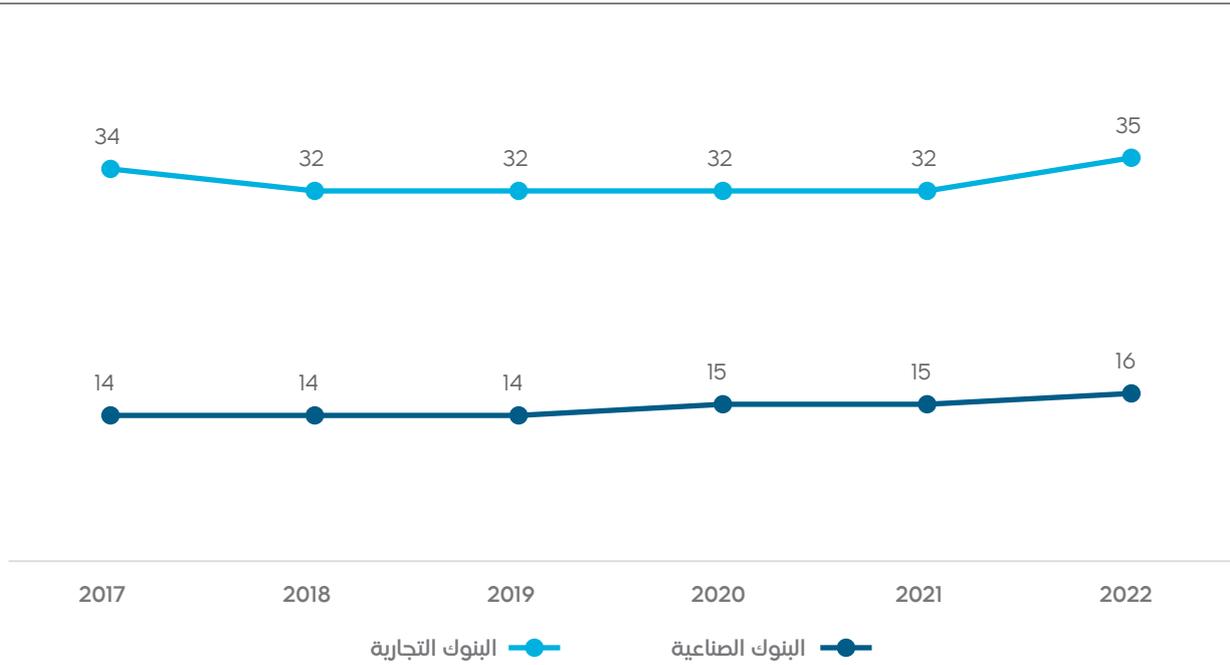


2-2 تحليل القطاع المالي والاستثماري

1-2-2 أنواع المصارف

في أبريل 2023، ضمت تركيا 55 مؤسسة مالية منها 35 مصرفًا تجاريًا، و20 مصرفًا للتنمية والاستثمار. وفي الأقسام التالية، تناولنا مصارف التنمية والاستثمار ضمن المصارف الصناعية.

الشكل 2: عدد المصارف في تركيا



المصدر: المعهد الاحصائي التركي والمصرف المركزي التركي

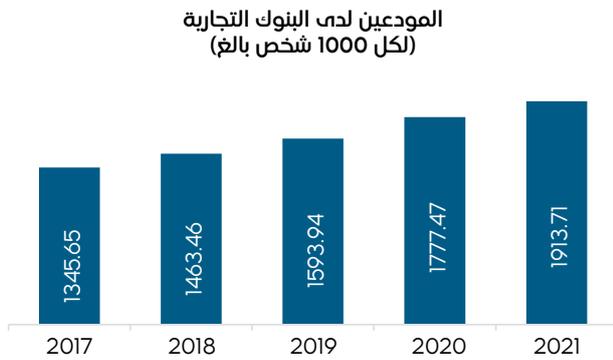
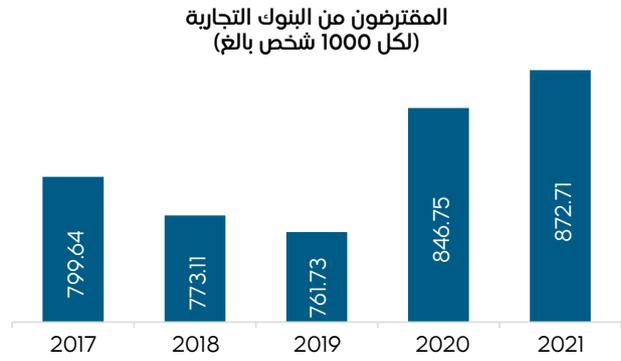
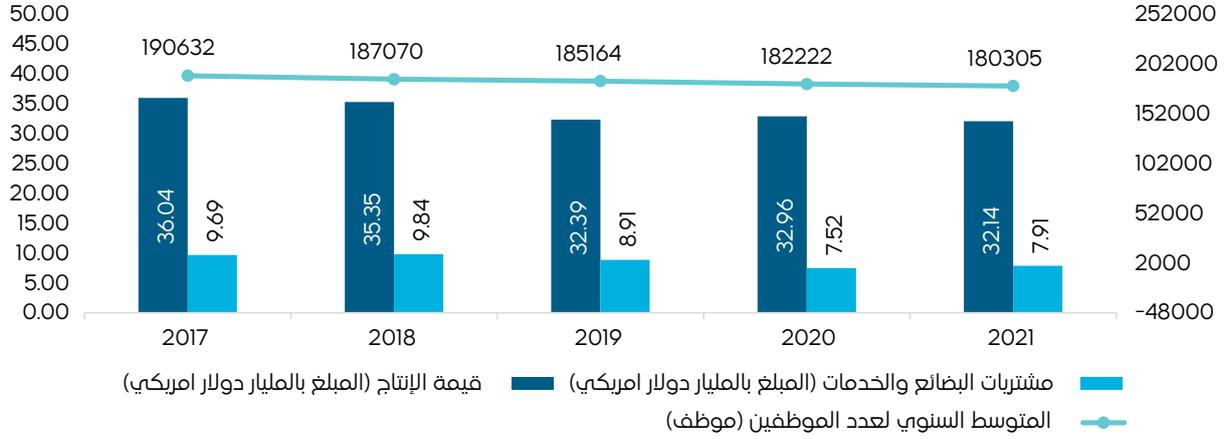
وتتولى وكالة التنظيم والإشراف المصرفي تنظيم جميع العمليات لكافة المصارف بموجب القانون المصرفي واللوائح الثانوية السارية. ويجوز للأفراد أو الشركات الأجنبية إنشاء وتشغيل مصارف داخل الدولة وإنشاء فروع أو مكاتب تمثيلية لها امتثالاً لجميع القوانين السارية رهناً بتصريح وكالة التنظيم والإشراف المصرفي. ويسمح للمكاتب التمثيلية بالإعلان عن المصارف الأجنبية وخدماتها، وإجراء دراسات السوق في تركيا، مع فرض بعض القيود على الأنشطة المصرفية أو غيرها من الأنشطة التجارية.

1-1-2-2 المصارف التجارية

وفقاً لقانون المصارف، يجوز للمصارف التجارية قبول الودائع (صناديق المشاركة في حالة مصارف المشاركة «الإسلامية»)، وتنفيذ أي نوع من معاملات الدفع والتحويل، ومنح القروض النقدية أو غير النقدية أو كلاهما، وتقديم خدمات حفظ المدخرات، وإنجاز معاملات الفواتير التجارية، وتداول صكوك سوق المال، وإصدار صكوك الدفع، وإجراء معاملات النقد الأجنبي، وتقديم ضمانات، وتداول المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وتداول المشتقات المالية وصكوك سوق رأس المال، وتقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية وإدارة المحافظ المالية إلى جانب معاملات أخرى.



الشكل 3: إحصائيات المصارف التجارية في تركيا



المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

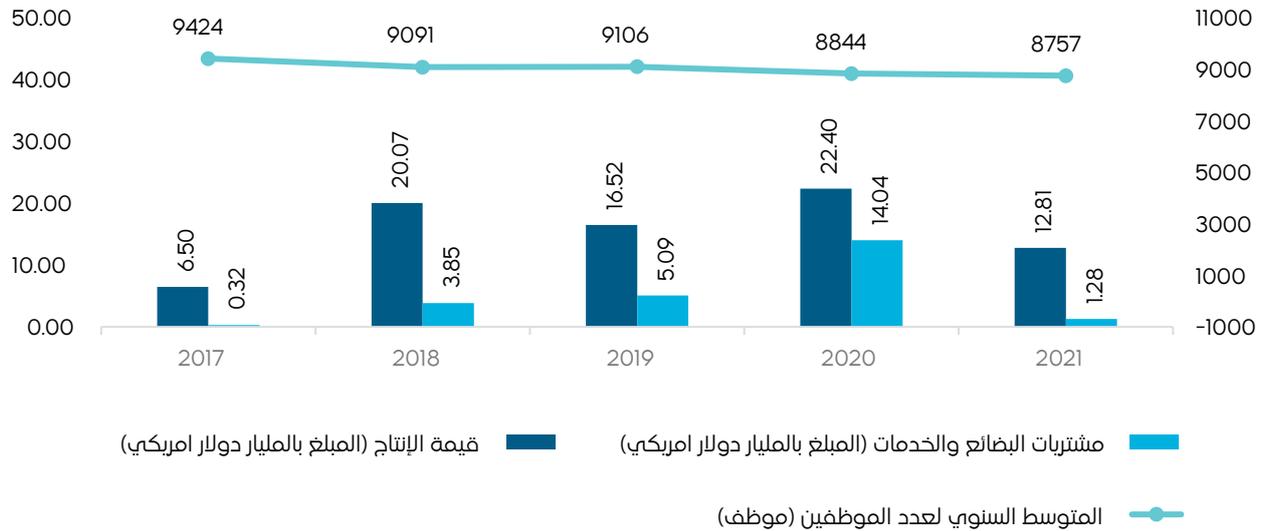
وكما يتضح من الرسوم البيانية السابقة، فقد هيمنت المصارف التجارية على القطاع المصرفي في تركيا. وجاء المتوسط السنوي لعدد الموظفين في المصارف التجارية متفوقاً على نظيره في المصارف الصناعية. ويرجع الانخفاض في فروع المصارف التجارية وأجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف شخص بالغ) في المقام الأول إلى الارتفاع السريع في عدد السكان وليس إلى انكماش القطاع. كما يوضح الشكل كذلك ارتفاعاً في مؤشرات المقترضين والمودعين، مدفوعاً بزيادة العمليات المصرفية الرقمية، والكوادر التركية الشابة الخيرة في التقنية التي تفضل طرق الدفع الرقمية.



2-1-2-2 المصارف الصناعية

المصارف الصناعية في تركيا تقدم خدماتها للمستثمرين المؤسسيين المحليين والأجانب بجميع أطيافهم ومن مختلف القطاعات. وتقدم هذه المصارف قروضًا استثمارية وقروضًا لرأس المال المتداول وقروضًا لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من القروض. في الغالب، تُقدم القروض متوسطة وطويلة الأجل لشركات التمويل والسياحة والتعليم والصحة والطاقة، مع وجود عدد قليل من المصارف التي تقدم خدمات الاستثمار مثل السندات الحكومية، والصناديق المشتركة والمتغيرة والسائلة، وسندات الخزنة، وخدمات إعادة الشراء. بالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه المصارف خدمات التحويل الرقمي للأموال، وخدمات تحويل العملات الأجنبية وتحويل الضمانات، وخدمات تحويل الأموال من حساب إلى حساب، بالإضافة إلى خدمات مالية أخرى. ولتلبية متطلبات العملاء، تقدم هذه المؤسسات خدمات استشارية في مجال البحوث الاقتصادية وعمليات الاندماج والاستحواذ.

الشكل 4: إحصائيات المصارف الصناعية في تركيا



المصدر: المعهد الاحصائي التركي وبنك تركيا المركزي

على عكس المصارف التجارية، تُمثل المصارف الصناعية حصة أقل كثيرًا في القطاع المالي والاستثماري في تركيا. وشهد عام 2020 معدلات نمو مرتفعة بسبب زيادة الطلب على القروض من مختلف القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي سرعة التحول إلى الأتمتة إلى انخفاض القوى العاملة تدريجيًا في القطاع.

2-2-2 المؤسسات المالية الأخرى

المؤسسات المالية الأخرى تشمل شركات إدارة الأصول وشركات التأجير وشركات خصم الديون وشركات التمويل وشركات التأمين. وبحسب البيانات الصادرة عن وكالة التنظيم والإشراف المصرفي، تساهم هذه المؤسسات بأقل من 10% في القطاع المالي في تركيا. إن شركات إدارة الأصول هي أكبر قطاع فرعي بين المؤسسات المالية الأخرى. ومن المتوقع أن يشهد هذا القطاع تحولًا نوعيًا مدفوعًا بخطوات رشيدة تتخذها الجهات التنظيمية والقطاع على حد سواء. إن مشروع التوأمة من مجلس أسواق رأس المال



(CMB) هو إءءم الممءاء المم مءمء إلى مءأمم قامون صءءوق مجلس رأس المالم مع مءملمم المءام الأورومم بمءان مءمءاء المسمءام الململم فم الأوراق المالمم القالمم للمءومل (UCITS III)، وهو مءمء ماعم واسمءامم لإءارة الأمول. وفم نومبر 2021، أمءر مجلس أسواق المالم مشروع مءمءاء مءملمم للمرأم العام على أمءاء الممءن الأمءر وشهاءاء الممءار الأمءر. ومءمء هءم المءمءاء إلى المسمءام على أمءاء الممءن الأمءر وشهاءاء الممءار الممءر إصاءرها لممول المسمءامم المم مءامم فم المسمءامم. ومءم مءامءاء عامم، اعتمءم المءمءاء المءملمم وئمءم فم فمراء 2022. ومباصءر مجلس أسواق المالم هءم المءمءاء، فهو مءمءو مءمءو مءمءو المسمءامم هاءمءاً إلى مءامق المصاءمءاء المءملمم مع المملمم المالمم من مءمءاء إنشاء أمءاء ممءن مءمءامم ومسمءامم.

المءول 2: سمءاء الممءن المصاءم فم المءام، مءركم:

سمءاء الممءن المصاءم فم المءام (الملمم القلمم المسمم، ملومء مءول مءركم)				سمءاء الممءن المصاءم فم المءام من المكمم المالمم (الملمم المسمم، ملومء مءركم)				إصاءمءاء ضعان الممءن
2023	2022	2021	2020	2023	2022	2021	2020	السئم
875.57	759.37	348.16	212.26	39102.85	37234.10	32377.90	30043.46	المؤسمءاء المالمم
234.33	139.92	139.04	169.85	26851.53	27153.60	24963.08	23546.77	المصاءم
594.54	555.55	168.08	19.79	4938.79	3828.24	2194.72	1068.41	صماءم ممشركم
3.88	7.51	0.64	0.15	233.35	258.58	55.71	122.99	وسمءاء مالموم آءرون
0.23	0.00	0.00	0.00	1400.00	1085.50	935.06	1351.85	المشركم المالمم المصاءم
8.48	9.82	19.80	11.83	2399.04	1980.02	1212.81	1209.57	ممشركم المأمم
34.11	46.56	20.60	10.64	3280.14	2928.17	3016.52	2743.86	صماءم المءامم

المصءر: بنك مءركم المءركم

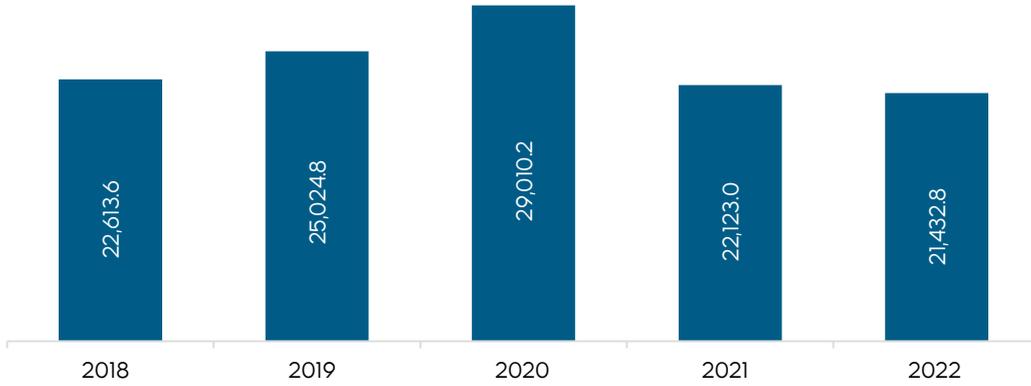
بمءم مءمءم صءءوق المءمء المءلم، فمءن «سمءاء الممءن»: هم صكمم مالمم قالمم للمءامول مسمءمء كمءلم على الممءن. ومبم أن مءمءن سمءاء الممءن مسمءاء الممءن أو مءمءمها: مءمء وسعر المصاءم والملمم المسمم والمءمء المءمءاء وسعر ومءمءاء المسمم وعملم المصمءم والمسموم. إن سوق الممءن مسمء للمكمم بمجم الأموال لممول أنمءم مءمءم. وملمب مءمءاً مءمءاً فم اسمءام المءام المءمءمءم ومءمءمها بمفاءم. ومؤمءم نمو سوق سمءاء الممءن إلى مءمءاء مءمءم الممءم ومءمءم مءمءمها. إن المءمء العام من أسواق الممءن هو مءمءم مءمءم المءمءم وممءم المسمءامم فم القمءام المصمءم، لمءمءم المءمءم المءمءم مءمءم المءمءم.

مبمءن المءمء أنءام مءمءم مءمءم على رأس المالم المءمء مءمءم به المؤسمءاء المالمم مءم المصمءم فم المءم:

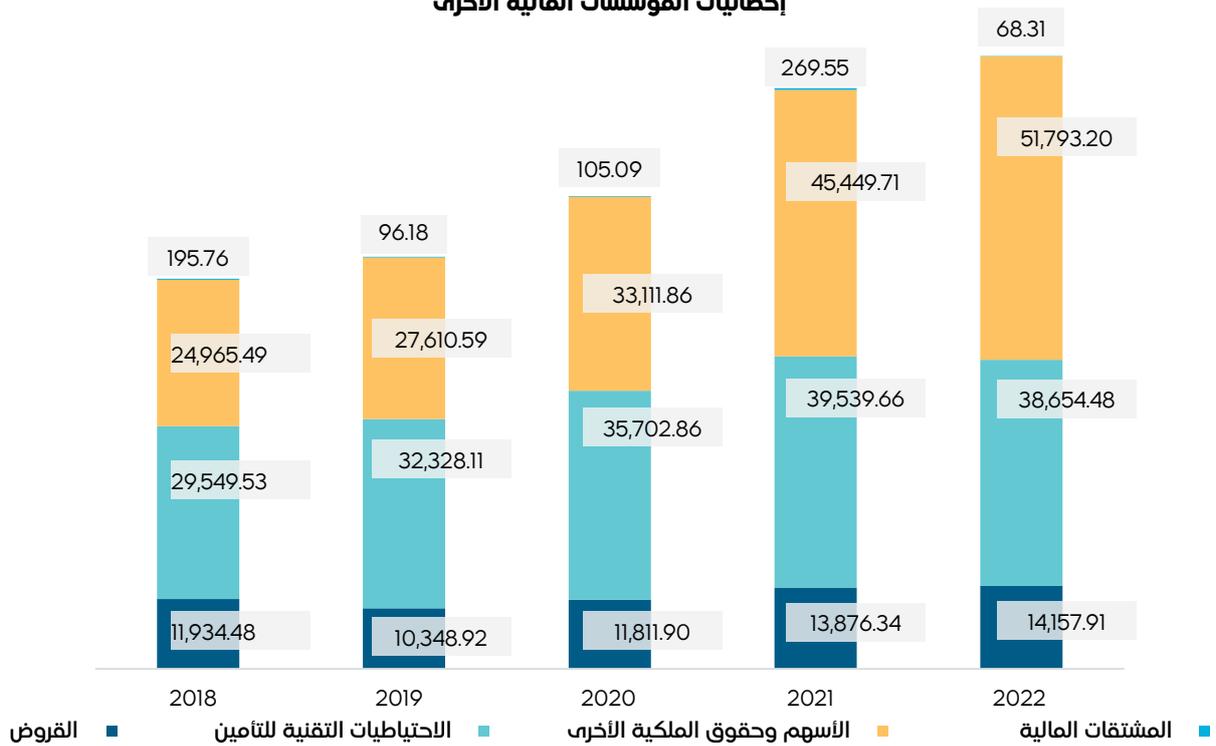


الشكل 5: إحصاءات المؤسسات المالية الأخرى

الميزانية العمومية القطاعية للمؤسسات المالية غير المصرفية (المبلغ: بالمليون دولار أمريكي)



إحصائيات المؤسسات المالية الأخرى



المصدر: البنك المركزي التركي وصندوق النقد الدولي

وكما هو موضح في الشكل أعلاه، فإن الانقطاعات الناجمة عن جائحة كورونا والصراع الروسي الأوكراني والانتخابات الرئاسية قللت من القيمة الإجمالية للقطاع. وعلى الرغم من التأخير المرتبط بالزلزال في أوائل عام 2023، فمن المتوقع أن يتعافى القطاع ويعود إلى مسار التنمية لما قبل الجائحة بحلول عام 2024. حيث زادت القروض المقدمة تدريجياً وتتجاوز الآن مستويات ما قبل الجائحة، كما زادت المشتقات المالية والأسهم وحقوق الملكية الأخرى، الأمر الذي يعكس نمو القطاع.



3-2-2 المساهمة الاقتصادية

القطاع المالي ركيزة أساسية للاقتصاد التركي، وقد شهد نموًا سريعًا في السنوات القليلة الماضية. ولأن معظم القروض موجهة للمؤسسات، فإن هيكل محفظة الائتمان الإجمالية للقطاع المصرفي يساهم في نموه. ووفقًا لإحصائيات البنك المركزي التركي لعام 2021، تمثل الشركات والقطاعات التجارية 53% من إجمالي القروض، والشركات الصغيرة والمتوسطة نحو 24%، والقروض العقارية حوالي 8%، في حين تمثل القروض الاستهلاكية ما يقارب 15%. وتعكس هذه الحافطة المتنوعة الدور الحاسم للقطاع في تطوير الأعمال التجارية بمختلف فئاتها. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم نمو المؤسسات المالية في زيادة عدد الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية (FinTech) في الدولة. وبالتالي فقد ساعدت على التحول إلى التقنية المالية واستخدامها بين سكان تركيا. وبالتالي، فإن لهذا القطاع دورًا فاعلاً في تعزيز النمو الاقتصادي للدولة.

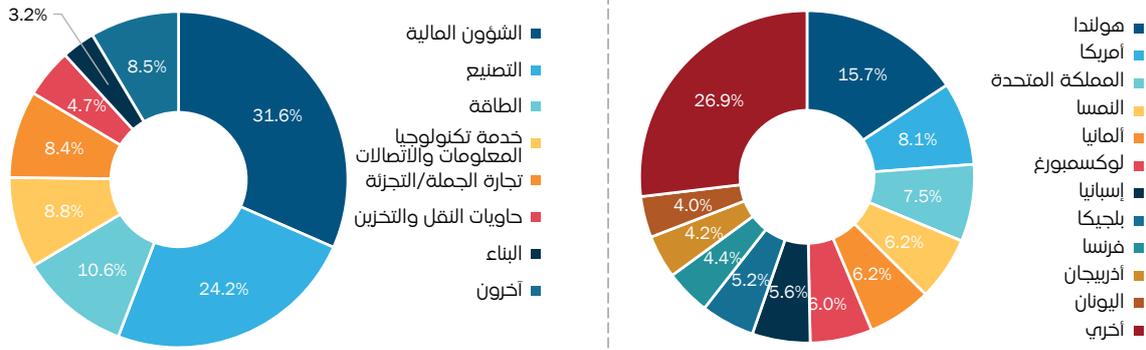
1-3-2-2 المبادرات والبرامج الحكومية

- في يونيو 2023، قرر البنك المركزي التركي تبسيط تنظيم الحفاظ على الأوراق المالية ضمن إجراءاته لتحسين فعاليتات آليات السوق، وتسهيل وتحسين إطار التحوط الجزئي والكلبي الحالي وتعزيز الاستقرار المالي الكلي.
- في يونيو 2023، رفع البنك المركزي التركي سعر الفائدة بمقدار 650 نقطة أساس «BASIS POINT» إلى 15% لمكافحة التضخم. وبدورها قررت وزارة العمل زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة 34% في محاولة منها لزيادة الإنفاق الاستهلاكي.
- في مايو 2023، تم نشر ملخص اجتماع لجنة السياسة النقدية. وركز الاجتماع أساسًا على الجوانب التالية:
 - وضع خطط لتحديد الأولويات لتهيئة ظروف مالية مواتية للحد من الآثار السيئة للزلزال ودعم التعافي المطلوب.
 - إدخال تحسينات على تكاليف تمويل القروض لتحقيق مكاسب في مجال الكفاءة في المجالات المستهدفة.
 - الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي.
 - استمرار تراجع استبدال العملات واستمرار ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي.
- في ديسمبر 2022، أعلن البنك المركزي التركي عن استمرار استراتيجية «التحول لليرة التركية» لزيادة حصة ودائع الليرة التركية في النظام المصرفي إلى 60% من جميع الودائع خلال الربع الثاني من عام 2023. وكجزء من الاستراتيجية، رفع البنك المركزي نسبة الحفاظ على الأوراق المالية المطلوبة لودائع النقد الأجنبي إلى 5% من 3% من الودائع في أكتوبر 2023.
- في فبراير 2022، أطلقت تركيا حساب يوفام (YUVAM) وهو حساب تشاركي بالليرة التركية لودائع المواطنين الأتراك المقيمين في الخارج، في محاولة لتحفيز المغتربين على إعادة مدخراتهم إلى تركيا. وفي مارس 2022، أطلقت الموقع الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بالمشروع. إذ يتيح حساب يوفام للأتراك المقيمين بالخارج وشركاتهم الأجنبية استثمار مدخراتهم بالليرة التركية في المصارف التركية. وقدم البنك المركزي ضمان عائد إضافي وضمانة لحماية سعر الصرف لجميع حسابات يوفام.



4-2-2 استثمارات رأس المال وأبرز المستثمرين

الشكل 6: الاستثمارات في تركيا



المصدر: البنك المركزي التركي، البنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة التجارة الدولية

وكما هو موضح في الشكل أعلاه، يُشكل القطاع المالي في تركيا مستقبلًا واعدًا وجاذبًا للاستثمارات. ويأتي بنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية التابع لمجلس أوروبا، والبنك الإسلامي على رأس المقرضين في تركيا. ومن بين الجهات المقرضة البارزة الأخرى مؤسسة التمويل الدولية، ومؤسسة التنمية الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. ومن الدول تأتي المملكة المتحدة وألمانيا وهولندا والولايات المتحدة من أبرز المستثمرين في تركيا، ومن دول مجلس التعاون الخليجي تبرز البحرين والإمارات ضمن أبرز المستثمرين. وتتنبى تركيا استراتيجيات متناغمة وشفافة نسبيًا. ومن المتوقع أن تعزز النمو الاقتصادي، وتوقف انخفاض قيمة الليرة التركية، وتعزز صورة الدولة كوجهة للاستثمار. وفيما يلي بعض من الاستثمارات الرئيسية التي نُفذت في تركيا في السنوات الأخيرة. علاوة على ذلك، استحوذ الشركاء الأخرى في الرسم البياني على حصة السوق الرئيسية والتي تغطي دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى مثل العراق وإيران واليمن وغيرها.

في فبراير 2023، أعلن صندوق الثروة النرويجي عن استثمارات في أسهم تركية مختلفة بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

وفي يناير 2023، أعلن البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير عن استثمارات بقيمة 1.74 مليار دولار أمريكي في تركيا في عام 2022، وهو أكبر استثمار سنوي ينفذه البنك على نطاق كافة المجالات التي يعمل بها.

وفي أكتوبر 2022، نجحت شركة تركية ناشئة في مجال التقنية المالية تقدم خدمات التمويل السريع والسهل والمنخفض التكلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتيسير تمويل موردي الشركات، بجمع تمويل قدره 11 مليون دولار أمريكي. وتلقت دعمًا للتمويل من عدة منظمات، منها شركة تركية رائدة في إدارة الأصول وبنك التنمية والاستثمار في تركيا (TKYB)، وقد ساعدت مبادرة التمويل هذه على أن تجمع الشركة الناشئة مبلغ قدره 50 مليون دولار.

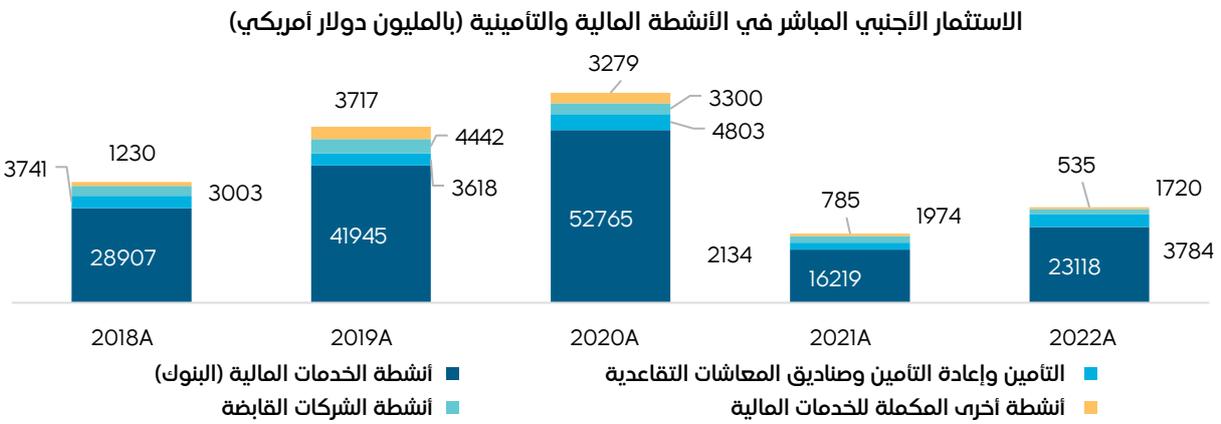
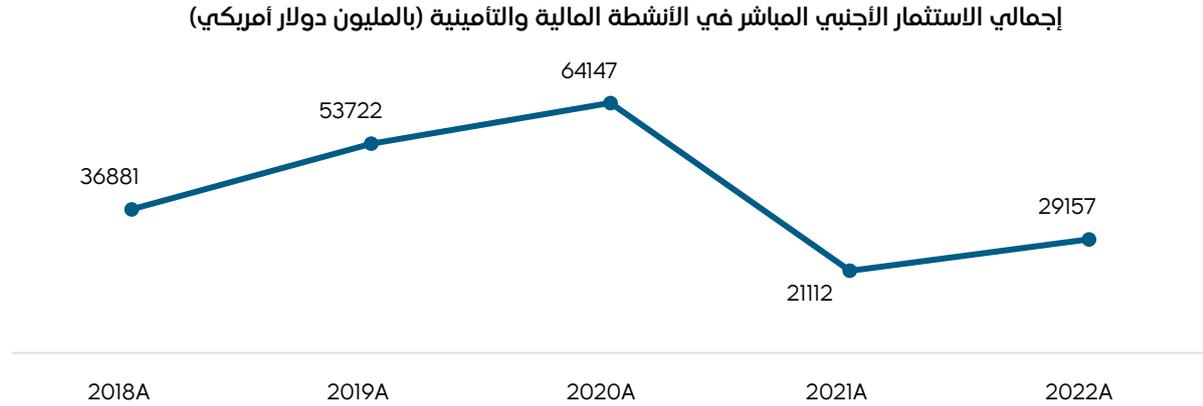
وفي يناير 2022، قدم البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية وشركة تمويل مقرها هولندا، حزمة تمويل بقيمة 80 مليون دولار أمريكي لشركة تركية تعمل في مجال الطاقة المتجددة، وهي مشروع مشترك بين شركة ألمانية رائدة في مجال المرافق وتكتل تركي. ويدير المشروع الجديد محطتين للطاقة الشمسية وتوسع مزارع للرياح ومحطة للطاقة الكهرومائية مما يمثل إجمالي 720 ميجا واط من القدرة المثبتة.



5-2-2 تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر لكل قطاع

الأنشطة المالية وأنشطة التأمين تضم جميع الأنشطة المالية المصرفية وغير المصرفية داخل البلد. وشكلت المصارف التركية العنصر الأساسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يليها قطاع التأمين وإعادة التأمين وتمويل معاشات التقاعد.

الشكل 7: إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي والاستثماري التركي (بالمليون دولار)



المصدر: بنك تركيا المركزي، والبنك الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة التجارة الدولية

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن القطاع المالي والاستثماري التركي استمر في استقطاب مبالغ هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف الدول. ومع ذلك، أدى الانكماش الاقتصادي العالمي في العامين الماضيين إلى انخفاض طفيف في الاستثمارات ولكن من المتوقع أن تعود إلى التعافي اعتبارًا من عام 2024، مدفوعًا بالمبادرات الإيجابية التي تتخذها تركيا.

6-2-2 المشاريع المالية والاستثمارية القائمة والمطروحة

في مايو 2023، قدم البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، حزمة تمويل بقيمة 143.25 مليون دولار أمريكي لبنك تركي رائد من خلال برنامج حقوق الدفع المتنوعة. ومن خلال هذه الحزمة، يخطط البنك لإعطاء الأولوية لتوفير الأموال للاستثمارات المستدامة، والشركات المملوكة للنساء، وبرامج مواجهة الزلازل.



في أبريل 2023، أفتتح مركز إسطنبول المالي بقيمة إجمالية 3.4 مليار دولار أمريكي. وبحسب تصريحات مكتب الشؤون المالية التابع للرئاسة، بإمكان المركز أن يلبي الاحتياجات العالمية والإقليمية المتغيرة من خلال تزويد الدولة بمنظومة مالية تضم كوادر بشرية فاعلة ومؤهلة، ومن المتوقع كذلك أن يساعد المركز في تحقيق هدف تركيا المتمثل في تحسين ترتيبها بين المراكز المالية العالمية.

وفي أبريل 2023، حصل بنك التنمية والاستثمار في تركيا (TKYB) على قرض لتمويل مشاريع المناخ بمبلغ حوالي 240 مليون دولار أمريكي من بنك التنمية الألماني (KfW). وتعتمد المصارف المذكورة أعلاه استخدام هذا المبلغ في الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتطوير تقنيات المركبات الكهربائية إلى جانب مشاريع أخرى في تركيا.

في مارس 2023، أعلن البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية عن خطته لاستثمار ما يصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي في العامين المقبلين لدعم إعادة إعمار وإنعاش المناطق المتضررة من الزلزال.

وفي نوفمبر 2021، قدم البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية قرضًا جديدًا طويل الأجل لإحدى أكبر شركات المرافق في تركيا، وقدم هذا القرض في ضوء تمويل الخطة الاستثمارية للشركة للفترة 2021-2025. وركزت خطة الاستثمار على تحديث شبكة شركة المرافق واعتماد نظم القياس الذكي وأنظمة الشبكات الذكية والتحول الرقمي للشبكات وتحسين موثوقية امدادات الطاقة ودمج مصادر الطاقة المتجددة ضمن إجراءات أخرى.

3-2 محركات القطاع

1-3-2 العوامل الأساسية

1-1-3-2 قطاع مصرفي قوي

إن القطاع المصرفي القوي الخاضع لإدارة جيدة في تركيا يعمل على توفير مناخ مالي مستقر. وفي عام 2020، بلغ الائتمان المحلي للقطاع الخاص نسبة 75.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 72.4% في عام 2021. في حين انخفض إلى (54.5%) في عام 2022، بسبب الركود الاقتصادي في جميع أنحاء العالم وتعطل الأعمال التجارية بسبب الصراع الروسي الأوكراني، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يزيد الائتمان زيادة ملحوظة بحلول نهاية عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت القروض المتعثرة للبنوك التركية بالنسبة إلى إجمالي القروض الإجمالية إلى 2% في عام 2022 مقارنة بنسبة 5% في عام 2019. وتخضع المصارف التركية لتنظيم جيد وتقديم للأفراد والشركات على حد سواء حزمة واسعة من الخدمات، مثل الوساطة في الأوراق المالية والخدمات المصرفية الأساسية لمختلف الصناعات.

وتهيمن المصارف التجارية على القطاع المالي التركي، إذ شكلت 90% من أصوله في عام 2021. وتسيطر شركات إدارة الأصول على 5% تقريباً من إجمالي أصول القطاع المالي، في حين تمثل شركات التأجير والعوامل والتأمين والتمويل عددًا قليلاً من الشركات الناشئة بمساهمة متواضعة في التمويل والمساهمة في الوساطة المالية المحلية. وفي 2021، أثر الإطار التنظيمي للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي تأثيراً جوهرياً على نشاط القطاع المصرفي في تركيا. وتعمل قوة القطاع المصرفي واستقراره على تحسين ثقة المستثمرين وتسهيل تمويل المشاريع والمؤسسات، ولذلك يسعى القطاع المصرفي القوي إلى تعزيز نمو القطاع المالي التركي بالإضافة إلى استقطاب المستثمرين.

2-1-3-2 النمو الاقتصادي النشط

تحتل تركيا المركز التاسع عشر كأكبر اقتصاد في العالم، مع ناتج محلي إجمالي يبلغ حوالي 906 مليار دولار أمريكي، وهي عضو في مجموعة العشرين ومصدر كبير للمساعدات التنموية الحكومية. وفي الفترة 2006 و2017، نفذت تركيا إصلاحات طموحة، أثمرت عن معدلات تنمية سريعة مكنت الدولة من تجاوز متوسط



الدخل العالمي وتقليل معدلات الفقر. وخلال الفترة 2006-2020، انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر - ممن يقل دخلهم اليومي عن 6.85 دولار أمريكي- إلى 9.8%.

وفي عام 2022، نما الاقتصاد التركي بنسبة 5.6% مقارنة بـ 11.4% في عام 2021، وذلك بفضل الانتعاش السريع بعد جائحة كوفيد-19. وكان قطاعا الصناعة والخدمات الأكثر تحسناً من حيث القيمة المضافة بنسبة 3.3% و 9.7% على التوالي. وبفضل التنمية الاقتصادية القوية في الدولة، يمكن للسوق التركية أن تتعافى بالكامل من تبعات الجائحة.

إن القطاع المصرفي في تركيا يُساهم مساهمة ملحوظة في الاقتصاد، مدفوعًا برأس مال قوي وسيولة نقدية يسيرة. إذ ارتفعت نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي في القطاع المصرفي من 80% في 2010 إلى 120% بحلول نهاية عام 2020. وعلاوة على ذلك، يُساهم القطاع المصرفي النشط في النمو الاقتصادي من خلال التمويل المنتظم والهائل. وعلى هذا فإن النمو الاقتصادي القوي يعمل على تعزيز العديد من المبادرات الاستثمارية والأنشطة المصرفية، وبالتالي جذب الاستثمار ونمو القطاع المصرفي في تركيا.

3-1-3-2 الحوافز المجزية وتخفيف الضرائب

تقدم تركيا مجموعة شاملة من الحوافز الاستثمارية التي من شأنها أن تخفف من عبء التكاليف الأولية وتسرع من عوائد الاستثمار. ومن خلال مجموعة متنوعة من المنح والحوافز والقروض، تقدم تركيا برامج مساعدة واسعة النطاق في مجالات البحث والتطوير وجهود الإبداع وبرامج تدريب الموظفين. وقد وقعت تركيا على اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي مع 86 دولة مثل: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا والصين والهند واليابان. وتُتيح هذه الاتفاقيات خصم الضرائب المدفوعة في أحد البلدين مقابل الضرائب المستحقة في البلد الآخر. وتنفذ الدولة أحد أكثر البرامج ربحية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يزيد من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب. كما إن الإعفاءات الضريبية والدعم الحكومي ومساهمات الضمان الاجتماعي وتخصيص الأراضي والجنسية التركية ليست سوى عدد قليل من الحوافز التي تقدمها الدولة للمستثمرين.

وتؤهل الشركات التجارية التي تستثمر في تركيا للحصول على العديد من الحوافز الضريبية مثل خفض المعدلات الضريبية على الشركات، والإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة على الآلات والمعدات المستوردة لمشاريع الاستثمار، والإعفاءات من الرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة للصناعات التحويلية. وتقدم تركيا خدمات دعم الأعمال التجارية لتمويل تدريب الموظفين والأفراد، والاستشارات التجارية، وتيسير الأعمال. كما تُتيح الدولة تخصيص الأراضي لبعض الاستثمارات مثل الاستثمار في الطاقة الشمسية أو تصنيع الرقائق. كما يمنح برنامج الجنسية التركية، الجنسية التركية لمقدم الطلب الأساسي وأفراد أسرته مقابل الاستثمار الأجنبي. وعلى الرغم من أن العديد من المشاريع الممنوحة تتطلب موارد ضخمة، إلا أنها تعكس سياسة تركيا القوية في تعزيز التنمية الاقتصادية. ومن المتوقع أن تُساعد هذه التطورات في حركة الاقراض التي تقوم بها المصارف، مما يغذي قطاع الاستثمار والمصارف في الدولة.

4-1-3-2 الاستدامة والاستثمارات البيئية والاجتماعية والحوكمة

تزداد أهمية العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في مختلف دول العالم ومنها تركيا. ومن المتوقع أن تلقى هذه العوامل المزيد من الاهتمام من الشركات والمؤسسات المالية التركية، حيث يظهر المستثمرون المزيد من الاهتمام بإيجاد السبل اللازمة لتأسيس استثمارات تمويلية ومستدامة. ومن المرجح أن تُسن تركيا تشريعات لتعزيز الاستثمارات الخضراء والتنمية المستدامة.

وعلى الرغم من كونها دولة نامية، وسوفًا ناشئة، وإقليم تضرر مؤخرًا من الكوارث الطبيعية المدمرة (حرائق الغابات والفيضانات)، إلا أن تركيا حققت تقدماً كبيراً في مجال الاستدامة والإدارة البيئية والاجتماعية. إذ صدقت الدولة على اتفاقية باريس بشأن تغيير المناخ والتي تهدف إلى الحد من زيادة درجات الحرارة العالمية بحيث لا تتجاوز 1.5 درجة مئوية بحلول عام 2030، وخفض الانبعاثات إلى النصف بحلول عام 2030، والوصول بصافي صفر انبعاثات بحلول 2050. ومن خلال هذه الأهداف، تسعى



اتفاقية باريس إلى تعزيز الاستجابة الدولية لتغير المناخ. وقد وقعت تركيا على الاتفاقية في عام 2016، إلا أنها صدقت عليها في نوفمبر 2021. وباعتبارها عضوًا في مجموعة العشرين التي صادقت على الاتفاقية، فإن تركيا سوف تسعى جاهدة إلى الحد من اعتمادها على الوقود الأحفوري، وزيادة استثماراتها في مصادر الطاقة النظيفة، وتشجيع قطاع الأعمال على التحلي بقدر أعظم من الوعي البيئي والاستدامة. وعلى هذا فإن التركيز على الاستثمارات المستدامة والاستثمار في القطاعات البيئية والاجتماعية والإدارية من شأنه أن يساعد تركيا في استقطاب الكثير من الاستثمارات مستقبلاً، وبالتالي تغذية القطاع المالي والاستثماري في الدولة.

2-3-2 التحديات

1-2-3-2 معدلات التضخم

وفقًا للمعهد الإحصائي التركي، بلغ معدل التضخم 85.5% في أكتوبر 2022. وفي محاولة لمكافحة التضخم، قرر البنك المركزي التركي رفع أسعار الفائدة إلى 15% في عام 2023. وصرح البنك عن تطبيق إجراءات تدريجية إضافية مُشددة على السياسة النقدية حتى يتحسن معدل التضخم في البلاد. وعلى الرغم من الزيادة الهائلة التي بلغت 650 نقطة أساس في سعر الفائدة للمرة الأولى منذ مارس 2021، إلا أنها لم تحقق توقعات الخبراء بزيادة أسعار الفائدة بواقع 1150 نقطة أساس لتصل إلى 20%. وعقب الاعلان، انخفضت قيمة الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي، إلى أدنى مستوياتها مسجلة 24.1 مقارنة بـ 23.54 قبل إتخاذ القرار. وارتفع التضخم متجاوزًا 80% في أواخر عام 2022 وانخفض إلى أقل من 40% في مايو 2023. وهكذا، مع ارتفاع التضخم، ستبذل المصارف التركية جهودها لخفض أسعار الفائدة، وهذا من شأنه أن يُشكل تحديًا أمام أسعار الإقراض والاقتصاد الكلي للبلاد في السنوات المقبلة. علاوة على ذلك، فإن معدلات التضخم المرتفعة تؤثر سلبيًا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ أن القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي تنخفض مع زيادة التضخم. ويُتظر إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أنه دليل على ضعف أداء الاقتصاد. فعندما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ترتفع معدلات البطالة، بحيث تتجه الشركات إلى تقليص عدد موظفيها. وسيؤدي هذا إلى انخفاض الإنفاق، الأمر الذي سيؤثر تأثيرًا جوهريًا على العديد من الشركات في جميع أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك فإن ارتفاع معدلات التضخم يشكل تحديًا أمام نمو الأسواق المالية.

2-2-3-2 هبوط أرباح المصارف في تركيا مع تخفيض الدولار

من المرجح أن يتباطأ النمو السنوي للمؤسسات المالية التركية الكبرى في أعقاب حملة التخلص من الدولار، والتي يُرجح كذلك أن تقلل من ربحية المؤسسات المالية في عام 2023. ويهدف إلغاء الدولار المصرفية إلى مكافحة التضخم المفرط من خلال الاعتماد على الليرة كوسيلة الصرف الوحيدة بالعملة المحلية في العمليات التجارية. ومع ذلك، نتج عن ذلك، انخفاضات أخرى في أسعار الفائدة، مما أدى إلى انخفاض ربحية البنوك. إن دعم الدولة للبنوك الحكومية، والتي تعتمد إزالة الربحية من استراتيجياتها، يجعل العمليات أكثر صعوبة بالنسبة للمقرضين من القطاع الخاص. وفي كل عام، تتلقى بنوك الدولة تدفقات رأسمالية لدعم أهدافها التوسعية، مما يتسبب في ظهور حركة المنافسة غير المواتية وعدم فاعلية القطاع المصرفي.

في 29 مارس 2023، قدم صندوق الثروة الوطنية التركي نحو 4.27 مليار دولار أمريكي نقدًا إلى ثلاثة بنوك كبرى، ومن المتوقع أن يقوم الثلاثي بزيادة حجم الإقراض للمساعدة في إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال فبراير 2023. ومع ذلك، لن يُقدم هذا الدعم للبنوك الخاصة، مما يزيد الأمور صعوبة. ولأن الحكومة لاحظت التأثير السلبي لهذا التخفيض في أسعار الفائدة، فقد رفعت أسعار الفائدة بنسبة 15% في يونيو 2023، ومن المتوقع أن يخفف هذا الإجراء من تأثير التخلص من الدولار.



3-2-3-2 تفاقم أثر الكوارث الطبيعية وتغير المناخ

تركيا إحدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). وهي من أكثر الدول المعرضة لمخاطر تغير المناخ. وبحسب هيئة إدارة الكوارث والطوارئ في تركيا، شهدت البلاد 39 انهيارًا أرضيًا، و66 حريقًا في الغابات، و16 عاصفة ثلجية، و107 فيضانات مفاجئة، وموجات الجفاف، وموجات شديدة الحرارة، وحرائق الغابات. ولهذه العوامل تأثيرات مختلفة على القطاع المصرفي والاقتصاد. على سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي الإجهاد الحراري إلى انخفاض إنتاجية العمل، في حين قد يؤثر الجفاف على مستهلكي المياه الآخرين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وتعمل كوارث أخرى، مثل الزلازل والأوبئة وارتفاع أسعار الغذاء، على تضخيم هذه المخاطر على المستوى الدولي.

وتواجه البنوك التركية مخاطر مادية شديدة، بسبب محافظ قروضها المركزة جغرافيًا. على سبيل المثال، يتركز أكثر من 42% من إجمالي القروض المصرفية في إسطنبول، وتيكيرداغ، وكوجالي، وجميعها مناطق معرضة للجفاف والزلازل. وفي الغالب، تتركز قروض قطاع السياحة في أنطاليا ومولا، اللتين تضررتا من حرائق الغابات الكبيرة في عام 2021. ونظرًا لتأثير تغير المناخ، قد تتردد شركات التمويل والاستثمار العالمية الكبرى في دخول السوق التركية، مما يؤدي إلى تباطؤ نمو القطاع.

3-3-2 الفرص

1-3-3-2 أيدي عاملة مؤهلة ومدربة

تتميز تركيا بسواعدها الشابة والمتقفة الذين يعتبرهم المستثمرون أحد الأصول الهامة، في حين يواجهون عقبات كبيرة في تأسيس وتشغيل مشاريع تجارية في أجزاء أخرى من أوروبا بسبب شيخوخة السكان وانخفاض أعدادهم. وتوفر الدولة فرصًا واعدة أمام المستثمرين بفضل كواردها الشابة والمؤهلة التي تجعل من تركيا مركزًا غنيًا بالأيدي العاملة. في عام 2022، سجل عدد سكان تركيا زيادة سنوية 599280 نسمة، ليصل إلى 85279553 (85.28 مليون تقريبًا) في 31 ديسمبر 2022. ووفقًا لمعهد الإحصاء التركي، سيصل عدد السكان إلى 100.3 مليون بحلول عام 2040 و107.6 مليون بحلول عام 2069. وتُمثل الأيدي العاملة حوالي 34.3 مليون نسمة من عدد السكان، ما يجعل من تركيا ثاني أكبر قوة عمل في أوروبا.

تعطي تركيا الأولوية لتطوير مهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في المناهج التعليمية كأساس لدعم تحول رقمي سريع. وتستخدم الشركات التركية أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) لتطوير مهارات STEM وفي يوليو 2022، أطلقت شركة تركية كبيرة متعددة الجنسيات تعمل في تصنيع الأجهزة، حملة تعليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بهدف تشجيع النساء على البحث عن وظائف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والقطاعات المرتبطة بها. صُمم المشروع لدعم النساء الذين يختص في المجالات المذكورة في السنة الثالثة أو الأخيرة من دراستهن الجامعية. ومن المتوقع أن تساعد هذه المبادرات في القطاع التعليمي في التقدم التقني ونمو قطاع التقنية المالية.

وعلاوة على ذلك، يساهم الشباب بقوة في قطاع الموارد البشرية. وعلى هذا فإن توفر قوة عمل مؤهلة وماهرة من شأنه أن يجذب المزيد من المستثمرين وأن يشجع الأطر والمبادرات المالية، وبالتالي يقدم فرصًا ملحوظة للقطاع المالي والاستثماري في تركيا.

2-3-3-2 سوق المال

سوق الأوراق المالية في إسطنبول (بورصة إسطنبول) هي الأهم في الدولة، وهي توفر منصة تداول للأسهم والسندات والمشتقات والمنتجات المالية الأخرى. وتعد الاكتتابات العامة الأولية



وعمليات الدمج والاستحواذ من العناصر المهمة في حركة سوق رأس المال. في العام 2020، تراجعت أسواق الأسهم التركية إثر انتشار جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، ارتفع عدد الاكتتابات الأولية العامة في عام 2021، مع إطلاق 32 شركة اكتتابات أولية عامة وجمع ما يقرب من 1.27 مليار دولار أمريكي، واستمر المؤشر في الصعود حتى عام 2022. وارتفع عدد المستثمرين في سوق الأسهم التركية من 2.4 مليون في عام 2021 إلى 3.7 مليون مستثمر حتى 24 ديسمبر 2022، مع إجمالي رأس مال سوقي 532 مليار دولار أمريكي تقريبًا. ويعزى معظم هذا الارتفاع إلى الاهتمام المتزايد الذي أبداه المستثمرون المحليون، وبالتالي فإن سوق رأس المال التركية المزدهرة توفر فرصًا واعدة للبنوك الاستثمارية والتجار ومدبري الأصول.

2-3-3-3 ازدهار قطاع التقنية المالية

لطالما شكلت التقنية المالية واحدة من أكثر القطاعات حيوية في قطاع التمويل التركي، والتي شهدت تطورًا محليًا سريعًا ويرجع ذلك أساسًا إلى سرعة التحول الرقمي وزيادة عدد الشباب ذوي المهارات التقنية. وتستثمر المؤسسات المالية، الجديدة والقديمة، بقوة في الحلول القائمة على التقنية لتحسين تجربة العملاء وتحقيق الشمول المالي. وفيما يتعلق بمعاملات بطاقات الائتمان، احتلت تركيا المركز السادس عالميًا والأول أوروبيًا. وبحسب إحصائيات الخدمات المصرفية الرقمية والإنترنت والهاتف المحمول التي نشرتها جمعية المصارف التركية، سيصل عدد المستخدمين النشطين للخدمات المصرفية الرقمية للأفراد إلى 86.7 مليونًا في يونيو 2021. ووصلت شركات التقنية المالية النشطة في تركيا إلى 629 شركة، ويواصل الرقم ارتفاعه في جميع أنحاء تركيا، مما سيعود بالنفع على القطاع المالي في البلاد.

2-3-3-4 مركز تجارة إقليمي

تركيا مركزًا تجاريًا مهمًا يُشكل جسرًا بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وتتميز بموقعها الجغرافي الذي يجعلها -وفي غضون أربع ساعات من الطيران فقط -معبّرًا سهلًا إلى ما يقرب من 11.3 مليار شخص وسوق مجمعة تبلغ قيمتها 28 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتأتي ألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والعراق وإيطاليا على رأس قائمة المصدرين إلى تركيا، بينما الصين وروسيا وألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا من بين أبرز شركائها في الاستيراد. ووفقًا للبيانات الأولية التي تم جمعها بالتعاون مع المعهد الإحصائي التركي ووزارة التجارة، بلغت قيمة صادرات تركيا 22.91 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2022، بزيادة 3.0% مقارنة بشهر ديسمبر 2021. وبلغت قيمة وارداتها 32.61 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2022، بزيادة 12.2% عن ديسمبر 2021. وبالتالي، يمكن للمستثمرين الاستفادة من الموقع الجغرافي لتركيا للوصول إلى مختلف الأسواق والمشاركة في التجارة الدولية.

2-3-3-5 سوق ناشئة واعدة

السوق التركية نامية وتتميز باقتصاد ضخم ومرن. وبحسب التصريحات الرسمية، يشهد الاقتصاد المحلي نموًا سريعًا، حيث يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 5.4%. ويرتفع عدد سكانها (العدد الحالي 85.3 مليون نسمة) بنحو مليون نسمة سنويًا. وقد أسفر التوسع العمراني السريع في الدولة عن وجود أكثر من 24 مركزًا حضريًا يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة. وقد نفذت تركيا مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 195 مليار دولار أمريكي في مجموعة واسعة من القطاعات، الأمر الذي عاد بالنفع على الدولة ولذلك ستستمر في التوجه نفسه مستقبلاً.

توفر تركيا تشريعات مواتية لجذب الاستثمارات في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي يمكن تحقيقها من خلال مجموعة متنوعة من النماذج منها البناء والتشغيل، والبناء والتشغيل ونقل الملكية، ونقل حقوق التشغيل وغيرها من النماذج. وتساهم القوانين الدولية والمحلية التي تحمي الاستثمارات



وتوفر سبل التحكيم اللازمة، في توفير مناخ مناسب للاستثمار في الدولة. والواقع أن سياسات الاقتصاد الكلي، والاستثمارات، والإدارة المالية العامة الجيدة في تركيا، جميعها عوامل تدعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تتطلب عمليات شراء مضمونة. ونتيجة لذلك، ومع توسع السوق في السنوات المقبلة، من المتوقع أن تشهد البلاد تطوراً أكبر، مما سيعزز إمكانات النمو الإجمالية.

4-3-2 عوامل الاقتصاد الكلي المؤثرة على القطاع

	<ul style="list-style-type: none">• تتخذ تركيا خطوات جادة لاحتواء التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من النظرة السلبية للنمو الاقتصادي على المدى القصير من جراء الزلزال، إلا أن التدابير المالية الداعمة التي تتخذها الدولة من شأنها أن تساعد في استقرار الاقتصاد والأسواق المالية.	عوامل حكومية
	<ul style="list-style-type: none">• شهدت تركيا نموًا اقتصاديًا ملحوظًا، ولكنها أيضًا واجهت تحديات مثل ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الليرة؛ ولجميع هذه العوامل أثرها على قرارات المستثمرين واستقرار القطاع المالي ككل.• إن قدرة تركيا على اجتذاب الاستثمار الدولي أمر بالغ الأهمية لنمو قطاعها المالي، ومن المتوقع أن تساهم تعديلات السياسات الحكومية والاستقرار الاقتصادي في تعزيز ثقة المستثمرين وجذب مستثمرين جدد.	عوامل اقتصادية
	<ul style="list-style-type: none">• يؤثر عدد السكان الأتراك الكبير والتركيب السكاني في سلوك المستهلك، والتوجهات الثقافية، ومطالب القطاع المصرفي والاستثمار، إذ يرتفع عدد سكان تركيا البالغ عددهم حاليًا 85.3 مليون نسمة بنحو مليون نسمة سنويًا، وكذلك تتجه بخطى سريعة نحو التحول الرقمي.• من المحتمل أن يتأثر قبول المنتجات والخدمات المالية بمواقف الناس تجاه الاستثمارات والمدخرات والتخطيط المالي. وبالمثل تؤثر التركيبة السكانية بالإيجاب على زيادة عدد السكان المهتمين بالتقنية وقبول المنتجات المالية.	عوامل اجتماعية
	<ul style="list-style-type: none">• تغير القطاع المالي في تركيا نتيجة للتنمية التقنية واعتماد المنصات الرقمية. ويمكن أن يعزز النمو السريع لهذا القطاع إلى الكوادر الشابة الماهرة في استخدام التقنيات والمهتمة بالتحول الرقمي. وينعكس ذلك على إنشاء المشاريع الجديدة بمتوسط سنوي 9%، منها 629 شركة تقنية مالية فاعلة.	عوامل تقنية
	<ul style="list-style-type: none">• وعلى الرغم من كونها دولة نامية، وسوق ناشئة، وإقليم تضرر مؤخرًا من الكوارث الطبيعية المدمرة (حرائق الغابات والفيضانات)، إلا أن تركيا حققت تقدمًا كبيرًا في الاستدامة والإدارة البيئية والاجتماعية.• تزداد أهمية العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في مختلف بلدان العالم ومنها تركيا. ومن المتوقع أن تلقى هذه العوامل المزيد من الاهتمام من الشركات والمؤسسات المالية التركية، حيث يظهر المستثمرون المزيد من الاهتمام بإيجاد السبل اللازمة لتأسيس استثمارات أخلاقية ومستدامة. ومن المرجح أن تُسن حكومة تركيا تشريعات لتعزيز الاستثمارات الخضراء والتنمية المستدامة.	عوامل بيئية
	<ul style="list-style-type: none">• إن النظام التشريعي التركي لحماية المستثمرين، والذي يتضمن الأوراق المالية، ومتطلبات الإفصاح، وآليات حل النزاعات، يؤثر بشكل إيجابي على ثقة المستثمرين.• إن الالتزام بالقوانين والأنظمة أمر بالغ الأهمية في قطاع التمويل، بيد أن هذه القوانين تتطلب تعديلات مع مرور الوقت. وعلى هذا فإن التغييرات الطارئة على التشريعات المالية وما يترتب على ذلك من تدابير الامتثال تشكل أهمية حاسمة للمؤسسات والمستثمرين، وتركز الحكومة التركية بقوة لتحقيق هذا الهدف.	عوامل قانونية



3. مجلس التعاون الخليجي

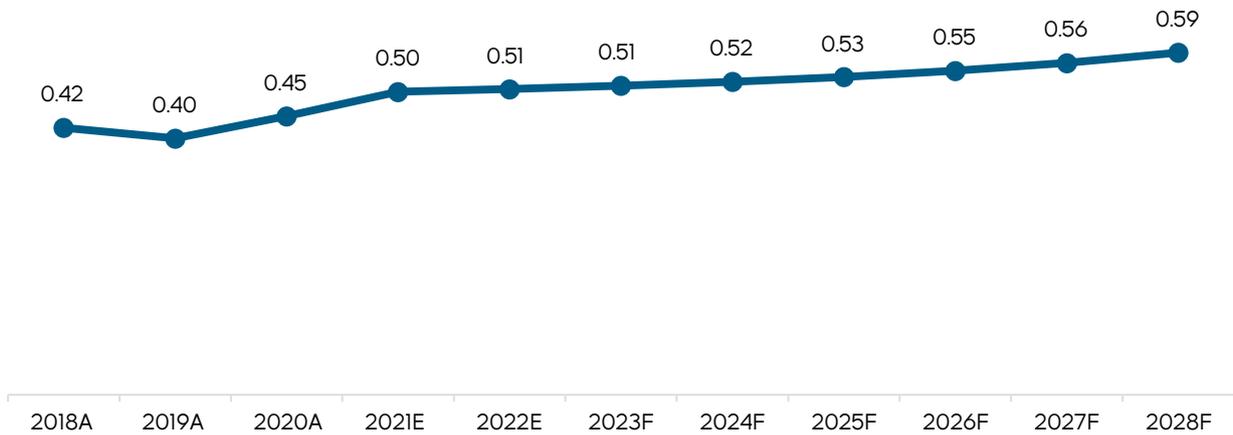
1-3 مقدمة في القطاع المالي والاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي

يتمتع القطاع المالي والاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي بأفاق إيجابية، وعلى الرغم من التحديات التي تلوح في الأفق والتي تحيط باقتصادات دول المجلس، مثل تباطؤ الطلب العالمي على النفط والغاز والضغط التضخمي؛ تصدرت الأعمال المصرفية في تلك الدول عناوين الأخبار الهامة في العام الماضي. وقد أعلنت العديد من البنوك عن نمو المبيعات والأرباح على أساس سنوي وربع سنوي، مع وجود مؤشرات قوية على استمرار هذا النمو في المستقبل المنظور. إن التأثيرات المترتبة على الأزمة المالية بدأت تتضاءل وبدأت المنظومة المصرفية المتنوعة في الظهور، بفضل تحسن الاقتصاد الكلي، والتحول الديموغرافي، والسياسات المفيدة في المقام الأول. وفي معظم دول مجلس التعاون الخليجي، تتوسع الخدمات المصرفية للأفراد بشكل أسرع من الخدمات المصرفية للشركات، ويزداد استخدام جيل الشباب الميسور للخدمات المالية. بالمقارنة مع المعايير العالمية، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة، تظل بنوك دول مجلس التعاون الخليجي مريحة للغاية وتستثمر بانتظام في قطاعي البنية التحتية والطاقة. ومن المتوقع أن تساهم هذه العوامل في نمو مؤشر التنمية المالية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ طوال الفترة المتوقعة.

1-1-3 آفاق مؤشر التنمية المالية في دول مجلس التعاون الخليجي

1-1-1-3 المملكة العربية السعودية

الشكل 8: توقعات مؤشر التنمية المالية في السعودية



A: فعلي E: مقدر F: متنبأ به
المصدر: فريق المحللين

يوضح الرسم البياني أعلاه النمو المتوقع للمملكة في مؤشر التنمية المالية. وتعتبر بورصة «تداول» السعودية أكبر سوق للأوراق المالية في الشرق الأوسط، إذ تتمتع بسوق رأسمالية متطورة. وفي المملكة، شهدت سوق الأسهم، اكتتابات عامة أولية هي الأضخم قيمة إجمالاً بين أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي من عام 2016 إلى عام 2022. وقد جمعت ما مجموعه 38.9

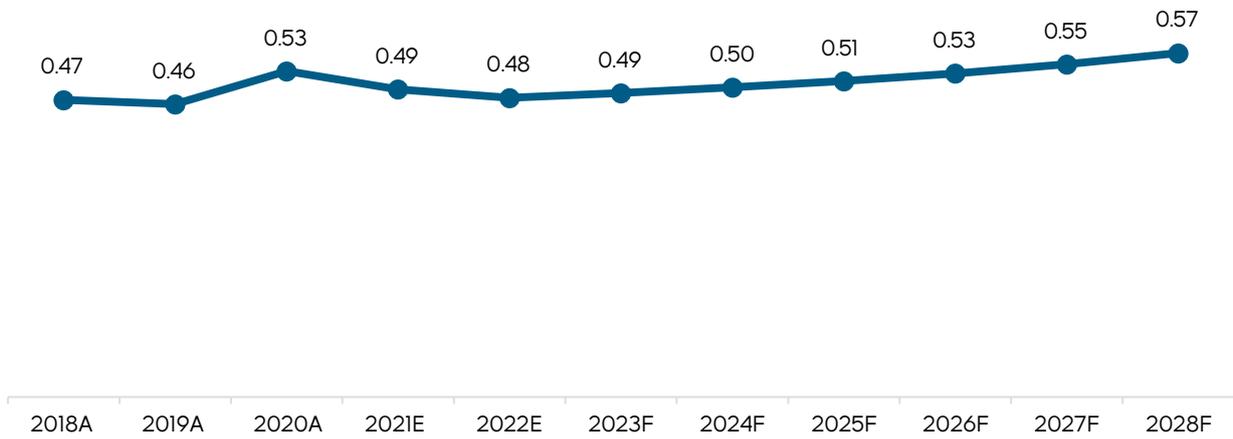


مليار دولار أمريكي من خلال 60 من الاكتتابات الأولية العامة. وشجعت الحكومة السعودية على تطوير التقنية المالية والمصارف الرقمية لزيادة الشمول المالي والحصول على الخدمات المالية. كما تجاوزت المدفوعات النقدية للمرة الأولى المعاملات النقدية في عام 2021، حيث وصلت إلى 57% من إجمالي المعاملات. وفي عام 2021، وصل عدد شركات التقنية المالية المرخصة من البنك المركزي السعودي إلى 18 شركة.

وقد أبدت السعودية تساهلاً في اللوائح والتنظيمات وطرحت مبادرات مثل تشكيل الهيئة العامة للاستثمار في محاولة لجذب الاستثمارات الدولية. ونتيجة لذلك، زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة ملحوظة. وصرحت وزارة الاستثمار بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت 7.2 مليار ريال سعودي (1.9 مليار دولار أمريكي) في الربع الثالث من عام 2022، مقارنة باستثمارات بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي تقريباً في عام 2021.

2-1-1-3 قطر

الشكل 9: توقعات مؤشر التنمية المالية في قطر



A: فعلي E: مقدر F: متنبأ به
المصدر: فريق المحللين

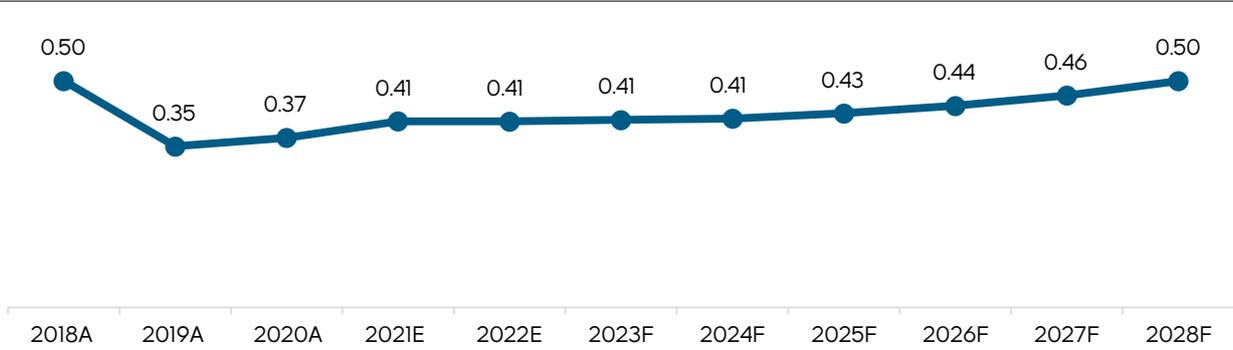
يظهر الرسم البياني أعلاه النمو المتوقع للدولة في مؤشر التنمية المالية. حيث أنفقت قطر ما يقرب من 200 مليار دولار أمريكي على استثمارات البنية التحتية مثل الطرق والملاعب والعقارات من أجل الاستعداد لاستضافة كأس العالم لكرة القدم العام الماضي. وقد اجتذبت هذه الجهود رؤوس الأموال الأجنبية ووفرت آفاق نمو للشركات المالية والاستثمارية الإقليمية والعالمية. وتعد بورصة قطر (QSE) المشغل الرئيسي لبورصة الأوراق المالية والسلع، حيث توفر منصة للمستثمرين للتداول في الأسواق القطرية بالإضافة إلى كونها وسيلة للشركات لزيادة رأس المال.

تشجع قطر التمويل الإسلامي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتضم الدولة مصارف إسلامية ومؤسسات مالية تقدم مجموعة متنوعة من الأدوات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتعد الخدمات المصرفية هي القطاع الفرعي الأكثر أهمية في التمويل الإسلامي وتمثل 87% [150.56 مليار دولار أمريكي تقريباً] من الأصول المالية الإسلامية في قطر في عام 2022. وفي عام 2022، شكلت الصكوك 11.3% من إجمالي الأصول [19.6 مليار دولار أمريكي تقريباً]، في حين شكل "التكافل" (التأمين الإسلامي) والتأمينات الاجتماعية، وهي تمثل الأصول الإسلامية الخاضعة للإدارة، 0.8% [1.4 مليار دولار أمريكي تقريباً] من التمويل الإسلامي في قطر.



3-1-1-3 الكويت

الشكل 10: مؤشر التنمية المالية في الكويت



A: فعلي E: مقدر F: متنبأ به || المصدر: فريق المحللين

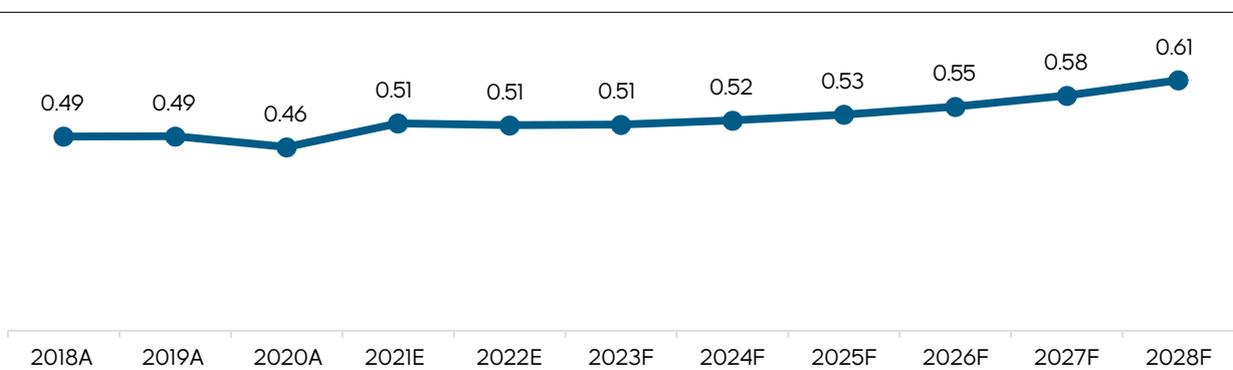
يظهر الرسم البياني أعلاه النمو المتوقع للدولة في مؤشر التنمية المالية. وتمتلك الكويت واحدًا من أكثر القطاعات المصرفية كفاءة وسرعة في النمو بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي، ويشرف مصرف الكويت المركزي على القطاع المصرفي في الدولة. وحتى عام 2022، ضمت الكويت 11 مصرفًا تجاريًا محليًا منها 5 مصارف إسلامية. ويُعد بنك الكويت الوطني الأكبر محليًا، ومن أجل تحقيق أهداف الرؤية الوطنية 2035، توفر الكويت للمستثمرين فرصًا استثمارية في قطاعات منها الخدمات المصرفية الرقمية والتأمين وتمويل المستهلك وخدمات السمسرة، والتي من المرجح أن تعزز الخدمات المالية والقطاع المصرفي.

وفي عام 2019، زادت معاملات الصراف الآلي إلى 99.2 مليون مقارنة بـ 94.9 في 2017، في حين زادت قيمة معاملات الصراف الآلي من 40.1 مليار دولار في عام 2017 إلى 41.2 مليار دولار في عام 2019. ومع ذلك، كآثر مباشر لجائحة كوفيد-19، سجلت الكويت انخفاضًا في عدد معاملات الصراف الآلي إلى 75.8 مليون في عام 2020 و22.4 مليون في عام 2021. وعلاوة على ذلك، انخفضت القيمة الإجمالية لمعاملات الصراف الآلي إلى 33.6 مليار دولار في عام 2020 و8.9 مليار دولار في عام 2021.

تمتلك الكويت العديد من شركات السمسرة التي تلبى إحتياجات أسواق رأس المال المحلية والعالمية، 10 منها مدرجة في بورصة الكويت. وفي عام 2021، بلغ إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة في بورصة الكويت 84.6 مليار سهم، بزيادة عن 52 مليار في عام 2020، و39 مليار في عام 2019.

4-1-1-3 الإمارات العربية المتحدة

الشكل 11: توقعات مؤشر التنمية المالية في الإمارات



A: فعلي E: مقدر F: متنبأ به || المصدر: فريق المحللين

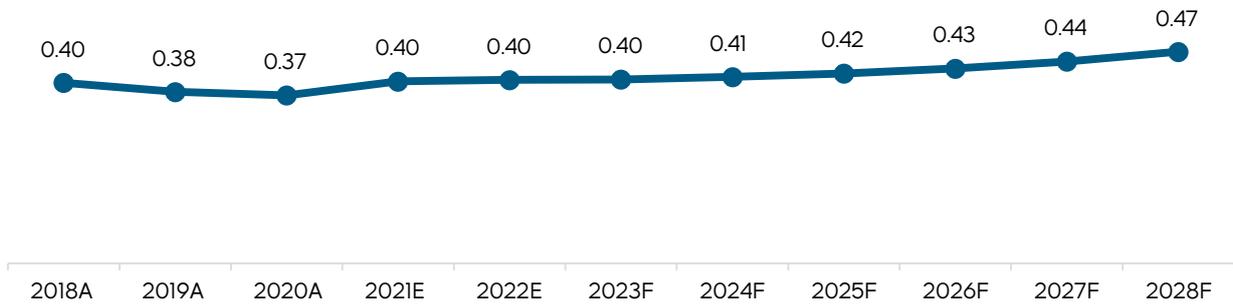


يظهر الرسم البياني أعلاه النمو في مؤشر التنمية المالية المتوقع للدولة. وتستفيد المصارف في الإمارات العربية المتحدة من حزمة كبيرة من الأموال والمستهلكين ذوي الملاءة العالية. ولا يزال اقتصاد الدولة المزدهر وبيئة الأعمال المواتية يجتذبان كميات كبيرة من الاستثمارات الدولية. وعلاوة على ذلك، إستفاد القطاع المصرفي إلى حد كبير من التزام الدولة بالإصلاحات التنظيمية، حيث سجل زيادة سنوية بنحو 10.6% في إجمالي الأصول لدى المصارف العشرة الأعلى في عام 2022 محققًا تقييماً إجماليًا بلغ 898.89 مليار دولار، مدفوعًا بالنمو القوي في الودائع والقروض والسلف.

بحسب المصرف المركزي الإماراتي، نما اقتصاد الدولة بنسبة 7.6% في العام 2022 بعد أن توسع بنسبة 3.9% في العام 2021، محققًا أعلى نمو في السنوات الإحدى عشرة الأخيرة. ووفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2022 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بلغت القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات 20.67 مليار دولار أمريكي في عام 2022، بزيادة عن 19.88 مليار دولار أمريكي المسجلة في عام 2020. وقد اتخذت حكومة الإمارات عدة مبادرات لتشجيع تطوير شركة التقنية المالية. وفي مايو 2021، افتتحت الدولة مركز الابتكار التابع لمركز دبي المالي العالمي، وهو أول نظام في المنطقة للجمع بين التقنية المالية والابتكار.

5-1-1-3 عمان

الشكل 12: مؤشر التنمية المالية في عمان



A: فعلي؛ E: مقدر؛ F: متنبأ به
المصدر: فريق المحللين

يظهر الرسم البياني أعلاه النمو المتوقع للسلطنة في مؤشر التنمية المالية. ويضم القطاع المصرفي في عمان مصارف محلية ودولية. ويأتي بنك مسقط والبنك الوطني العماني وبنك ظفار ضمن المصارف المحلية الأهم، التي تُقدم الخدمات المصرفية للأفراد، والأعمال المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية.

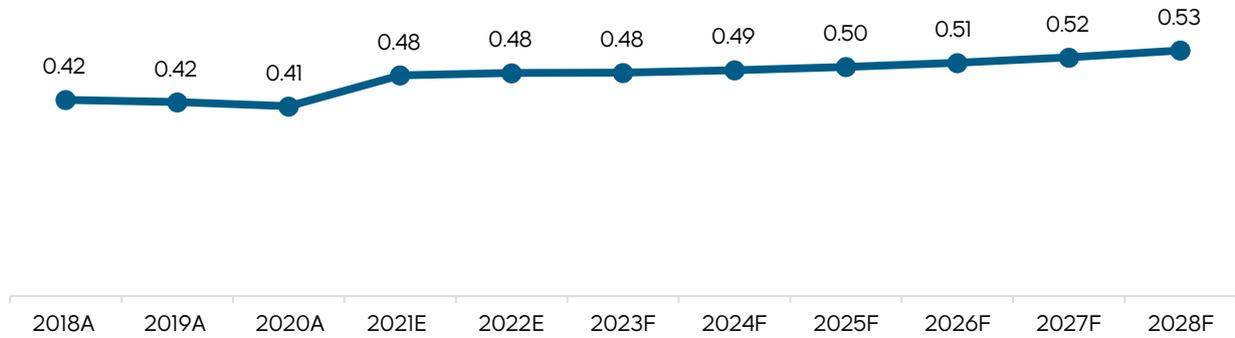
ومن المتوقع أن ترتفع حصة القطاع المصرفي الإسلامي العماني بشكل كبير خلال الفترة 2023-2024، بعد أن بلغت 16.4% من إجمالي أصول القطاع في نهاية عام 2022، مدعومة بالطلب العام المتزايد على الأدوات المالية الإسلامية والتشريعات الداعمة، وشبكة الفروع المتزايدة، وزيادة أنشطة المصارف الإسلامية، إذ بلغ إجمالي أصول المصارف الإسلامية العمانية 16.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

ولجذب المستثمرين الدوليين للاستثمار في عمان، غيرت الحكومة المناخ الاقتصادي في عام 2019 بمجموعة جديدة من القوانين، منها تشريع استثمار رأس المال الأجنبي الذي يسمح الآن بملكية الأجانب للأصول بنسبة 100%، ارتفاعًا من 70% سابقًا. ونتيجة لذلك، لم يعد المستثمر الأجنبي بحاجة إلى شريك محلي، كما ألغت السلطنة الحد الأدنى لرأس المال البالغ 390 ألف دولار أمريكي.



6-1-1-3 البحرين

الشكل 13: مؤشر التنمية المالية في البحرين



A: فعلي E: مقدر F: متنبأ به
المصدر: فريق المحللين

يظهر الرسم البياني أعلاه النمو المتوقع للمملكة في مؤشر التنمية المالية. إن البحرين هي مركز مالي حيوي في الشرق الأوسط. ويتولى البنك المركزي البحريني تنظيم معاملات قطاع المصارف والتأمين في البلاد. ومن المعترف به أن الاقتصاد البحريني أكثر للاقتصادات انفتاحًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وساهمت إتفاقيات التجارة الحرة، والبنية الأساسية المتطورة، والمؤسسات المالية القوية من بين عوامل أخرى، في تمكين التجار والمستثمرين من دخول الأسواق الإقليمية والعالمية. وخلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022، تمكن مجلس التنمية الاقتصادية، بمساعدة فريق البحرين، من الحصول على 72.7 مليون دولار من الاستثمارات المباشرة من 9 شركات ناشئة تُطلق عملياتها أو توسع نشاطها في مجال الخدمات المالية داخل البحرين.

كما إن القطاع المالي هو أكبر مساهم غير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين، وفي 2022، ساهم القطاع بنسبة 18.6% في الناتج المحلي الإجمالي، بإجمالي أصول بلغت 225.2 مليار دولار أمريكي في فبراير 2023. ويضم مركز البحرين للتقنية المالية، وهو أكبر مركز للتقنية المالية في المملكة، مساحة عمل مشتركة متخصصة ومختبرات ابتكار وخدمات إستشارية وأكثر من ذلك. وأدت التغييرات في الإطار التنظيمي في البحرين إلى تعزيز تطور منظومة شركات التقنية المالية، الأمر الذي يمهّد الطريق للمنصات الناشئة في مجالات المشورة الآلية (robo-advice) والأصول المشفرة. وتُساعد مرونة الأسواق والبنية التحتية التقنية القوية في الدولة، الشركات التقنية المالية على زيادة منتجاتها المالية.

2-3 تحليل القطاع المالي والاستثماري

1-2-3 أنواع المصارف

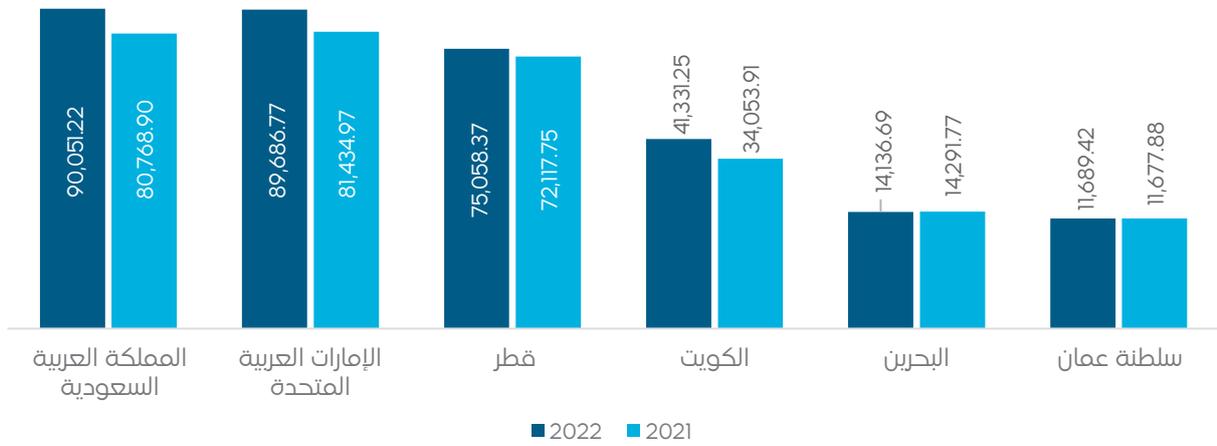
في دول مجلس التعاون الخليجي، تتولى المصارف الكبرى قيادة القطاع المصرفي، حيث تمثل المصارف الخمسة الأعلى نحو 65% إلى 95% من إجمالي أصول القطاع. إن قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية الذي يضم خدمات إدارة الأصول وشركات التمويل وصناديق التقاعد والتأمين، طغير نسبيًا ولا يخرط عمومًا في أنشطة الوساطة الائتمانية. واستمرت أسواق الديون في النمو بوتيرة متواضعة، مع اختلافات طفيفة، حيث قطع عدد قليل من البلدان خطوات واسعة في تعزيز أسواق ديونها السيادية. وما زالت المصارف تُشكل جسرًا هامًا كوسيط في المعاملات المالية، بما في ذلك اقتراض الشركات بالنقد



الأجنبي. فقد شهد الإقراض واللاقتراض بين القطاعات زيادة كبيرة على مدى العقد الماضي، الأمر الذي أدى إلى تكثيف قنوات التحويل لمعالجة الطوارئ مثل التدهور المحتمل في جودة الأصول والارتفاعات الحادة في القروض المتعثرة بمجرد انتهاء مدة السماح وغير ذلك من تدابير الدعم غير العادية. وعلاوة على ذلك، أدت المبادرات المتصلة بالجائحة إلى تعميق الصلة وزيادة حساسية الميزانيات العامة للتطورات المستقبلية في الشركات والقطاع المالي.

الشكل 14: إحصائيات القطاع المالي

متوسط إجمالي الأصول: مقارنة بين الربع الأول لعام 2021 والعام 2022
(المبلغ: بالمليون دولار أمريكي)



القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي | صافي هامش الفائدة (%)

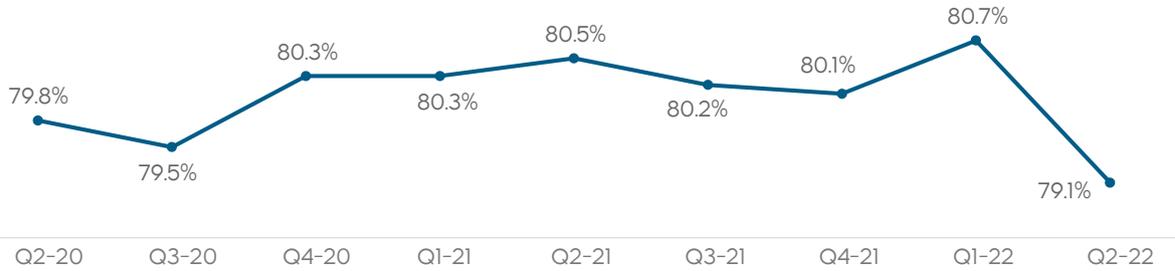




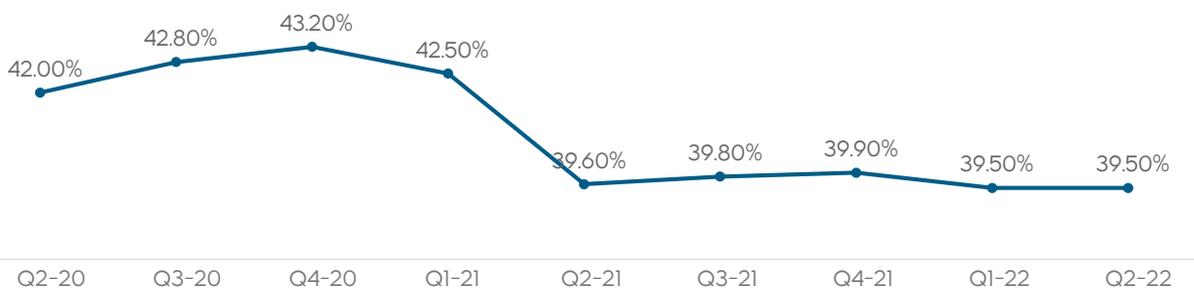
القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي | إجمالي الأصول
(المبلغ: بالمليار دولار أمريكي)



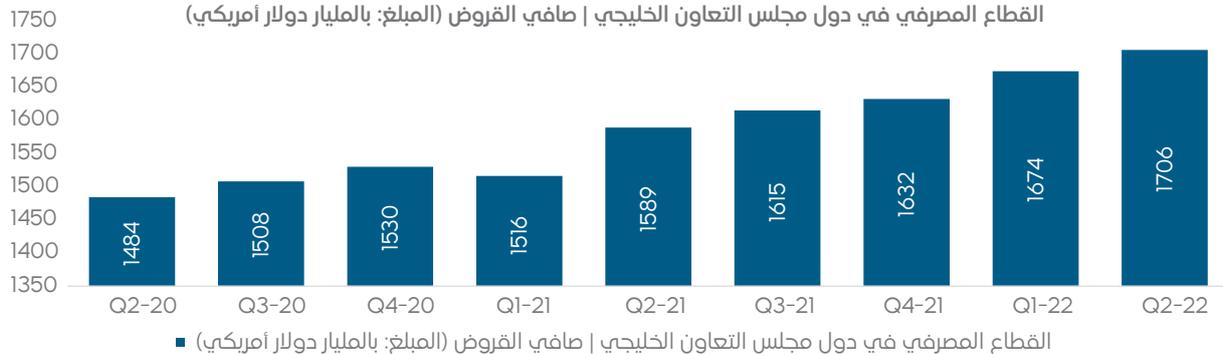
القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي | نسبة القروض إلى الودائع (%)



القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي | نسبة التكلفة إلى الدخل (%)



القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي | صافي القروض (المبلغ: بالمليار دولار أمريكي)



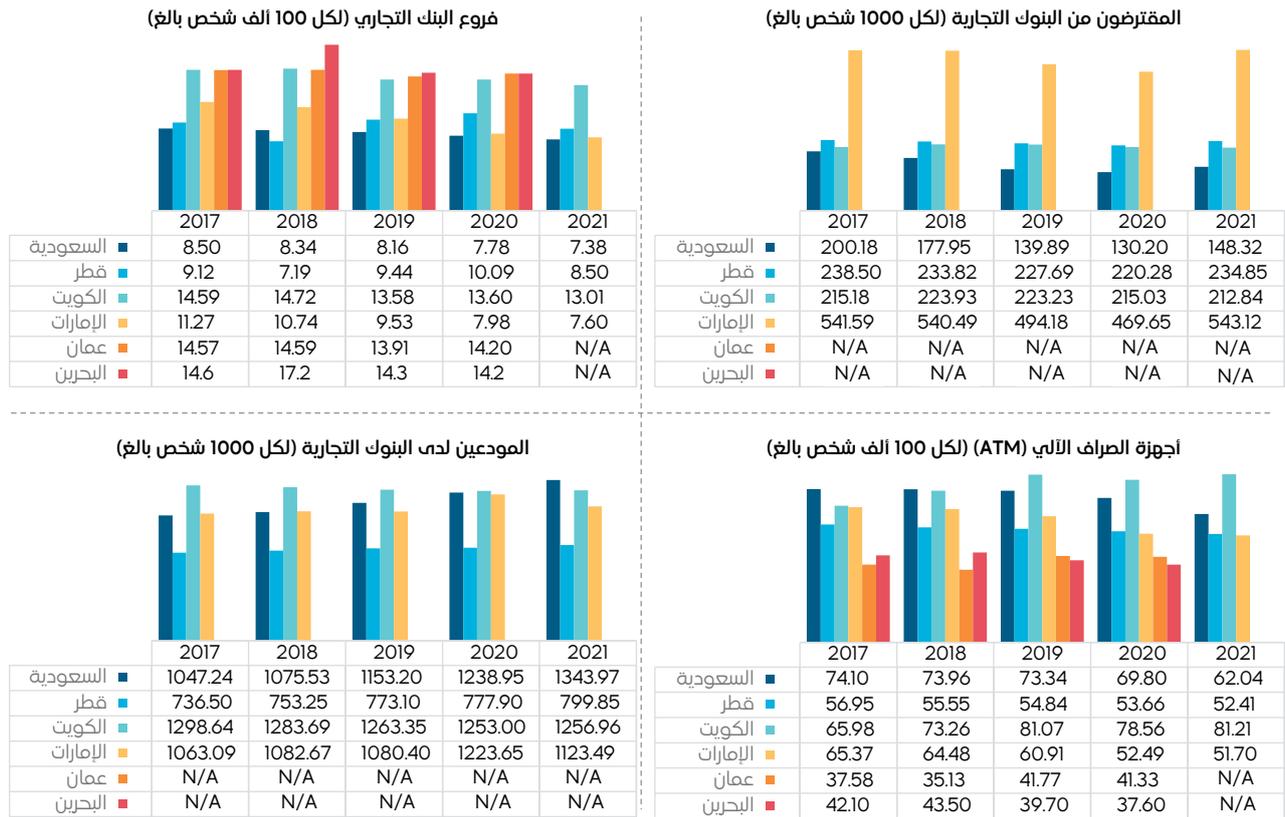


كما هو موضح، سجل القطاع المالي والاستثماري نموًا قياسيًا في العام 2022. فيما ارتفعت أصول القطاع المصرفي ارتفاعًا ملحوظًا في 2021، كما ارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل. بيد أن الانكماش الاقتصادي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستهلاك المحلي. وأعاق العديد من قطاعات المجتمع التركي، مما أدى إلى انخفاض في الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص.

1-1-2-3 المصارف التجارية

كانت المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي عرضة للخطر منذ بدء جائحة كوفيد-19. وقد أدى الوباء إلى انكماش الاقتصاد، مما أثر سلبًا على المصارف التجارية في المنطقة. ولكن مثل هذه الاضطرابات سمحت للبنوك السيادية بتعزيز علاقاتها الاقتصادية. وخلال هذه الفترة، مولت القروض المصرفية وتدفقات رأس المال، خطط توسيع المشاريع من القطاعات غير الهيدروكربونية وسمحت للحكومات بتيسير العمليات التجارية خلال فترات انخفاض أسعار النفط. وتضم المنطقة عددًا من المصارف التجارية الكبيرة التي تمتلك أصولًا ضخمة، وما زالت هذه المصارف تلعب دورًا جوهريًا بصفحتها جهات فاعلة في الوساطة بين الدائنين والمدنيين.

الشكل 15: إحصائيات المصارف التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ N/A غير متاح

وكما يظهر من الجداول أعلاه، يمتلك قطاع المصارف التجارية حصة تتجاوز نظيرتها من المصارف الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، على غرار تركيا. وتظهر إحصاءات المصارف التجارية ارتفاعًا مستمرًا، في حين شهدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي زيادة في البنية التحتية المتعلقة بالتمويل، مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية.



2-1-2-3 المصارف الصناعية

تضم المصارف الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي الكثير من الخدمات تحت مظلتها مثل السمسرة، وأسواق رأس المال المدين وأسواق رأس المال السهمي والقروض والاندماج والاستحواذ والأسهم الخاصة، وغير ذلك من الخدمات. وتهدف المصارف الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى خلق قيمة لعملائها وتعزيز مكانتها العالمية من خلال تقديم حلول مخصصة لتمويل المشاريع والمشتريات، وغيرها من المجالات الخاصة. كما تعمل تلك المصارف على دعم المشروعات التي تساهم في النمو المستدام للاقتصاد المحلي ودعم الاستقرار المالي لعملائهم لتحقيق ملاءة ائتمانية عالية في الخارج. وتولي هذه المصارف الأولوية للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية والمصانع وشراء الأصول، ضمن خطة دول المنطقة على زيادة التنويع الاقتصادي. وضمن رؤيتها في تنويع مصادر الاقتصاد بخلاف قطاع النفط، بدأت تلك الدول في التركيز على تطوير البنية التحتية. ومن المتوقع أن تتجاوز مخصصات دول مجلس التعاون الخليجي للإنفاق على البنية التحتية تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030. ويشكل تحرير أسواق رأس المال في دول المنطقة وانخفاض الطلب على النفط بعض العوامل التي من المرجح أن تؤثر بالإيجاب على القطاع المصرفي الصناعي.

2-2-3 المؤسسات المالية الأخرى

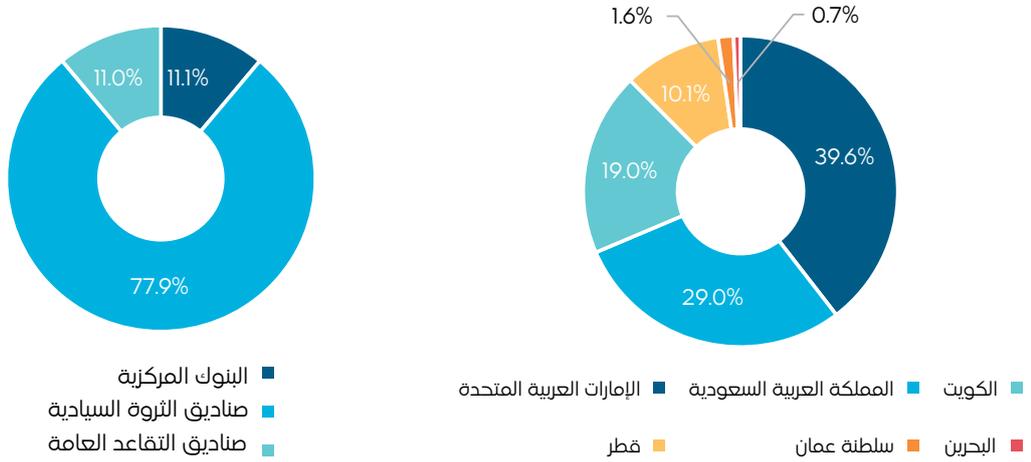
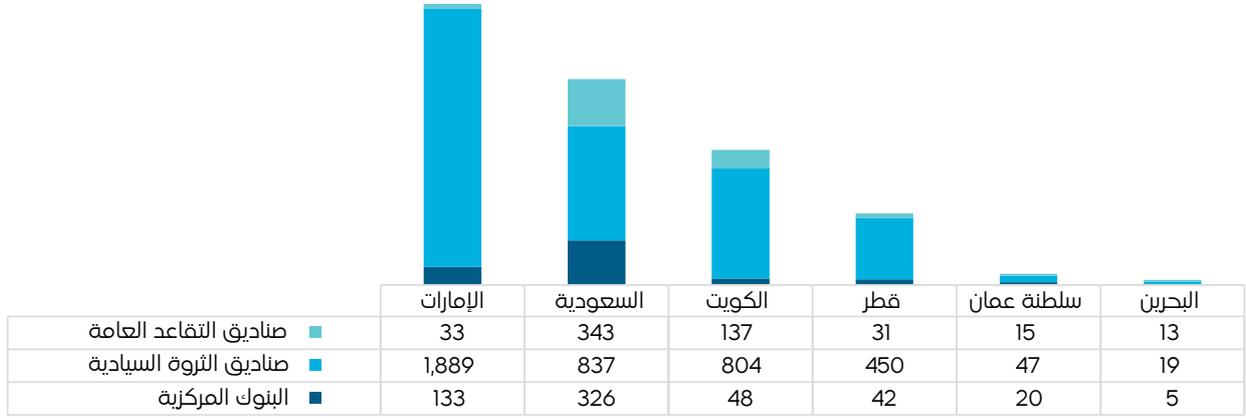
المؤسسات المالية الأخرى تشمل شركات إدارة الأصول وشركات التأجير وشركات خصم الديون وشركات التمويل وشركات التأمين. وتعد مؤسسات إدارة الأصول من أهم المساهمين في قطاع المؤسسات المالية الأخرى، التي تهدف إلى توفير خدمات مختصة ومهنية تتعلق بصناديق استثمار المؤسسات والأفراد بناءً على تفضيلاتهم فيما يتعلق بالمخاطر والعوائد. وتمتلك السعودية 16 شركة من أكبر 30 شركة لإدارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يعكس مدى تطور سوق الأوراق المالية السعودية. وتمتلك الإمارات خمس شركات، بينما تمتلك البحرين والكويت ثلاث شركات. وتنبع أهمية شركات إدارة الأصول من قدرتها على توفير عائدات مستقرة وثابتة وطويلة الأجل أعلى من معدلات التضخم والمعايير السائدة، بينما تحمي المستثمرين من مخاطر التداول في الأسواق المالية. وبالتالي، تؤدي هذه المؤسسات دورًا رئيسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية منظومة الأعمال التجارية داخل المنطقة. وبالمثل، يساهم قطاع التأمين في نمو الأعمال التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال توفير التغطية ضد المخاطر المختلفة مثل مطالبات المسؤولية عن الأطراف الثالثة أو اتلاف الممتلكات أو انقطاع الأعمال. وهذا من شأنه أن يمكن الشركات من استمرارية عملياتها الأساسية دون الخوف من خسائر مالية كبيرة، إلى جانب تعزيز الاستقرار والنمو.

في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، ارتفع الطلب على النفط من منطقة الخليج بوتيرة مذهلة. وبحسب تصريحات شركة صناعية متخصصة رائدة تركز على صناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد العامة، فقد ارتفعت أرصدة صناديق الثروة السيادية بنسبة حوالي 20% ترو إلى 4 تريليون دولار أمريكي. وتعادل الأصول الخاضعة للإدارة والتي تحتفظ بها الصناديق السيادية في منطقة مجلس التعاون الخليجي والتي شهدت نموًا بمتوسط 20% في السنوات الأخيرة 37% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية العالمية. وتستمد صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي قوتها ومركزها من متوسط سعر النفط البالغ 99 دولار للبرميل. فيما حرصت الهيئات الاستثمارية المملوكة للدولة مثل صناديق الثروة السيادية، والمصارف المركزية، وصناديق معاشات التقاعد العامة، على زيادة استثماراتهم في مختلف البلدان، الأمر الذي عزز من نمو هذا القطاع. وتوضح الرسوم البيانية أدناه القيم الاستثمارية للشركات المملوكة للدولة في دول مجلس التعاون الخليجي حتى يونيو 2023:



الشكل 16: إحصاءات الشركات الاستثمارية المملوكة للدولة في دول مجلس التعاون الخليجي

استثمارات المؤسسات المالية المملوكة للدولة، المبلغ بالمليار دولار أمريكي



المصدر: القوائم المالية للشركات، وفريق المحللين، بيانات مجمعة حتى يونيو 2023

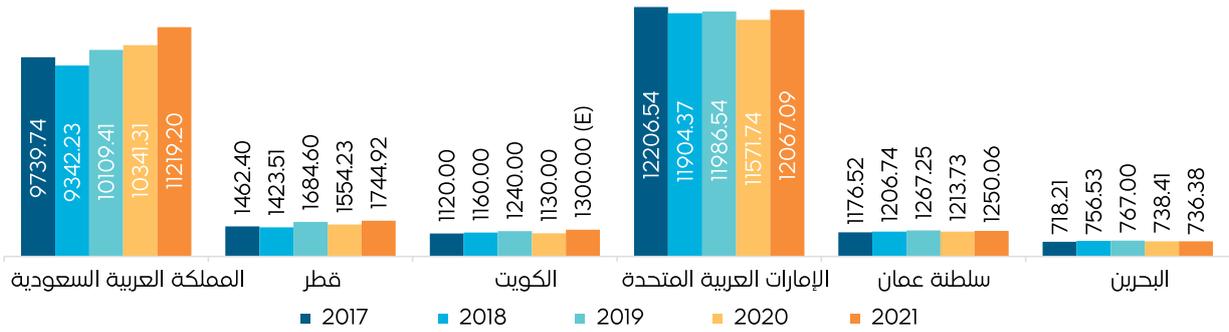
وكما يتضح من الرسوم البيانية أعلاه، في يونيو 2023، شكلت المؤسسات المملوكة للدولة في الإمارات أكبر حافظة استثمارية بمجموع 2055.00 مليار دولار أمريكي، تليها السعودية والكويت، بقيمة 1506.00 مليار دولار أمريكي و989.00 مليار دولار أمريكي. وقد استفادت صناديق الثروة السيادية لحوال مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير من الفوائض الخارجية الناتجة عن المكاسب الأخيرة غير المتوقعة من عائدات الطاقة في أنحاء المنطقة. الأمر الذي أكد على بصمتها العالمية وزيادة انتشارها داخل الأسواق العالمية من خلال عمليات شراء قطاعية متنوعة. ومن المتوقع كذلك أن تقوم هذه البلدان بإعادة استثمار جزء من إيراداتها من النفط والغاز في تمويل الاقتصادات المجاورة التي تحتاج إلى تمويل خارجي. ومن المتوقع أن تسمح الفوائض المتراكمة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز بتدفقات مستمرة من الأموال إلى صناديق الثروة السيادية المختلفة، والتالي توفر فرص استثمارية إضافية في الداخل والخارج. لذلك فإن الشركات المملوكة للدولة في مجلس التعاون الخليجي كانت تقود الاتجاه الاستثماري العالمي واستثمرت ما يقارب 83 مليار دولار أمريكي من رؤوس الأموال الجديدة خلال عام 2022. واستحوذت دول مجلس التعاون على خمس من أكبر عشر إستثمارات في العالم لصالح الشركات المملوكة للدولة خلال عام 2022، 62% منها لصالح الإمارات، و28% للسعودية، و10% لقطر. بالإضافة إلى ذلك، لا تعتمد صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي فقط على ضخ رؤوس الأموال الحكومية للمشتريات الاستراتيجية بل تتخبط كذلك في مبيعات الأصول. وتساهم جميع هذه العوامل في ازدهار القطاع.



وجدير بالذكر أن قطاع التأمين هو جزء فرعي كبير غير مصرفي من القطاع المالي. وفيما يلي عددًا قليلًا من هذه الإحصاءات للقطاع:

الشكل 17: إحصائيات قطاع التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي

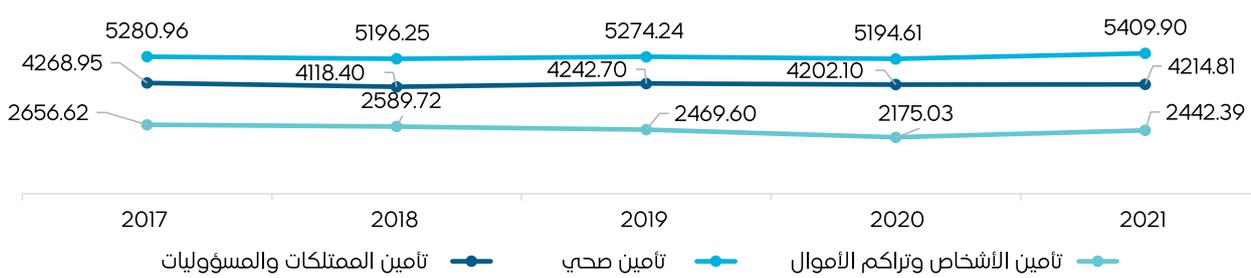
قطاع التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي، إجمالي الأقساط المكتتبة (مليون دولار أمريكي)



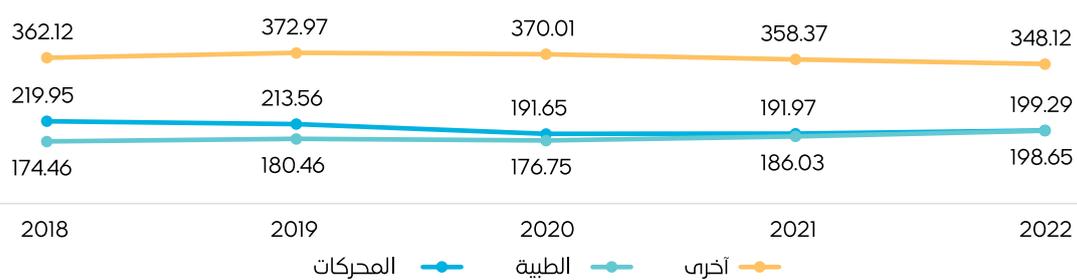
قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، إجمالي الأقساط المكتتبة (المبلغ: بالمليون دولار أمريكي)



قطاع التأمين في الإمارات العربية المتحدة، إجمالي الأقساط المكتتبة (مليون دولار أمريكي)

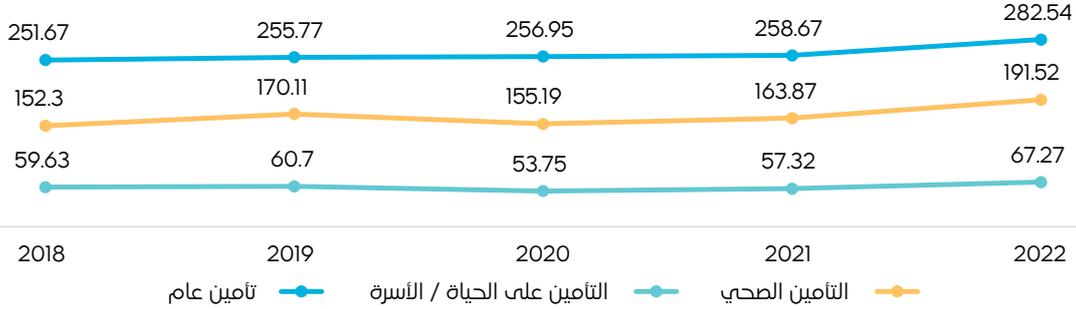


قطاع التأمين في البحرين، إجمالي الأقساط المكتتبة (المبلغ: بالمليون دولار أمريكي)

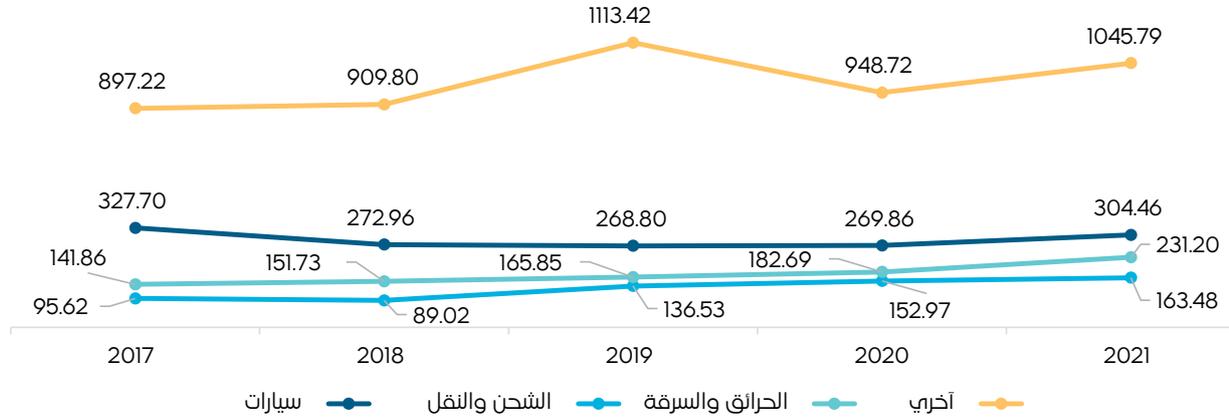




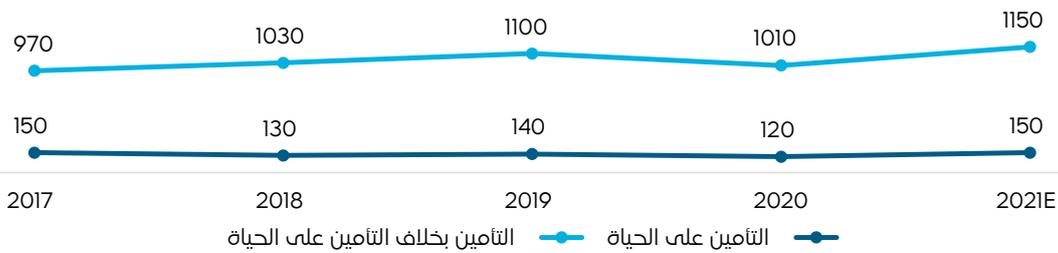
قطاع التأمين في سلطنة عمان، إجمالي الأقساط المكتتبة (المبلغ: بالمليون دولار أمريكي)



قطاع التأمين في قطر، إجمالي الأقساط المكتتبة (المبلغ: بالمليون دولار أمريكي)



قطاع التأمين في الكويت، إجمالي الأقساط المكتتبة (المبلغ: بالمليون دولار أمريكي)



المصدر: البنك المركزي السعودي، مصرف الإمارات المركزي، ومصرف البحرين المركزي، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وصندوق النقد الدولي.

كما يتضح من الرسوم البيانية، تشهد معظم دول مجلس التعاون الخليجي نموًا في مؤشرات دفع الأقساط لمختلف أنواع التأمين. ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها زيادة وعي السكان بفوائد التأمين، وارتفاع مستويات الدخل، وزيادة أعداد المغتربين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض السياسات التي تتبعها هيئات حكومية مختلفة، والتأمين الإجباري في قطاعات متنوعة، والطلب المتزايد على التأمين الإسلامي، من شأنها أن تساهم في مزيد من النمو. يذكر أن دبي وأبو ظبي، فرضت بالفعل تأمينًا صحيًا إجباريًا قبل إصدار أي نوع من تأشيرات الدخول للمقيمين. وفي يوليو 2023، أطلقت الهيئة العامة للمعاشات والضمان الاجتماعي في الإمارات حملة موحدة للتوعية بنظام تمديد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي المسجلين ممن يعملون في الإمارات.



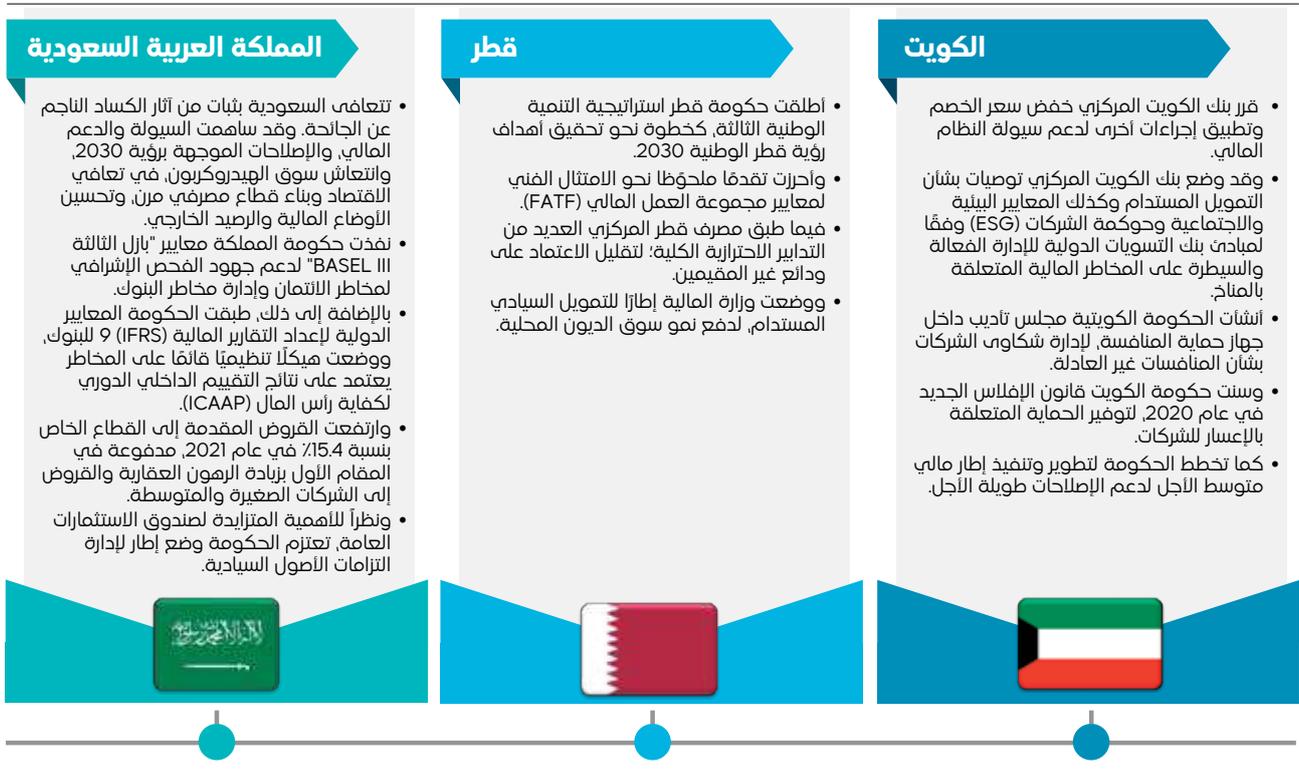
أطلقت الحملة بالتعاون مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي كجزء من الجهود المبذولة بين جميع سلطات المعاشات والضمان الاجتماعي في المنطقة. وتهدف الحملة إلى ضمان توفير النوع المناسب من الحماية التأمينية للمواطنين، بغض النظر عما إذا كان ذلك داخل بلدهم أو في أي مكان آخر في دول مجلس التعاون الخليجي.

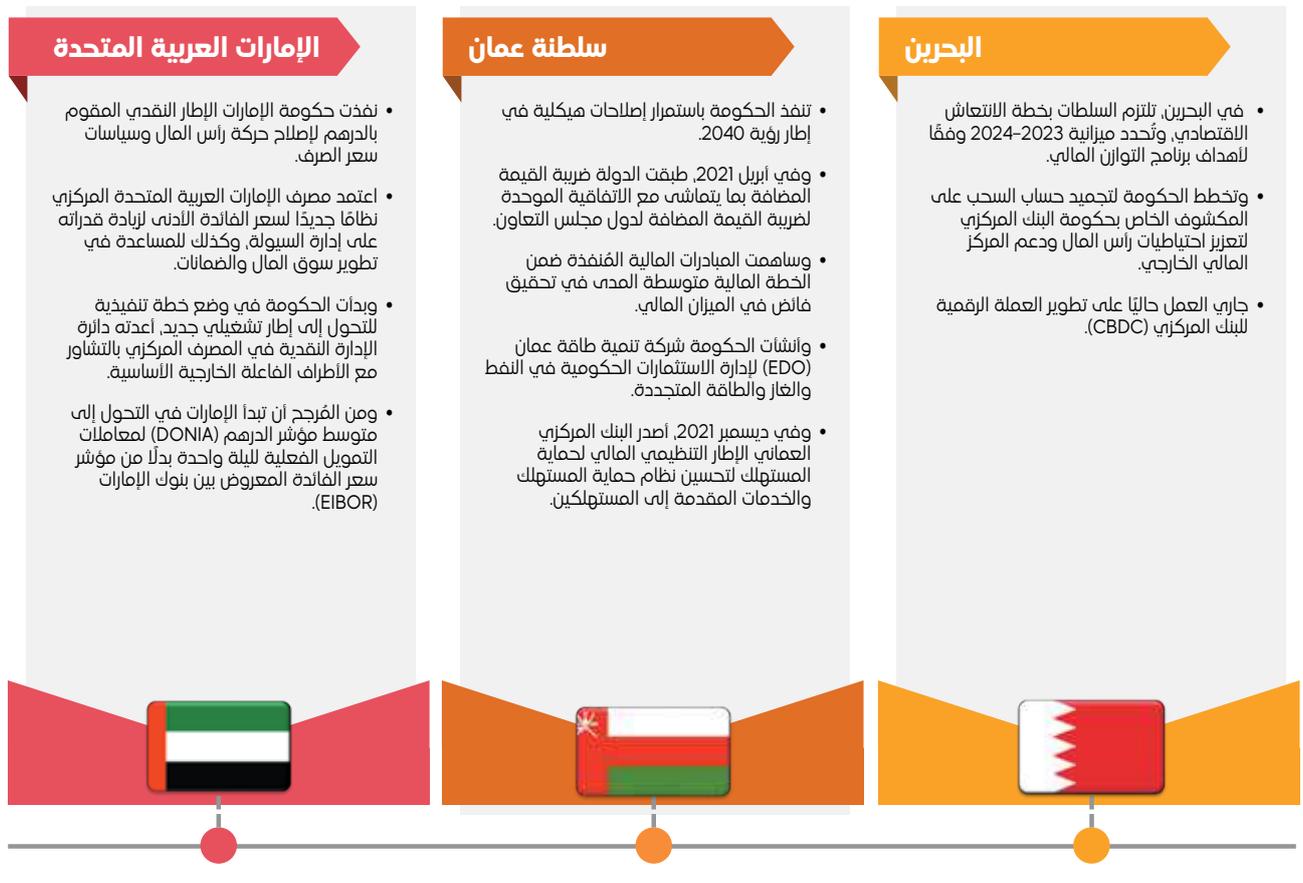
وبالمثل، منذ العام 2019، بدأت عمان في تطبيق خطة تأمين صحي إلزامي على أكثر من مليوني شخص، بما يشمل الوافدين وموظفي القطاع الخاص والزوار الأجانب. وتنص الخطة على أن يدفع أرباب العمل الأقساط. وفي قطر، فرضت وزارة الصحة العامة التأمين الصحي على جميع الزوار ابتداء من شهر فبراير 2023. وتُساهم جميع هذه المبادرات والعوامل في ازدهار قطاع التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي، ومعه قطاع المؤسسات المالية الأخرى.

3-2-3 المساهمة الاقتصادية

تضم دول مجلس التعاون الخليجي عدداً كبيراً نسبياً من البنوك التي تتمتع بشبكات فروع كبيرة. وتتمتع غالبية هذه المؤسسات بمركز مالي مستقر ورؤوس أموال وفيرة يتجاوز إجمالي أصولها المعايير الدولية. وقد نجحت المنطقة في توفير الخدمات المالية باتباع أساليب تقليدية للتعميق المالي. وفي أغلب الدول، تكون نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى المعروض النقدي مرتفعة، حيث تتراوح بين 50% و90%، وظلت ثابتة إلى حد معقول بمرور الوقت، مما يدل على قدرة القطاع المصرفي على اجتذاب قدر أكبر من الودائع. إن الدرجة العالية من تحويل الديون إلى نفود تعد شهادة على الثقة المتزايدة في المصارف وقدرتها على توظيف تقنيات مصرفية استهلاكية متقدمة. وتُستخدم أجهزة الصراف الآلي وتقنيات نقاط البيع (PoS) على نطاق واسع، ويتزايد استخدام بطاقات الخصم والائتمان، مدفوعاً بتبني إجراءات الدفع والتسوية المحوسبة المتقدمة. ونتيجة لذلك، يُساهم القطاع في النمو الاقتصادي الأسرع في المنطقة بأكملها ويُشجع كذلك على استخدام التقنيات المتطورة.

1-3-2-3 المبادرات والبرامج الحكومية





4-2-3 إستثمارات رأس المال وكبار المستثمرين

تعمل المؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي على زيادة مبادراتها التمويلية، مدعومة من الحملات الحكومية التي تستهدف التنويع الاقتصادي. ووفقاً لتقرير الأداء السنوي لقطاع شركات التمويل السعودية الذي أصدره البنك المركزي السعودي في يوليو 2023، نما القطاع بنسبة 10.8% في العام 2022، وارتفع رأس المال السهمي المدفوع بنسبة 0.6% وارتفع صافي الدخل بنسبة 3.3% وإجمالي الأصول بنسبة 6.5%. واحتفظ قطاع خدمات الأفراد بحصة أكبر بلغت 76% في مؤشر حافظة القروض يليه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 21% ثم قطاع الشركات بنسبة 3%. كما أظهر تقرير صادر عن مصرف الإمارات المركزي في مايو 2023 أن إستثمارات المصارف في الإمارات بلغت نحو 147 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية فبراير 2023، مسجلاً أعلى مستوياته التاريخية في البلاد، بنمو سنوي 15.2% مقارنة بشهر فبراير 2022. ومثلت الأوراق المالية نحو 46% من إستثمارات المصارف، في حين ارتفعت إستثمارات المصارف في الأسهم بنسبة 1.7% مقارنة بشهر يناير 2023. وبحسب التقرير السنوي السعودي الصادر عن شركة في مجال التقنية المالية لعام 2022، زادت التدفقات النقدية إلى شركات التقنية المالية في السعودية بنسبة 11% في عام 2022 لتصل إلى 402 مليون دولار أمريكي من سبتمبر 2021 إلى أغسطس 2022. ووفقاً للبيانات المخصصة لدراسة منظومة الشركات الناشئة، زادت إستثمارات رأس المال الاستثماري في البحرين بنسبة 167% في عام 2021، لتصل إلى 52 مليون دولار أمريكي، مقارنة بالعام السابق. وفي مايو 2023، أعلن صندوق عمان المستقبل عن خطط لإنشاء صندوق استثماري برأس مال قدره 5.2 مليار دولار أمريكي لتشجيع نظام الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة المسجلة لدى هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عمان. وتختلف هذه المبادرات اختلافاً طفيفاً مقارنة بتركيا، حيث قاد القطاع المالي أغلب المشاريع الاستثمارية بدلاً من الحصول عليها من المستثمرين الأجانب.



تمتلك العديد من الشركات الأجنبية حصصًا في المصارف التجارية في القطاع الخاص. وتعد الشركات من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا من أهم المساهمين في هذه البنوك، ولو بنسب ضئيلة. على سبيل المثال، يضم أحد أهم البنوك في السعودية مساهمين من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا والسويد وهونج كونج، وتتراوح نسبهم من 1.911% إلى 0.0751%. وحتى عام 2022، كان لـ 17 بنكًا عالميًا فروعًا في البحرين. وقد ساهم وجود هيكل تنظيمي موثوق ووفقاً للمعايير الدولية في تعزيز مكانة البحرين كمركز مالي إقليمي وسهل إنشاء العديد من المنظمات المصرفية الأجنبية. فيما سمح مصرف قطر المركزي بتملك الأجانب للمصارف القطرية بنسبة 100%، الأمر الذي وفر الكثير من فرص الاستثمار للقطاع المالي في البلاد. وفي أبريل 2021، وافق مجلس الوزراء القطري على مشروع قانون يسمح للمستثمرين الأجانب بتملك ما يصل إلى 100% من الشركات المدرجة في البورصات المحلية. وفي مارس 2022، وافق حملة أسهم أحد المصارف التجارية الرائدة على اقتراح بزيادة الحد الأقصى للملكية الأجنبية إلى ما يصل إلى 100% بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة في فبراير 2022. في حين تشهد الكويت العديد من عمليات الاندماج والاستحواذ بين المصارف، ويساعد هذا الدمج المقرضين على زيادة الإيرادات والتعاون في توفير التكاليف على الأمد المتوسط. ومن المقرر أن تزيد هذه المبادرات من زيادة مساهمة المصارف في البلاد وجذب المستثمرين من الخارج.

5-2-3 تحليل قطاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

عند مقارنتها بالقطاعات الأخرى، مثل النفط والغاز والطاقة، فإن القطاع المالي والاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي يتلقى قدر متواضع من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتزيد تلك الدول من استثماراتها في العديد من القطاعات في بلدان أخرى. وفي حين أن بعض البنوك لديها مساهمين أجانب، فإن المبلغ الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة التمويل والاستثمار غير معروف. ومن جانب آخر، فإن زيادة شركات التقنية المالية الناشئة في المنطقة قد اجتذبت العديد من أصحاب رؤوس الأموال الذين يتوقون إلى الاستثمار في مثل هذه الشركات. بالإضافة إلى ذلك، أولت معظم دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامها بقطاع التقنية المالية الواعد، وشكل تطويره جزءًا حيويًا من رؤيتها. على سبيل المثال، تضمنت رؤية السعودية 2030 برنامج تطوير القطاع المالي (FSDP)، الذي يركز على تعزيز العمل المصرفي المفتوح. وقد أدى هذا إلى تطوير العديد من شركات التقنية المالية الناشئة التي تروج للصيرفة المفتوحة. وفي أغسطس 2022، منحت هيئة النقد العربي السعودي (SAMA) -المعروفة الآن باسم البنك المركزي السعودي- تصاريح لإنشاء شركتين ناشئتين في مجال التقنية المالية مقرهما السعودية لتوفير حلول مصرفية مفتوحة.

وفي يونيو 2023، شرع أحد المصارف الرائدة في السعودية في تقديم خدمات مصرفية مفتوحة بعد الحصول على التصاريح اللازمة من البنك المركزي السعودي. وبدورها لفتت دبي أنظار المستثمرين الذين يخططون للاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية. وفي مارس 2023، نجحت شركة ناشئة في مجال التقنية المالية ومقرها الإمارات العربية المتحدة في جمع 0.75 مليون دولار أمريكي. وبالمثل، في نوفمبر 2022، أدى بدء برنامج لإدارة النفقات إلى جمع 10 ملايين دولار. وقد ساعدت قمة دبي للتكنولوجيا المالية، التي عقدت في مايو 2023، في الترويج للشركات الناشئة في التقنية المالية، كما ساهمت القمة في رفع مستوي الوعي بشأن المنظومة الواعدة للشركات الناشئة التي تعمل في هذا المجال.

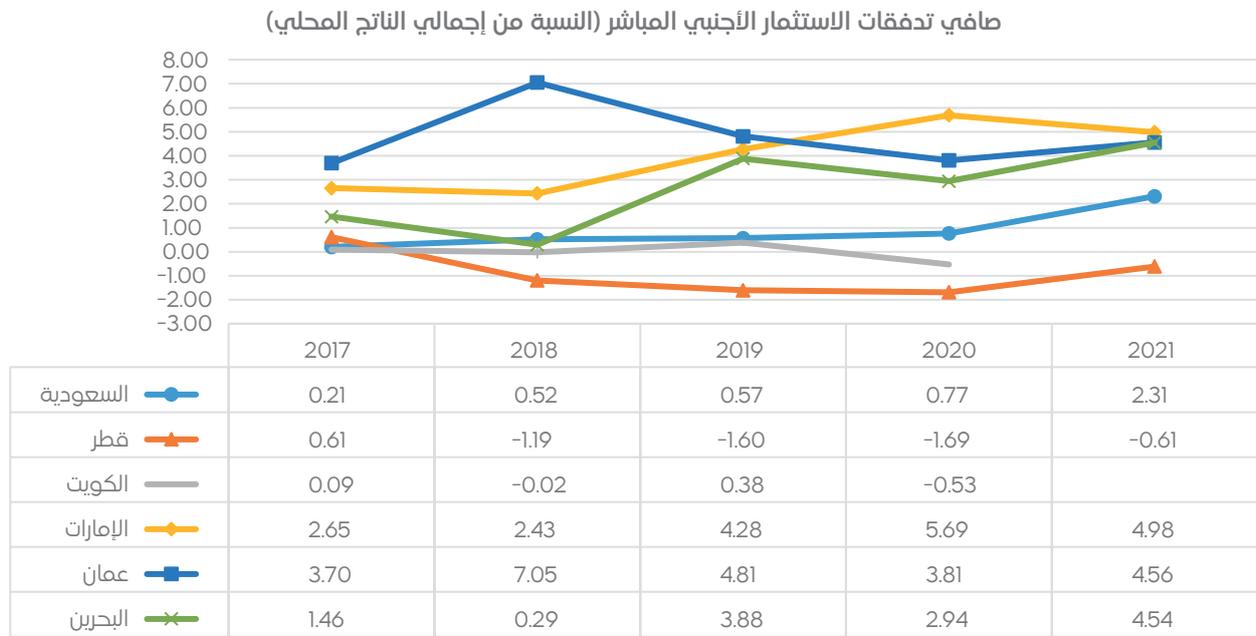
في سبتمبر 2022، أعلنت إحدى شركات خدمات وحلول تقنية المعلومات المُدارة في قطر، وبنك قطر للتنمية عن اتفاقية تعاون لتعزيز قطاع التقنية المالية في قطر. ومن المتوقع كذلك زيادة الاستثمار الدولي في شركات التقنية المالية. وفي شهر أغسطس من العام نفسه، وقعت قطر اتفاقية تجارية مع المملكة المتحدة تضم مذكرتي تفاهم جديدتين بين «وكالة ترويج الاستثمار في قطر» ووزارة التجارة الدولية لمساعدة الشركات البريطانية في دخول السوق القطرية. ومن المتوقع كذلك زيادة



الاستثمار الأجنبي المباشر في الشركات القطرية الناشئة في مجال التقنية المالية.

ومن المتوقع أن تزيد معظم دول مجلس التعاون من هذه المبادرات على مدى السنوات الخمس المقبلة، في ضوء اهتمامها بتعزيز منظومة الشركات الناشئة وتويع الأنشطة الاقتصادية. وفي سبتمبر 2022، أطلق «صندوق الصناديق» (الواحة) (الذي يديره بنك البحرين للتنمية) وشركة استثمار دولية مقرها المملكة المتحدة ورشة عمل مشتركة في التقنية المالية للاستثمار المباشر في الجيل التالي من الشركات الناشئة في هذا المجال. وفي فبراير 2023، جمعت شركة ناشئة في مجال التقنية المالية، تتخذ من البحرين مقرًا لها، والتي تقدم واجهات برمجة تطبيقات مصرفية لتمكين إطلاق مبسط وسريع للحلول الرقمية، 5 ملايين دولار أمريكي في جولة تمويل انتقالية/جسرية (a bridge funding round). وفي سبتمبر 2022، أطلق بنك بويان (مقره إسلامي مقره الكويت) وشركة هاييف «Hive» (شركة تعمل في مجال التقنية المالية تابعة لمركز دبي المالي الدولي) برنامج جديد لتسريع الأعمال، لدعم تطوير الشركات الناشئة في الدولة الخليجية والمنطقة بالكامل.

الشكل 18: الاستثمار المباشر الأجنبي، صافي التدفقات (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: البنك الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إدارة التجارة الدولية
يُعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه صافي تدفقات الاستثمار للحصول على حصة إدارية طويلة الأجل (10% أو أكثر من أسهم التصويت) في شركة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو مجموع رأس المال وإعادة استثمار الأرباح ورؤوس الأموال الأخرى طويلة الأجل ورأس المال قصير الأجل ممثلة في ميزان المدفوعات. تقوم مجموعة القوائم المالية بتقسيم صافي التدفقات الواردة (تدفقات الاستثمار الجديدة مطروكا منها تصفية الاستثمار) من المستثمرين الأجانب في البلد المعني بالتقرير حسب الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الرسم البياني أعلاه حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي نجحت كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي في استقطابه في الفترة من 2017 إلى 2021. وكما هو واضح، استمرت الإمارات وعمان والبحرين والسعودية في جذب مبالغ هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ما تنتهجه من سياسات مواتية. وتتخذ الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي عدة خطوات لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي سيساهم بدوره في نمو اقتصاد البلاد وتطوير القوة العاملة وتنمية المهارات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد في جهود التنويع التي تبذلها الحكومة مع تعزيز القطاع الصناعي وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في وثائق الرؤية.



6-2-3 المشاريع المالية والاستثمارية القائمة والمطروحة

في يوليو 2023، وقعت البحرين مذكرة تفاهم بشأن الاستثمارات الاستراتيجية والتعاون مع المملكة المتحدة، وتهدف المذكرة إلى تشجيع القطاع الخاص في البحرين على استثمار 1.3 مليار دولار أمريكي في المملكة المتحدة بالاعتماد على صندوق الثروة السيادية البحريني (ممتلكات) والعديد من مؤسسات إدارة الأصول والثروات الخاصة.

يوليو
2023

في يوليو 2023، أعلن بنك يوناني رائد عن خطته لتوسيع عملياته في جميع أنحاء آسيا والشرق الأوسط، بما في ذلك السعودية والإمارات. ومن خلال هذه الصفقة، يأمل البنك في تعزيز الإيرادات من عملياته الخارجية إلى جانب توسيع نطاق وجوده في أسواق إدارة الثروات الناشئة.

يوليو
2023

في يوليو 2023، قدمت السعودية مليار دولار أمريكي كدعم مالي لباكستان لمساعدتها على التحول الاقتصادي. التزمت الحكومة بتقديم المساعدة في إبريل، إلا أن الأموال لم تودع لدى بنك الدولة الباكستاني، حتى وافق صندوق النقد الدولي على خطة إنقاذ بقيمة 3 مليارات دولار للدولة المنكوبة.

يوليو
2023

في يونيو 2023، شكلت سلطة النقد في هونغ كونغ (HKMA) ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE) مجموعة عمل لتعزيز المدفوعات الخارجية، والتعامل باليوان، والامتثال للممارسات البيئية والاجتماعية، وتنظيم الأصول الافتراضية، وإدارة الثروات.

يونيو
2023

في يونيو 2023، بدأ جهاز قطر للاستثمار محادثات مع صندوق الثروة السيادية المصري، للاستثمار في 7 فنادق تاريخية في مصر مع الاستحواذ على ما يصل إلى 30٪ من أسهمها.

يونيو
2023

في مايو 2023، جمعت منصة مصرفية مفتوحة ناشئة مقرها دبي 32 مليون دولار أمريكي من أسهم الفئة أ. وتخطط المنصة لاستثمار المبلغ الذي تم جمعه لاستقطاب المواهب وتأسيس شركات جديدة في السعودية. وبالفعل، حصلت المنصة الناشئة على أكثر من 60٪ من تغطية السوق في السعودية من خلال الشراكة مع البنوك الرائدة في البلاد.

مايو
2023

في مايو 2023، منح مصرف البحرين المركزي ترخيص شركة استثمار من الفئة 2 لشركة خدمات مالية تابعة لمجموعة تقنية مقرها البحرين، ليسمح لها بتقديم خدمات جديدة لعملائها.

مايو
2023

في مايو 2023، وقع بنك الكويت المركزي وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية مذكرة تفاهم لزيادة آليات التنسيق بين الجانبين ومساعدة الكويت في جذب المزيد من الاستثمارات. ويُعتقد كذلك بأن مذكرة التفاهم تلك من شأنها أن تساهم في تحديد أدوار كل مؤسسة، وتطوير بيئة الاستثمار وتيسيرها، وإزالة العقبات أمام المستثمرين وما شابه.

مايو
2023



في أبريل 2023، أطلقت وزارة المالية الإماراتية بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصفته ممثلًا للإصدار والدفع، صكوك الخزانة الإسلامية المقومة بالدرهم (T - Sukuk) بطرح ابتدائي قدره 275 مليون دولار، ومن خلال هذه الخطوة، تهدف الوزارة إلى تعزيز الاقتصاد الإسلامي وتطوير بنية تحتية استثمارية جديدة له. وفقًا للوزارة، فإن الصكوك الإسلامية هي شهادات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي يمكن تداولها لتعكس العائد المحلي على الاستثمار، ومن المتوقع أن يساهم التنوع الاقتصادي والشعول المالي إلى جانب الدعم المالي، في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة.

أبريل
2023

في أبريل 2023، اقترح بنك راند في عمان الاندماج مع بنك عماني آخر مملوك جزئيًا لبنك بحريني. حيث يمتلك البنك الأول أصولًا بقيمة 11 مليار دولار أمريكي، في حين يمتلك الأخير أصولًا بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي.

أبريل
2023

في مارس 2023، أصدر بنك بريطاني متعدد الجنسيات وشركة طاقة ألمانية رائدة أول ضمان أخضر في قطر. وصدر هذا الضمان ضمن مشروع الطاقة الشمسية الذي يجري تطويره في البلاد، والذي يُرجح أن يلعب دورًا رئيسيًا في الرؤية الوطنية لتغيير المناخ في البلاد وهدفها المتمثل في تقليل البصمة الكربونية وتحقيق أمن الطاقة. وتهدف هذه الأداة الخضراء إلى دعم إنجاز المشروع بنجاح واستدامته على المدى الطويل.

مارس
2023

في مارس 2023، وقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبنك الاحتياطي الهندي مذكرة تفاهم لزيادة التعاون وتعزيز جهود الابتكار في الأدوات والخدمات المالية. ومن المتوقع أن يتعاون البنكان المركزيان في مختلف المجالات الناشئة للتقنية المالية، وخاصة العملات الرقمية للبنك المركزي، إلى جانب استكشاف قابلية التشغيل البيئي باستخدام العملات الرقمية للبنك المركزي في البلدين.

مارس
2023

في فبراير 2023، وافق البنك المركزي العماني على الاندماج مع بنك عماني وشركة عمانية تابعة لبنك بريطاني. مع إتمام الصفقة، سيحول البنك البريطاني جميع الأصول والخصوم إلى البنك العماني.

فبراير
2023

في فبراير 2023، بدأت مصر وقطر في استكشاف فرص إنشاء صندوق استثماري مشترك لمساعدة مصر على التعافي من الاضطرابات الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية. وتخطط قطر لزيادة استثماراتها في مصر وفقًا لاتفاقية وقعتها الدولتان بهدف القضاء على الأزدواج الضريبي لزيادة الاستثمارات. وفي عام 2022، بدأت قطر محادثات لاستثمار حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي لشراء حصص مملوكة للحكومة المصرية في العديد من الشركات، بما في ذلك أكبر مشغل للهاتف المحمول في مصر.

فبراير
2023

في يناير 2023، أطلقت قطر مبادرة لتعافي سوق الديون المحلية من خلال الإعلان عن استثمارات بقيمة 75 مليار دولار أمريكي في التمويل المستدام للعام نفسه. وتماشياً مع الرؤية الوطنية 2030، من المتوقع أن تكون المبادرة جزءًا من استراتيجية أشمل لتشكيل مستقبل صديقًا للبيئة من خلال دعم البنية التحتية لسوق رأس المال في الدولة.

يناير
2023





3-3 محركات القطاع

1-3-3 العوامل الأساسية

1-1-3-3 انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ولجذب رؤوس الأموال الدولية، قللت دول مجلس التعاون الخليجي القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وإنشاء مناطق حرة. وتلعب القطاعات المالية والاستثمارية في هذه الدول دورًا مهمًا في تسهيل وإدارة هذه الاستثمارات. وجاءت الإمارات في المرتبة الـ 17 عالمياً من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، والتي بلغت 22.5 مليار دولار في عام 2021، بارتفاع 19% عن العام السابق (2020).

وبحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات من 19.884 مليار دولار في عام 2020 إلى 20.667 مليار دولار في عام 2021. و«مشاريع الخمسين» هي واحدة من المبادرات الاستراتيجية الشاملة التي أطلقتها الإمارات والتي من شأنها تعزيز التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، بما يتماشى مع هدفها المتمثل في النمو المستدام الطويل الأجل.

ويشير أحدث تقرير للاستثمار العالمي إلى التدابير التي اتخذتها دولة الإمارات رداً على اعتماد حكومة أبوظبي للرخصة الافتراضية، التي تتيح للمستثمرين الدوليين التقدم بطلب للحصول على رخصة اقتصادية لمزاولة الأعمال في أبوظبي من أي مكان في العالم، دون الحاجة إلى إقامة مسبقة. فيما سجلت السعودية نموًا بنسبة 10.7% في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الربع الثالث من 2022، بحسب بيانات وزارة الاستثمار. ويهدف جذب 100 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر سنويًا بحلول عام 2030، دعت المملكة في السنوات الأخيرة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من هدف رؤية 2030 المتمثل في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

و جدير بالذكر أن الإمارات والولايات المتحدة وفرنسا وسنغافورة واليابان والكويت وماليزيا من أهم المستثمرين في السعودية. وتأتي قطاعات مثل الكيماويات والعقارات والوقود الأحفوري والسيارات والسياحة والبلاستيك والمعدات على رأس الأهداف الاستثمارية الأساسية. ومن المرجح أن تؤدي هذه العوامل إلى نمو شامل للقطاع المالي والاستثماري طوال فترة التنبؤ.

2-1-3-3 انتعاش التجارة الإلكترونية

تشهد سوق الدفع الرقمي طفرة هائلة في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تزايد أعداد المتسوقين عبر منصات التجارة الإلكترونية. كما ساهمت جائحة كورونا في لجوء المستهلكين لاستخدام المنصات الإلكترونية، بسبب القيود المؤقتة على الحركة التي فرضتها الحكومات للحد من انتشار الفيروس. فعلى سبيل المثال، ارتفع سوق التجارة الإلكترونية في الإمارات بنسبة 53% في عام 2020، حيث بلغ حجم المبيعات 3.9 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 10% من إجمالي مبيعات التجزئة. علاوة على ذلك، تتوقع غرفة تجارة وصناعة دبي وصول مبيعات التجارة الإلكترونية إلى 8 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2025، وذلك بفضل توفر الاتصال بالإنترنت والهواتف المحمولة لنحو 100% من السكان. وبالمثل، فإن الشركات التقليدية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي تتحول بسرعة إلى منصة إضافية للتسوق عبر الإنترنت للعملاء لزيادة أرباحها. كما أطلقت الدول منصات إلكترونية لتوفير خدماتها، ودمجتها مع منصات الدفع عبر الإنترنت لتوفير خدمات عامة أسرع وأكثر فعالية للمواطنين مثل المرور وفواتير المرافق والترخيص وإصدار التأشيرات. وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة ثقة المستهلكين في المعاملات عبر الإنترنت وزيادة الاعتماد على منصات الدفع الرقمية. وقد ساعدت جميع هذه العوامل مجتمعة في تعزيز نمو التقنية المالية وتحسين تبني القطاع المالي للتقنيات الحديثة.



3-1-3-3 المصارف الإسلامية

يزداد الطلب على المصارف الإسلامية والتكافل (التأمين الإسلامي) والصكوك وغيرها من السلع والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من الانكماش الاقتصادي، إلا أن التمويل الإسلامي له تأثير كبير على الخدمات المصرفية، مع ارتفاع إصدارات الصكوك. وفي عام 2022، سجلت دول مجلس التعاون الخليجي نموًا من 92% من النمو في الأصول المصرفية الإسلامية، وكانت السعودية والكويت في طليعة هذه البلدان. إذ تساهم أسواق التمويل الإسلامي الأكبر حجمًا والأكثر تطورًا، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي، دائمًا على تحسين أعمالها واكتساب ميزة تنافسية في مجالات مثل التقنية المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والقوانين والاستدامة. وارتفع المبلغ الإجمالي لأصول البنوك الإسلامية بأكثر من 200% من 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 4 تريليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2022. وبحسب بيانات صندوق النقد العربي، شهدت المصارف الإسلامية في المنطقة نموًا ملحوظًا بحصة 55% من النشاط العالمي. فدول مجلس التعاون الخليجي وحدها تضم 11 مصرفًا من أكبر 20 مصرف إسلامي في العالم وتمثل نصف الأصول المصرفية الإسلامية في العالم. إن دول مجلس التعاون الخليجي تشكل مركزًا عالميًا للتمويل الإسلامي، وأصبحت أعمالها التجارية في توسع مستمر، حتى أنها تجتذب الشركات الإقليمية والدولية. وعلى هذا فإن التمويل الإسلامي يشكل محركًا أساسيًا في دعم نمو القطاع المالي والاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي.

3-1-3-4 إدارة الثروة

تضم دول مجلس التعاون الخليجي عدد كبير من الأفراد ذوي الملاحة المالية العالية (HNWIs) والأشخاص ذوي الملاحة المالية العالية جدًا (UHNWIs). وتعتبر دبي الوجهة الثالثة والعشرين الأكثر شعبية عالميًا من حيث عدد الأثرياء؛ إذ سجلت ارتفاعًا بنسبة 18% في الأفراد ذوي الملاحة المالية العالية في الأشهر الستة الأولى من عام 2022. بلغ عدد الأثرياء من ذوي الملاحة المالية العالية في المدينة 67900 نسمة في عام 2022 من 54000 نسمة في عام 2021، وفي العام نفسه، ارتفع عدد الأثرياء الذين تتجاوز ثروتهم 100 مليون دولار في دبي من 165 إلى 202 شخص. وارتفع عدد أصحاب الملايين من 2480 في عام 2021 إلى 3170 بحلول عام 2022. وفي السعودية، بلغ صافي قيمة الأشخاص ذوي الملاحة المالية العالية جدًا 30 مليون دولار أمريكي أو أكثر، أي بزيادة قدرها 17% في عام 2022. ومن المتوقع أن يمتلك الأشخاص ذوي الملاحة المالية العالية جدًا 44% من إجمالي الثروة المالية في البحرين بحلول عام 2025 في حين من المتوقع أن تصل أعداد الأشخاص ذوي الملاحة المالية العالية جدًا إلى 9100 بحلول عام 2025 في دول مجلس التعاون الخليجي. في حين بلغت القيمة التراكمية لثروة الأشخاص ذوي الملاحة المالية العالية جدًا في قطر حوالي 155 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022، وفي العام 2021، بلغت قيمة ثروات الأشخاص ذوي الملاحة المالية العالية جدًا 12%. وبحسب الإحصاءات فمن المتوقع أن ترتفع الملاحة المالية لدول مجلس التعاون الخليجي من 2.7 تريليون دولار أمريكي في 2021 إلى 3.5 تريليون دولار أمريكي في 2026.

ويُساهم تركيز الثروة في زيادة الطلب على خدمات إدارة الثروات مثل الاستشارة المالية وإدارة الأصول والتخطيط العقاري وتخطيط التراكات. ويلبي النظام المالي، محليًا وعالميًا، متطلبات هؤلاء الأفراد الأثرياء. ففي مايو 2023، أنشأ أحد البنوك الكويتية الكبيرة حسابًا «مميزًا» للأشخاص ذوي الملاحة المالية العالية والأشخاص ذوي الملاحة المالية العالية جدًا، حيث يقدم لهم مجموعة فريدة من الخدمات والسلع المخصصة داخل الكويت وخارجها. ومن المتوقع أن تتكرر مثل هذه التوجهات في جميع أنحاء منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مما يؤدي إلى انتعاش القطاع المالي.

3-2-3 التحديات

3-2-3-1 الأطر التنظيمية وحماية المستثمرين والالتزام بالشريعة الإسلامية

في دول مجلس التعاون الخليجي، تتولى الأجهزة الرقابية كالمصارف المركزية وسلطات سوق المال مهمة مراقبة معاملات القطاعات المالية والاستثمارية، وتعطي هذه المنظمات الأولوية لحماية المستثمرين من خلال وضع قوانين ولوائح للحفاظ على الاستقرار المالي وحماية المستثمرين؛ إذ تلزم المؤسسات المالية بتقديم معلومات واضحة حول المخاطر المترتبة على المنتجات الاستثمارية ومعاملة المستثمرين بشكل عادل. وفي هذا الشأن، وضعت دول مجلس التعاون الخليجي مبادئ لمعالجة النزاعات وحماية حقوق المستثمرين.



ومع انتشار مبادئ التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي، تلتزم المؤسسات المالية التي تقدم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية بالمبادئ والخطوط التوجيهية الشرعية التي تضعها الهيئات التنظيمية مثل هيئات الرقابة الشرعية. وتضمن هذه المبادئ التوجيهية الامتثال للشريعة الإسلامية في العمليات المصرفية والمالية، مما يحد بدوره من تعرضها للقوانين المصرفية والمالية.

علو على ذلك، تمتنع البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عن دفع الفوائد أو «الربا» ولا تقدم قروضًا بفائدة. وبدلاً من ذلك، تستثمر البنوك الإسلامية أموال عملائها في أصول مثل العقارات أو المؤسسات، وتحقق الربح بعد تسديد القرض بالكامل. ولا تتعامل تلك المصارف في المشتقات المالية مثل العقود الآجلة والخيارات، ويفضلون الحصول على أصول تركز على الاقتصاد الحقيقي. ومع ذلك، خلال فترات الركود الاقتصادي، تنخفض قيمة هذه الأصول بسرعة، مما يقلل من قيمة الاستثمار ويشكل تحديًا للقطاع.

2-2-3-3 التضخم

ارتفع معدل التضخم السنوي في دول مجلس التعاون الخليجي من 0.7% في يوليو 2021 إلى 3.2% في يوليو 2022، ويرجع هذا في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتتذبذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع ارتفاع وهبوط أسعار السلع الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي. الاستثمارات الأجنبية مصدر مهم للأموال، وهي تعمل على تعزيز الروابط بين الموردين المحليين والأسواق الاستهلاكية، فضلاً عن رأس المال البشري، من خلال توفير المساعدة المالية لتدريب العمال المحليين وتوظيف المهنيين الأجانب. وفي حين أن معدلات التضخم في عمان (1.9%) والبحرين (2.2%) منخفضة نسبيًا، فمن المتوقع أن يصل متوسط التضخم في الفترة 2022-2023 إلى 3.6%، بينما سجلت السعودية 2.7%، وقطر والكويت 4.5% لكل منهما، والإمارات العربية المتحدة أكثر من 5%. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يؤدي التضخم إلى تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يشكل تحديًا أمام نمو قطاع التمويل. وقد أدى الدعم والحد الأقصى لأسعار بعض المنتجات (مثل بعض المنتجات الغذائية والبنزين والكهرباء والمياه)، والدولار القوي الذي يقلل تكاليف الاستيراد، وانخفاض أسعار الإيجارات على الرغم من ارتفاع العرض في بعض القطاعات (مثل الفيلات)، ومحدودية المواد الغذائية في سلة مؤشر أسعار المستهلك والركود المستمر في سوق العمل (على سبيل المثال، في السعودية)؛ في حدوث صدمات في جانب العرض وارتفاع التضخم في الأعمال التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي. ومثل هذه العوامل مجتمعة الناجمة عن التضخم تعيق القطاعين المالي والاستثماري.

3-3-3 الفرص

1-3-3-3 زيادة فرص الربح

شهدت المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي مستويات أرباح شبه مسبقة قبل الجائحة في العام 2022 بسبب الانتعاش الاقتصادي والتدابير التي اتخذتها المصارف المركزية لتشديد السياسات النقدية. وفي الفترة الأخيرة، ارتفع صافي دخل الفائدة، وهو الفارق بين عائدات الفائدة المكتسبة من أنشطة الإقراض والفوائد المدفوعة للمودعين، وتمكنت المصارف من دفع زيادات أسعار الفائدة إلى العملاء. وسجل أكبر 20 مصرفًا في دول مجلس التعاون الخليجي دخلًا صافيًا من الفوائد بلغ 14.66 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2022، مقارنة بـ 13.61 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني و12.25 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام نفسه.

فيما أفاد أحد المصارف الرائدة في قطر، أن صافي إيرادات الفوائد بلغ نحو 2.11 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2022. وحقق أحد المصارف الرائدة في السعودية مكاسب بلغت 1.74 مليار دولار أمريكي، في حين سجل أحد المصارف الرائدة في دبي 1.67 مليار دولار أمريكي. وسجل أحد المصارف الرائدة في الكويت أرباحًا قدرها 1.7 مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2022، بزيادة 40.5% عن العام السابق. وصرح أحد أهم المقرضين في سلطنة عمان من حيث الأصول عن تحقيق صافي ربح قدره 270 مليون دولار أمريكي تقريبًا في النصف الأول من عام 2023، بزيادة 5% عما كان عليه في النصف الأول من عام 2022. وارتفع صافي ربح أحد البنوك البحرينية البارزة بنسبة 26% في السنة المالية 2022 بينما ارتفع



إجمالي الدخل الشامل العائد لمساهميته بنسبة 73% ليصل إلى 207 ملايين دولار أمريكي، مقارنة بـ 120 مليون دولار أمريكي في العام المالي 2021. ومن المتوقع أن يزدهر سوق الإقراض في السعودية، مدعومًا بمشاريع مرتبطة بإطار رؤية المملكة 2030. ومن المتوقع أن يكون لارتفاع أسعار الفائدة تأثير على عمليات البدء الجديدة في قروض الرهن العقاري. ومع عودة الوضع الاقتصادي إلى مستويات ما قبل كوفيد-19، سيصبح اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي أقوى بفضل التدفقات النقدية في السوق، والتي من المرجح أن تحسن من الربحية الإجمالية للبنوك.

2-3-3-3 ازدهار الاكتتابات العامة الأولية

من المتوقع أن تزدهر سوق رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023 مع سعي المزيد من الشركات إلى الإدراج في القوائم العامة، بعد عام لم تشهد فيه هذه المنطقة ركودًا ملحوظًا على الرغم من الركود في المناطق الأخرى. وقد بلغت القيمة الإجمالية للاكتتابات العامة الأولية في المنطقة 21.4 مليار دولار أمريكي في الأشهر الـ 11 الأولى من عام 2022، وهو أعلى مستوى منذ عام 2019 عندما طرحت شركة النفط العربية السعودية. ومن حيث حجم المعاملات، كان عام 2022 أقوى عام منذ عام 2008، حيث سجل 46 اكتتاباً عاماً في المنطقة.

وفي أبريل 2022، سجل الاكتتاب العام لهيئة كهرباء ومياه دبي أكبر صفقة حتى الآن من حيث القيمة، والتي جمعت أكثر من 6 مليارات دولار أمريكي. وفي يونيو 2022، بدأ العمل في تجارة البتروكيماويات، حيث بلغ إجمالي عائداتها 2 مليار دولار أمريكي. وعقب الإعلان عن مشغل إقليمي لسلسلة وجبات سريعة أمريكية في نوفمبر 2022، جمع أكثر من 1.80 مليار دولار أمريكي. وفيما يلي بعض الأمثلة الأخرى للشركات المدرجة في السوق المالية:

- في يونيو 2023، أعلنت شركة بحرينية رائدة لإدارة الأصول البديلة عن خططها لجمع ما يصل إلى 600 مليون دولار أمريكي من إدراج أداة استثمارية في أبو ظبي.
- في مارس 2023، حددت شركة عمانية رائدة للنفط والغاز سعر الاكتتاب الخاص بها عند 0.65 دولار أمريكي للسهم الواحد، ويبيع 49% من الأسهم، أي ما يعادل 377.4 مليون سهم.
- في يناير 2023، بدأت شركة تأمين قطرية في التعامل في بورصة قطر. وقد أعلنت عن خططها في ديسمبر 2022.
- في أغسطس 2022، أعلنت مجموعة شركات كويتية عن خططها لبيع حصة أقلية في الشركة من خلال الاكتتاب العام.

مما سبق نرى أن ارتفاع الاكتتاب سي جذب المزيد من المستثمرين للاستثمار في سوق الأسهم في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي المساهمة في قطاعها المالي والاستثماري.

3-3-3-3 ارتفاع الاستثمارات العقارية

وتشهد سوق العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي ازدهارًا ملحوظًا، نتيجة للتوسع العمراني السريع ونمو البنية التحتية. وتركز معظم دول المجلس على توسيع رقعتها الحضرية بتشجيع بدء واستكمال مشاريع سكنية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاهتمام المتزايد بإنشاء المدن الذكية يزيد من فرصة إقامة المباني الذكية والمستدامة. كما تعمل صناديق الاستثمار العقاري وشركات الاستثمار العقاري على إتاحة الفرص في قطاعات التنمية العقارية وإدارة الأصول وإدارة العقارات والتمويل. ومن المتوقع أن يشهد سوق العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي توسعًا في عام 2023 نتيجة لعوامل الاقتصاد الكلي الراسخة. وفي الفترة من يناير 2022 إلى سبتمبر 2022، ارتفعت قيمة المعاملات العقارية في السعودية بنسبة 12.2% سنويًا لتصل إلى 46 مليار دولار أمريكي تقريبًا. فيما سجل سوق العقارات في الإمارات العربية المتحدة تقدمًا مشهودًا في عام 2022، مع ارتفاع الإيجارات وأسعار المنازل. وعلاوة على ذلك، نما القطاع التجاري في الكويت بنسبة 241.6% على أساس سنوي ليصل تقريبًا إلى 404.09 مليون دولار أمريكي، واجتذب القطاع 830 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات في الربع الثالث من عام 2022.



ومع تجهيزات قطر لاستضافة كأس العالم لكرة القدم للرجال لعام 2022، ازدهر قطاع البناء كأكبر قطاع اقتصادي بخلاف قطاع المعادن في البلاد، بمساهمة 15% تقريباً في الناتج المحلي الإجمالي. واتخذت الدولة خطوات سريعة وثابتة لبناء شبكة فنادق جديدة للضيوف، كما طورت منظومة نقل وبنى تحتية متطورة لتلبية احتياجات السياح والوافدين.

وفي الكويت، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الطلب على المساكن العامة إلى نمو طويل الأجل في قطاع البناء السكني. وتعزز الهيئة العامة للإسكان والرعاية التابعة للدولة بناء 250 ألف وحدة سكنية عبر تنفيذ نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال السنوات الخمسة عشر المقبلة. وتشمل هذه الخطة بناء 11 ألف وحدة سكنية في إطار مشروع صباح الأحمد، تسع ما يصل إلى 100 ألف نسمة عند الانتهاء من تنفيذها. وسيستوعب مشروع مدينة جنوب المطلاع 28 ألف عائلة بعد إتمامه.

ومن المتوقع أن تضم مدينة الأمير محمد بن سلمان غير الربحية 6000 شقة بمخططات محددة للطوابق و500 فيلا وبلدة ومنازل صغيرة ومساحات سكنية تسع 18 ألف شخص. ومن المرجح أن يتم تخصيص مساحة تزيد عن 306000 متر مربع للأماكن التجارية في هذه المدينة، وتوفر فرص عمل لعدد 20 ألف شخص. وتخصيص مساحة 99000 متر مربع لمؤسسات البيع بالتجزئة والترفيه والأغذية والمشروبات التي من شأنها أن تلبي احتياجات المقيمين والضيوف.

يعد الارتفاع السريع في عدد السكان في المنطقة، فضلاً عن الطلب المتزايد لمشاريع الإسكان ومشاريع البنية التحتية الأخرى، من بين العوامل الدافعة للقطاع العقاري. ولمواجهة هذه المطالب، قامت السعودية بتخطيط وتصميم وتنفيذ مشاريع بناء بقيمة إجمالية تبلغ 895.8 مليار دولار أمريكي أو أكثر. علاوة على ذلك، تُخطط الإمارات وتُطور وتنفذ مشاريع بقيمة 830.6 مليار دولار أمريكي.

وقد أدت جميع هذه المشاريع إلى ارتفاع طلبات الحصول على القروض ومتطلبات التمويل من المشترين والمطورين على السواء. وبالتالي، فإن استمرار نمو العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي، يوفر فرصاً وافرة جاذبة للمستثمرين إلى هذه الدول.

3-3-4 التقنيات الحديثة

ومن المتوقع أن تتبنى دول مجلس التعاون الخليجي نماذج أعمال جديدة تتماشى مع الثورة الرقمية في القطاع المالي. ومشاركة المرأة، وكذلك الجيل «Z» أو جيل الانترنت، بشكل متزايد في القوى العاملة، وعلاوة على ذلك، يتزايد عدد السكان ذوي الثراء الفاحش بشكل ملحوظ في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن تنمو طبقة المليونيرات بنسبة 60% في الإمارات وحدها خلال الفترة 2019-2030. والآن أصبحت الشركات والدول، على حد سواء، مرغمة على إنتاج منتجات وخدمات شخصية بشكل متزايد وتلبي احتياجات هذه الفئة من التركيبة السكانية.

علاوة على ذلك، فإن اهتمام المنطقة بالإفناق على تحسين مهارات القوى العاملة، يأتي مدفوعاً بافتقارها إلى الكوادر المحلية الخيرة في مجال التقنية الفائقة. إذ اتخذت حكومة الإمارات العديد من المبادرات لتعزيز نمو التقنية المالية. ومن المتوقع أن يلعب مركز الابتكار في مركز دبي المالي العالمي، المقرر افتتاحه في مايو 2021، دوراً رئيساً في تشجيع التعاون بين الشركات في مراحلها المبكرة والشركات النامية، وبين شركات اليونيكورن (التي تُقدر قيمتها بعليار دولار أو أكثر) والشركات التقنية الضخمة. ومن المتوقع كذلك أن يُشكل المركز حلقة وصل بين المؤسسات والشركاء التجاريين وتنفيذ المبادرات المالية بشكل فعال. وفي سبتمبر 2021، وصل المركز إلى كامل طاقته الاستيعابية من المستأجرين، والتي شملت الأعمال التجارية في مرحلة مبكرة إلى مرحلة النمو.

وشهدت دول مجلس التعاون الخليجي زيادة كبيرة في حجم المدفوعات الرقمية على مدى العامين الماضيين وسط انتشار متزايد للهواتف الذكية، وانتشار حلول التقنية المالية الجديدة، والتحول المتنامي من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية. وبحسب البنك المركزي البحريني، ارتفع عدد المدفوعات



الرقمية السنوية في البلاد بنسبة 50% في عام 2021 ليصل إلى 125.5 مليون معاملة. وخلال الفترة نفسها، شهدت البلاد زيادة سنوية في حجم المدفوعات بمحفظة الهاتف المحمول بلغت نسبتها 196%. وبالتالي، تلعب التقنية دورًا حاسمًا في ازدهار القطاع المالي والاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل.

4-3-3 عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على القطاع

<ul style="list-style-type: none">• قد يكون للضرائب الحكومية والإعانات والسياسات النقدية تأثير كبير على القطاعين المالي والاستثماري. بشكل عام، تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بالاستقرار السياسي، مما ساهم في توفير بيئة مواتية للصناعات المصرفية والاستثمارية.• شرعت دول مجلس التعاون الخليجي في تحديث تشريعاتها وإجراءاتها التحفيزية ومبادراتها في السنوات الأخيرة لجذب الاستثمارات الأجنبية.		عوامل حكومية
<ul style="list-style-type: none">• قد يوفر التوسع الاقتصادي العام لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي تحفزته جهود تطوير البنية التحتية والتنويع، فرصًا للصناعات المالية والاستثمارية.• اتخذت الدول العديد من المبادرات لجذب المستثمرين الأجانب مثل تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأعمال التجارية، وإنشاء مناطق حرة. وتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 17 في العالم من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021، بإجمالي استثمارات 22.5 مليار دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 19% عن العام السابق.		عوامل اقتصادية
<ul style="list-style-type: none">• تشهد غالبية دول مجلس التعاون الخليجي إصلاحات مجتمعية وتحولات ديموغرافية حادة في مجتمعاتها، كما أن التركيز على التوطين يعود بالنفع على التنمية الاجتماعية.• يتمتع عدد كبير من الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي بخبرة كبيرة في مجال التقنية وبيدون اهتمامهم بالخدمات المالية المبتكرة. كما يحتل التمويل الإسلامي مكانة مهمة في دول مجلس التعاون الخليجي، مدفوعًا بحجم الطلب الكبير على السلع والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.		عوامل اجتماعية
<ul style="list-style-type: none">• يشهد القطاع المالي والاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي تحولًا رقميًا مع تبني تقنيات مالية مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات الهاتف المحمول، وتقنية سلسلة الكتل.• اتخذت دولة الإمارات العديد من الإجراءات لتشجيع على المزيد من شركات التقنية المالية. وفي الإمارات في مايو 2021، أطلق مركز الابتكار التابع لمركز دبي المالي العالمي، وهو أول منظومة في دول مجلس التعاون الخليجي، مخصصة لتوحيد مجتمعات التقنية المالية والابتكار.		عوامل تقنية
<ul style="list-style-type: none">• يتزايد اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بضغط استثماراتها في مشاريع الحوكمة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتمويل المستدام. وتشجع الحكومات المستثمرين على مراعاة الاعتبارات البيئية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، مما أدى إلى إقامة مشاريع التمويل الأخضر والمنتجات المتصلة بالاستدامة.		عوامل بيئية
<ul style="list-style-type: none">• تحتاج الدول إلى حماية حقوق الملكية الفكرية لتحفيز الإبداع وضمان المنافسة العادلة في القطاع المالي والاستثماري. ويتطلب التمويل الإسلامي إطارًا قانونيًا متميزًا لضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية. وتمتلك كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي أنظمة فريدة للاستثمار الأجنبي، بما في ذلك قيود وحوافز الملكية للمستثمرين الأجانب، فإن فهم هذه السياسات أمر بالغ الأهمية.		عوامل قانونية

المصدر: فريق المحليين



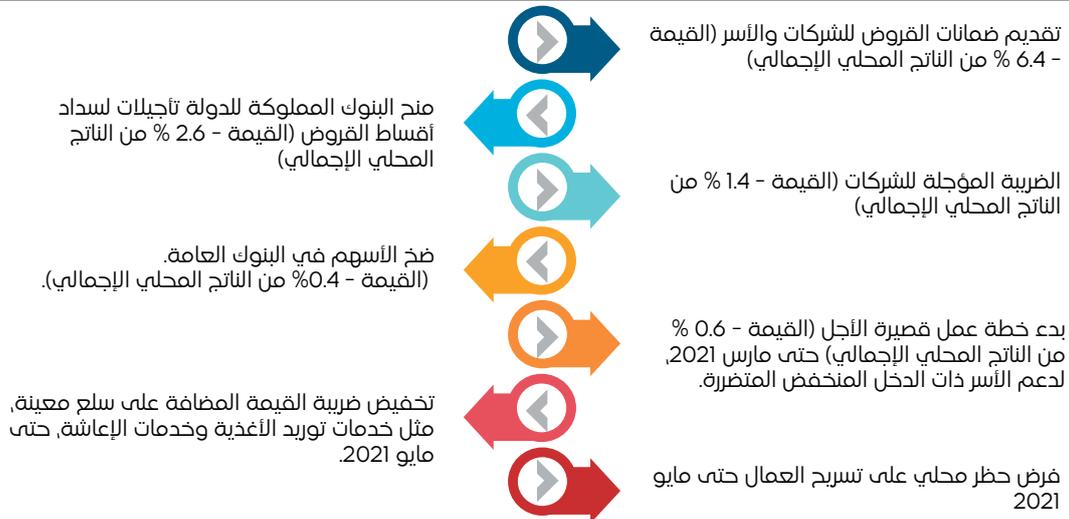
4. أثر جائحة كوفيد-19 على القطاع المالي والاستثماري وفقا لكل دولة

1-4 تركيا

كان لجائحة كوفيد-19 تأثيرًا كبيرًا على اقتصاد تركيا، خاصة على قطاعها المالي والاستثماري. إذ تسببت الجائحة في تباطؤ النشاط الاقتصادي وتعطيل شبكات الإمداد وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي والحد من الاستثمارات التجارية. ومن أجل الحد من انتشار فيروس كورونا، طبقت الدولة إجراءات الإغلاق التام وقيود على السفر والتباعد الاجتماعي إلى جانب إجراءات أخرى، مما شكل عائقًا أمام النمو الاقتصادي. وخلال المراحل الأولى من جائحة كوفيد-19، عانت البورصة التركية، بورصة إسطنبول، من تقلبات شديدة. وقد أثر عدم اليقين بشأن مدة وشدة الوباء تأثيرًا جوهريًا على سلوك المستثمرين. ومع ذلك، بدأت سوق الأسهم في الانتعاش مع تنفيذ الدولة والمصارف المركزية حزم التحفيز وإجراءات التيسير النقدي لدعم الاقتصاد.

كان لوباء كوفيد-19 تأثيرًا سلبيًا على الاستثمار الأجنبي المباشر التركي، إذ تأثرت ثقة المستثمرين بسبب انعدام الأمن الاقتصادي العالمي والقيود المفروضة على السفر، مما أدى إلى تقييد جهود الاستثمار المطروحة. ومع ذلك، ساعد موقع تركيا الاستراتيجي واقتصادها المتنوع في الحفاظ على مكائنها كوجهة استثمارية جذابة على المدى الطويل. علاوة على ذلك، أدى الوباء إلى تسريع استخدام التقنية الرقمية في القطاعين المالي والاستثماري. وقد اكتسب العمل عن بعد والصرافة عبر الإنترنت وبدائل الدفع الرقمية شعبية وسط إجراءات التباعد الاجتماعي. وعلى هذا فقد سارعت المؤسسات المالية الراسخة من جهودها الرامية إلى التحول الرقمي سعياً إلى الاستجابة لمتطلبات السلوك الاستهلاكي الجديد.

لتخفيف الأثر النقدي لكوفيد-19، سنت تركيا مجموعة متنوعة من برامج التحفيز وتدابير الدعم، نذكر منها ما يلي:





بإمكان الشركات التي تستثمر في تركيا الآن الاستفادة من مجموعة متنوعة من الإعفاءات الضريبية، مثل انخفاض معدلات ضريبة الشركات والإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة على الآلات والمعدات المستوردة للمشاريع الاستثمارية والإعفاءات الجمركية على المواد الخام المستوردة للإنتاج. كما تقدم الدولة خدمات دعم الأعمال المختلفة، مثل تمويل تدريب الموظفين والأفراد واستشارات الأعمال والمساعدة في تطوير الأعمال. وفي عام 2021، نما الاقتصاد بوتيرة سنوية 11%، مواصلاً التعافي القوي من جائحة كوفيد-19، وبنسبة 5.6% في عام 2022.

2-4 مجلس التعاون الخليجي

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي-التي تعتمد اقتصاداتها بشكل أساسي على عائدات النفط-انخفاضًا ملحوظًا في أسعار النفط عقب انتشار جائحة كوفيد-19 وما أعقبها من انخفاض في الطلب في جميع أنحاء العالم. وقد أدى الوباء إلى ركود اقتصادي وعجز في الميزانية، مما أثر سلبيًا على الإنفاق الحكومي والأنشطة الاستثمارية. كما شهدت الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي زيادة في التقلبات بسبب حالة عدم اليقين بين المستثمرين وتقلب السوق العالمية. فقد تسببت تقلبات كبيرة في سوق الأوراق المالية في خسارة قيمة العديد من المحافظ الاستثمارية. وبالتالي، حد الوباء من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. وعلاوة على ذلك، تسببت القيود المفروضة على السفر وانقطاع سلسلة التوريد وعدم اليقين الاقتصادي، في إعاقة عمليات الاستثمار عبر الحدود وأضعفت ثقة المستثمرين.

واجهت دول مجلس التعاون الخليجي صعوبات مالية نتيجة انخفاض عائدات النفط، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وتنفيذ السياسات المحفزة (لدعم القطاعات الأخرى). وتسببت الجائحة في تحول في استراتيجيات الاستثمار في العديد من الدول، حيث ركزت الدول بشكل أكبر على مجالات مثل الرعاية الصحية والتقنية والتجارة الإلكترونية، التي شهدت تطورًا أسرع خلال الأزمة. وقد ازدهر القطاع المالي والاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي مدفوعًا بتحولها الرقمي، كما ينضح من الاستخدام المتزايد للخدمات المصرفية الرقمية ومنصات الاستثمار عبر الإنترنت. ومن المتوقع أن يكون لهذا التوجه نحو التحول الرقمي تأثيرًا طويل المدى على قطاعي البنوك والاستثمار في تلك الدول.

ومع التعافي الاقتصادي وجهود البنك المركزي لتشديد السياسات النقدية، في العام 2022، سجلت المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي أرباح بلغت مستويات ما قبل الجائحة تقريبًا. وفيما يلي التدابير المتعلقة بالسياسة المالية، التي اتخذتها الدول خلال الجائحة:

الجدول 3: تدابير السياسة النقدية والمالية لمواجهة الوباء

البلد	خفض أسعار الفائدة	دعم السيولة	تأجيل سداد القروض	تمويل ميسر	ضمانات القروض	إجراءات احترازية وتنظيمية
البحرين	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الكويت	✓		✓	✓	✓	✓
عمان	✓	✓	✓	✓		✓
قطر	✓	✓	✓	✓	✓	
السعودية	✓	✓	✓	✓	✓	
الإمارات	✓	✓	✓			✓

المصدر: الجهات المحلية وصندوق النقد الدولي



من جانبها، اتخذت الدول إجراءات عديدة لجذب المستثمرين الأجانب مثل تذييل العقوبات أمام المستثمر الأجنبي وتحسين إمكانية دخول الأعمال وإقامة مناطق حرة. ويلعب القطاع المالي والاستثماري دورًا جوهريًا في تسهيل وإدارة هذه الاستثمارات. وفي الجدول أدناه نذكر بعض المبادرات التي اتخذتها الدول للتخفيف من هذه التحديات:

الجدول 4: تدابير نقدية ومالية لتخفيف آثار الجائحة

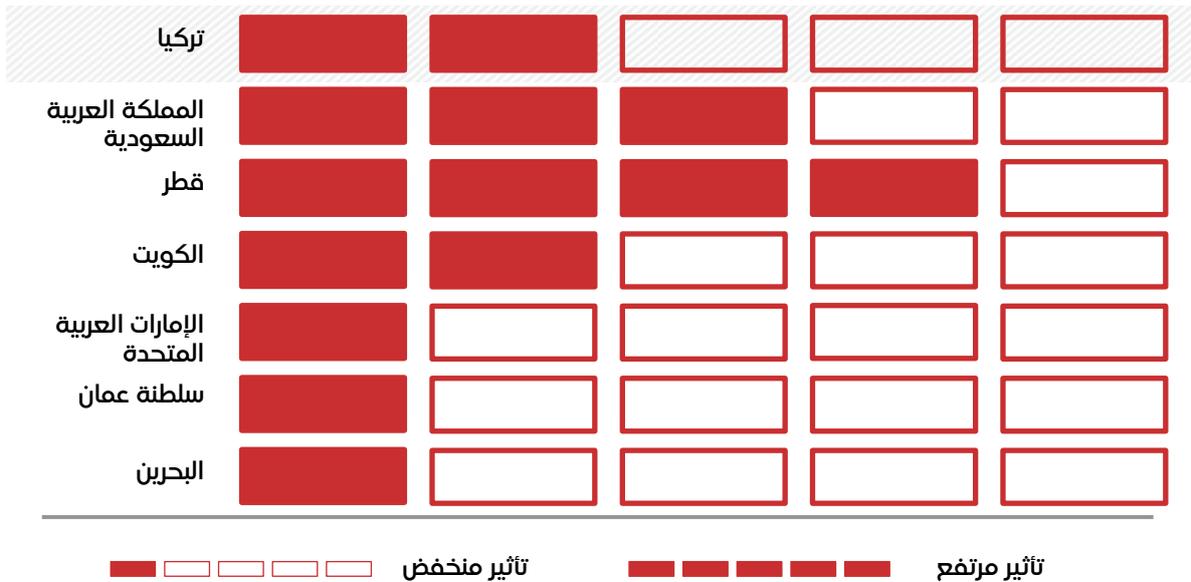
البلد	خفض أسعار الفائدة	دعم السيولة	تأجيل سداد القروض	تمويل ميسر	ضمانات القروض	إجراءات احترازية وتنظيمية
البحرين	نعم	4.5 مليار دينار بحريني-فائدة صفرية على سعر إعادة الشراء	القطاع الخاص حتى ديسمبر 2021	إعادة توجيه برامج "تمكين" (صندوق العمل) لتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المتضررة من الجائحة.	مضاعفة حجم السيولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى 200 مليون دينار.	انخفاض نسبة الاحتياطي النقدي، نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): تخفيف نسبة الفرض إلى القيمة للرهن العقاري السكنية الجديدة؛ وخفض ترجيح المخاطر للقروض بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ السماح بحجز الخسائر المتعلقة بتأجيل القروض مباشرة إلى الأسهم وليس إلى قائمة الأرباح أو الخسائر (P&L)؛ وتعديل تصنيف المعيار الدولي التاسع للتقارير المالية (IFRS9) لأصول المرحلة 2 والمرحلة 3.
الكويت	نعم		للقروض الشخصية للمواطنين حتى سبتمبر 2021	أصدر مصرف الكويت المركزي مبادئ توجيهية للإقراض بشروط ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم	للعملاء الذين تتأثر أعمالهم بجائحة فيروس كورونا	خفض متطلبات رأس المال، ونسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر؛ وتخفيف نسبة الفرض إلى القيمة للمنازل القائمة وبناء المنازل؛ وخفض وزن المخاطر للقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة
عمان	نعم	تسهيلات إعادة الشراء (1.7 مليار ريال عماني) ومقايضة العملات الأجنبية (مليار ريال عماني)	للأفراد والشركات (1.7 مليار ريال عماني)، وتأجيل سداد القروض للمقترضين (الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم) من مصرف التنمية العماني وصندوق النقد الدولي.	قروض الطوارئ المعفاة من الفوائد (19.3 مليون ريال عماني)		خفض احتياطي الحفاظ على رأس المال (4.2 مليار ريال عماني) زيادة نسبة الإقراض من 87.5% إلى 92.5% (1.5 مليار ريال عماني) وسمحت للبنوك بتأجيل تصنيف المخاطر للقروض المتعلقة بالمشروع الحكومي (1.3 مليار ريال عماني) السماح بتفاوت يصل إلى 25 نقطة مئوية في نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وتخفيف نسبة الفرض إلى القيمة للمشتريين لأول مرة.



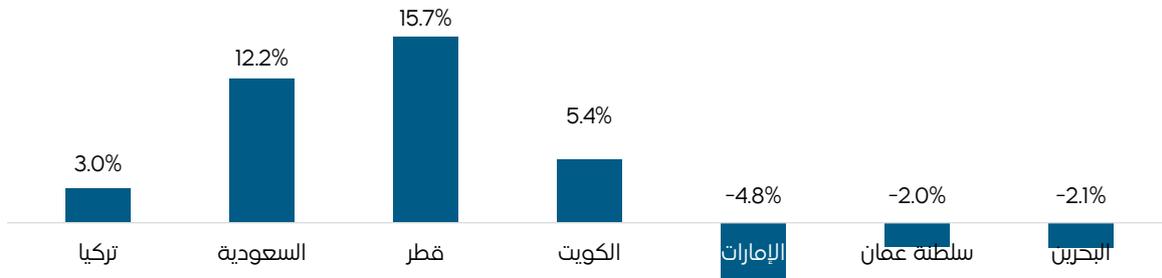
3-4 تقييم تأثير الجائحة

الشكل 19: تأثير جائحة كوفيد-19

تقييم تأثير كوفيد-19



النسبة المئوية للتغير في مؤشر التنمية المالية في عام 2020



المصدر: تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

توضح الرسوم البيانية أعلاه التأثير الإيجابي أو السلبي المقدر للوباء على القطاعين المالي والاستثماري في كل دولة، وتم تحديد ذلك من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك المحلي والتغيرات في مؤشر التنمية المالية، والقروض المقدمة لمختلف القطاعات، وزيادة أو انخفاض إجمالي الاحتياطيات، من بين أمور أخرى. كما نلاحظ، فقد أدى الوباء إلى زيادة قروض القطاع الخاص، وأدى تراجع الأعمال إلى زيادة الحاجة إلى القروض في القطاع الخاص، مسبباً زيادة في نسبة الاقتراض. ويظهر الرسم البياني لمؤشر التطور المالي تسجيل كل من الإمارات وعمان والبحرين نموًا سلبيًا، مما يشير إلى أن الجائحة كان لها تأثير سلبي على قطاعها المصرفية.

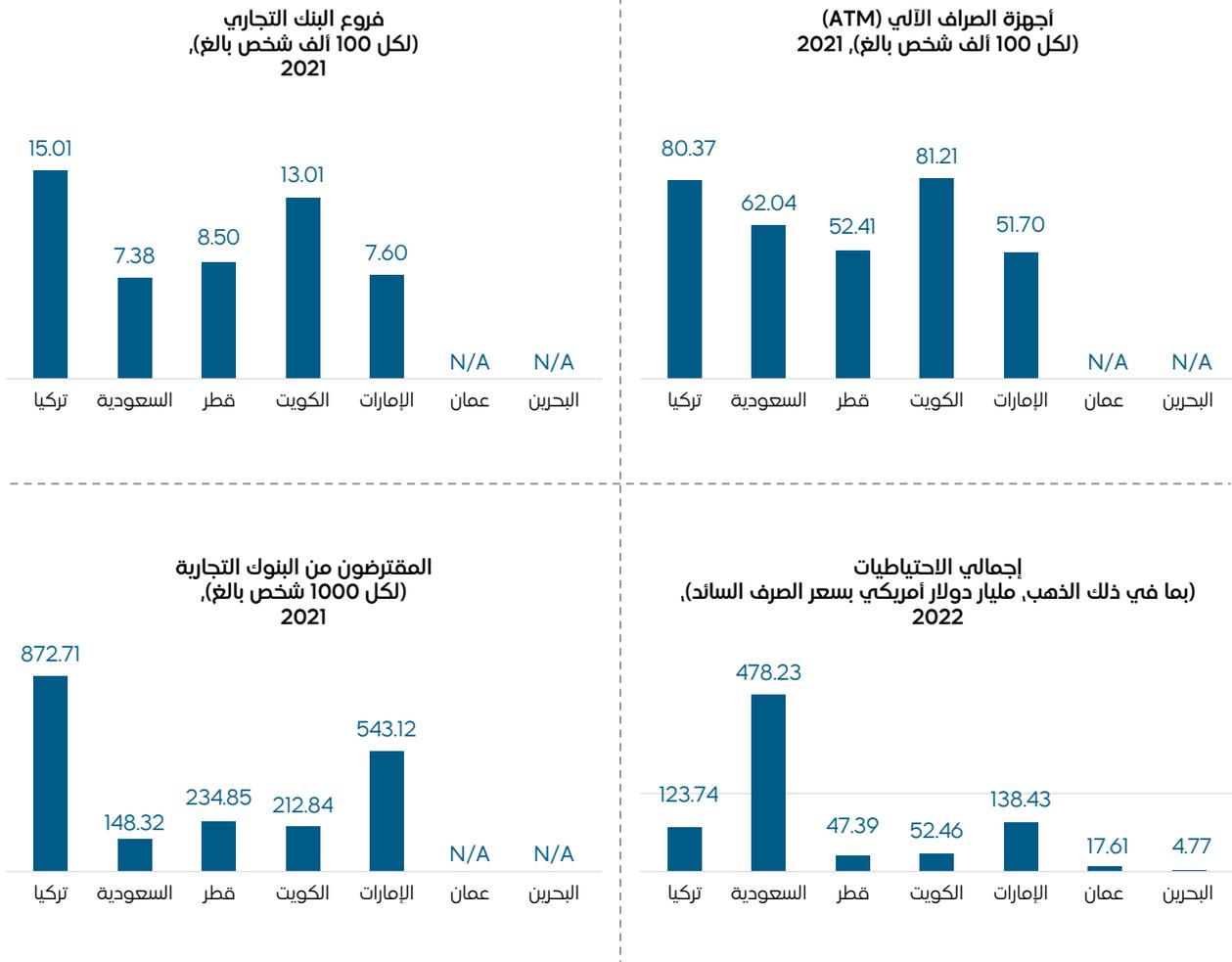


5. مقارنة مستقبل القطاع في تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي

1-5 مقارنة الإحصائيات بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

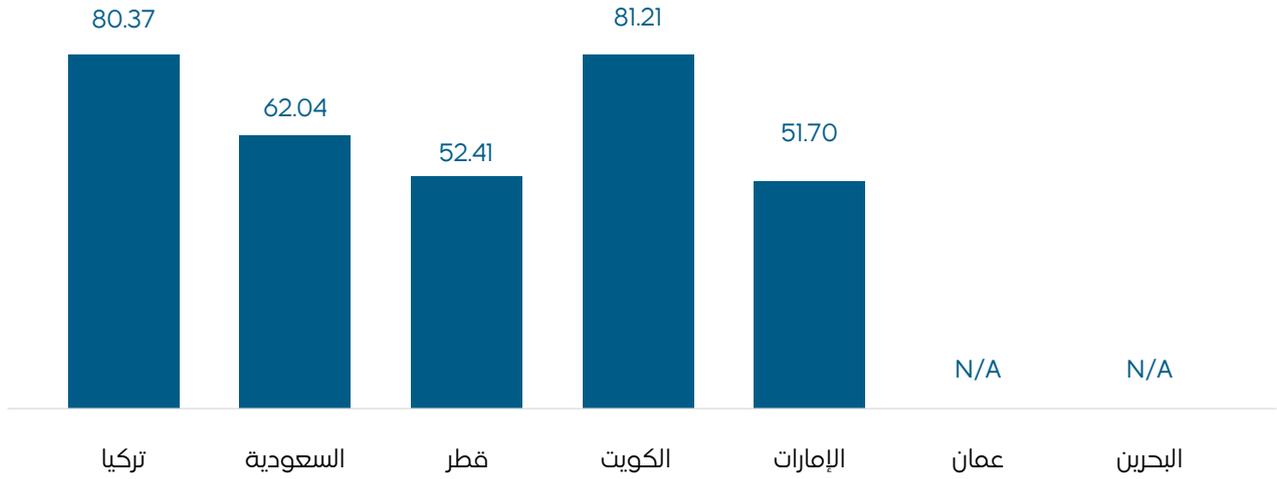
فيما يلي بعض المقارنات الإحصائية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا:

الشكل 20: مقارنة الإحصائيات

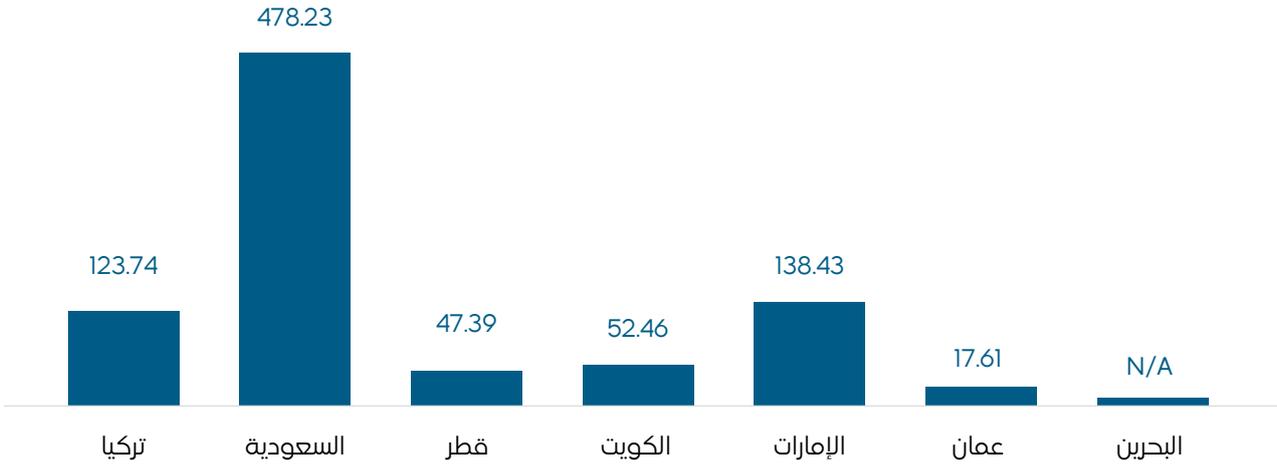




فروع البنك التجاري (لكل 100 ألف شخص بالغ), 2021



المقترضون من البنوك التجارية (لكل 1000 شخص بالغ), 2021



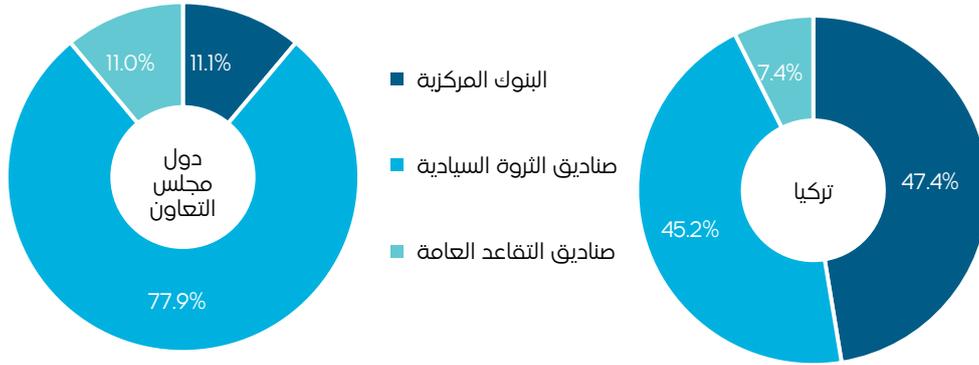
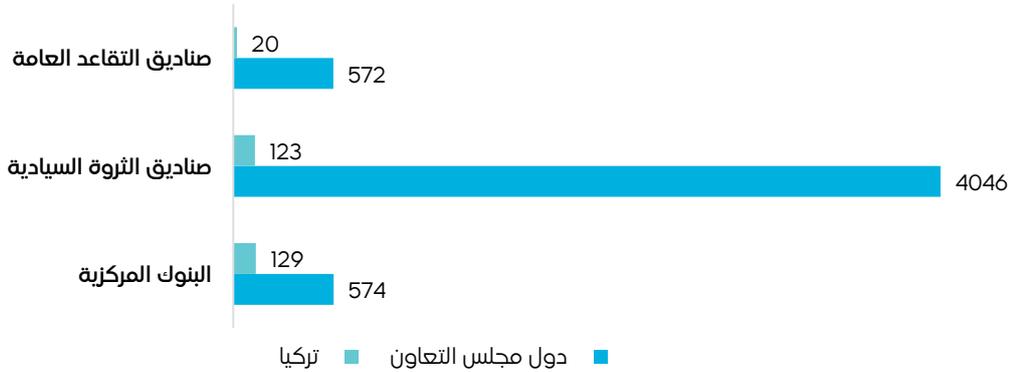
المصدر: البنك الدولي

تعكس الأرقام أعلاه مقارنة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، من حيث المعايير المختلفة. وكما يمكن ملاحظته، حصل القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي على نسبة ائتمان أعلى مقارنة بتركيا. وفي المقابل، تشير أرقام الخدمات المصرفية التجارية في تركيا إلى أن القطاع كان أكثر تقدماً بكثير مقارنة بنظيره في دول مجلس التعاون الخليجي.



الشكل 21: مقارنة إحصاءات الاستثمار المملوكة للدولة

مقارنة الاستثمارات، مليار دولار أمريكي



المصدر: القوائم الرسمية للشركات، ومفريق المحللين* بيانات مجمعة حتى يونيو 2023.

وكما يتضح من الشكل أعلاه، فإن استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في صناديق الاستثمار تزيد عن تسعة عشر ضعف نظيرتها في تركيا. وفي حين أن البنوك المركزية وصناديق الثروة السيادية التركية تمتلك كميات استثمار مماثلة، فإن صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي تمثل أكثر من 75% من إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار الإقليمية. وهذا يدل على الهيمنة العالمية لصناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي.

2-5 فرص التعاون والاستثمار بين دول مجلس التعاون و تركيا

دول مجلس التعاون الخليجي وجهات اقتصادية جاذبة للاستثمار تتمتع بقطاع مالي قوي. وعلى مر السنين، شهد القطاع المالي والاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي و تركيا قفزة نوعية. إلا أن العديد من فرص التعاون والاستثمار في القطاع المصرفي بين دول مجلس التعاون الخليجي و تركيا ما زالت غير مستكشفة. ولذلك، تعزم تركيا تجديد النهج المتبع في السياسة الخارجية من أجل تأسيس علاقات اقتصادية وسياسية أعمق مع جيرانها، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي. حيث أن العلاقات السياسية والعالية القوة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي من شأنها أن تفتح مسارات جديدة للتعاون الاقتصادي والسياسي بينهما، والحد من اعتماد تركيا على الشركات مع العالم الغربي والبلدان الأوروبية وغيرها من الدول.



1-2-5 مصارف قائمة على تقنية سلسلة الكتل (Blockchain)

مع التطورات في تقنية سلسلة الكتل تفتح مجالات للتعاون بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في إنشاء أنظمة مالية متبادلة لا مركزية توفر معاملات آمنة وشفافة دون اللجوء إلى وسطاء. ومن خلال هذه التقنية، يُمكن تبسيط عملية تجميع القروض والإقراض بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي. في حين يشهد القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا ثورة رقمية. وتدرس دول مجلس التعاون الخليجي استخدام تقنية سلسلة الكتل لتقليل عمليات الاحتيال وتعزيز الشفافية وتسريع المعاملات. وأعلنت الإمارات عن استراتيجية الإمارات لسلسلة الكتل 2021، والتي تهدف إلى دمج تقنية سلسلة الكتل في العديد من القطاعات الحكومية، مثل الصحة والتعليم والنقل. وقد يتضمن التعاون في قطاع الخدمات المصرفية الرقمية التعاون بين المنظمات المالية. وتشمل الفرص المصرفية الرقمية الأخرى تبادل المعلومات والشراكات التعاونية والاستثمارات في أنظمة الدفع الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وتقنية سلاسل الكتل وغيرها من الخدمات. ومن خلال ضخ رأس مال القروض وإعادة التمويل وغيرها من حلول الشركات والخزائنة، تتمتع البنوك التجارية والرقمية السعودية بفرصة هائلة للاستفادة من المشاريع الضخمة.

2-2-5 البنك المركزي للعمليات الرقمية (CBDCs)

إن العملات الرقمية للبنوك المركزية أداة جديدة لتنفيذ السياسة المالية، ويمكنها أن تسمح للبنوك المركزية بتنظيم المعروض النقدي بمزيد من الفعالية، الأمر الذي سيدعم استقرار الاقتصاد والحد من التضخم. وتُساهم تلك العملات في تزويد البنوك المركزية ببيانات السوق لحظة بلحظة، مما يسمح للبنوك باتخاذ قرارات سياسية أفضل. واتجهت العديد من البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا إلى التحقق من إمكانية إنتاج عملات رقمية يمكن مزامتها لإجراء معاملات سريعة وآمنة. إذ تتمتع تلك العملات بالقدرة على تحسين كفاءة الدفع وإمكانية الوصول إليه، فضلاً عن زيادة الشمول المالي والأمن والشفافية. كما أنها توفر معاملات سريعة، والتي يمكن أن تساعد في تقليل الوقت ونفقات المدفوعات الدولية. وستشكل تقدم العملات الرقمية للبنوك المركزية بدلاً من أموالاً وفعالاً من حيث التكلفة للاحتفاظ بالأموال ونقلها، لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية العادية. وستتمكن البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي من تحسين الشمول المالي من خلال إنشاء عملات رقمية للبنوك المركزية، وتوفير بنية تحتية آمنة للدفع الرقمي يمكن للبنوك التركية الوصول إليها. وفي ديسمبر 2022، أعلن البنك المركزي التركي عن اكتمال المجموعة الأولى من الاختبارات لعملته الرقمية التي طال انتظارها. كما طرح البنك اعتماده مواصلة اختبار الليرة الرقمية الخاصة به في العام المقبل. ومن خلال العملات الرقمية يُمكن تبسيط المعاملات الدولية بغرض تسريعها وجعلها أكثر موثوقية، مثل تبادل العملات باستخدام الدينار والدرهم والريال.

3-2-5 قطاع مصرفي ومالي خصب

وقد تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة قطر والإمارات من ترسيخ اسمها كمراكز مالية إقليمية ذات أنظمة مصرفية قوية وأصول ضخمة. ومن ناحية أخرى، تستطيع تركيا استكشاف سبل التعاون في قطاعات الخدمات المصرفية وخدمات الخزائنة، بفضل اقتصادها ونظامها المصرفي المزدهر. وتسعى السعودية إلى تحسين خيارات التمويل المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال معالجة التحديات الأساسية التي تواجهها شركات التمويل، مما يسمح لها بالتعامل مع البنوك الأجنبية والتنافس بفعالية أكثر مع البنوك التجارية. ومن خلال الاستفادة من هذه الفرص، قد تقدم البنوك التركية مساعدات استثمارية للشركات الصغيرة والمتوسطة في المستقبل القريب بالتعاون مع البنوك السعودية. بالمقارنة مع الدول المنافسة، فإن قطاع التأمين التركي ما زال يركز بالفرص. وتستعد دول مجلس التعاون الخليجي للاستفادة من إمكاناتها الكبيرة من خلال إنشاء البنوك والوصول إلى السوق التركية المنعشة نسبياً.



4-2-5 التعاون في سوق رأس المال وإدارة الثروة

قد يؤدي تعزيز العلاقات بين الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي والأسواق المالية التركية إلى إنشاء سوق مشتركة وتنويع الاستثمار. ومن المرجح أن يثمر التعاون بين أسواق الأوراق المالية والسلطات التنظيمية والجهات الفاعلة في السوق عن تسهيل حركة رأس المال وتعزيز السيولة وجذب المستثمرين الأجانب. ومن شأن الجهود المشتركة المتمثلة في أدوات الاستثمار الدولية ومواءمة معايير الإدراج والإفصاح أن تسهل من حركة رأس المال في كلا القطاعين فضلًا عن تسييط إدارة الثروات بشكل عام.

يسعى العديد من الأشخاص الأثرياء في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الحصول على خدمات إدارة الثروات الاحترافية. وبمساعدة الخبرة المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي، قد يدعم هؤلاء الأشخاص البنوك التركية بشكل غير مباشر، وبالتالي يساعدون تركيا في تنمية الثروة وإدارتها. ويمكن لمختصي الخدمات المصرفية ومديري محافظ الاستثمار ومخططي العقارات والمهمن الأخرى الاستفادة من حلول إدارة الثروات التعاونية، إذ يبحث الأشخاص ذوي الملاءة المالية العالية عن خدمات إدارة الثروات ورأس المال في بحثهم عن فرص استثمارية جديدة. ومن ناحية أخرى، تحتاج تركيا إلى مساعدات مالية في خضم رحلتها لتجديد البنية التحتية التي تضررت كثيرًا بسبب الكوارث التي مرت بها. ولذلك، قد تتعاون الشركات التركية مع شركات دول مجلس التعاون الخليجي لتقديم خدمات إدارة الثروات المتميزة للعملاء من ذوي الملاءة المالية العالية.

5-2-5 إدارة الأصول الرقمية

تزخر دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا بموارد وفيرة وثروة ضخمة، بما يشكل فرصًا كبيرة لشركات إدارة الأصول. ويمكن لشركات إدارة الأصول الرقمية التركية الاستفادة من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية وجهات التمويل في دول مجلس التعاون الخليجي الذين يبحثون عن بدائل استثمارية متنوعة. وعلاوة على ذلك، يمكن للمستثمرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي الوصول إلى رأس المال النشط المتاح لدى شركات إدارة الأصول الرقمية في تركيا من خلال الشراكات والمشاريع المشتركة، مما يؤدي إلى تطوير صناديق الاستثمار وتنويع محافظ الأوراق المالية.

6-2-5 التوحيد المصرفي المشترك

بإمكان دول مجلس التعاون تعزيز مرونة وتنافسية القطاع المصرفية في أسواقها من خلال الاندماج المصرفي المشترك بينها وبين تركيا. وقد تأسست العديد من البنوك الصغيرة ذات الحد الأقصى (من الودائع) في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن المتوقع أن تركز على الدمج أو الاندماج مع البنوك العملاقة المعترف بها عالميًا من أجل تحسين محافظها الاستثمارية وموثوقيتها على نطاق عالمي. ومؤخرًا، انضمت البنوك من جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي للتنافس على المستوى الإقليمي والعالمي. ومن المرجح أن يسود هذا الاتجاه في السنوات المقبلة، والذي سيشمل التعاون المصرفي مع الدول المجاورة، بما في ذلك تركيا.

7-2-5 ازدهار التمويل الإسلامي

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا إلى حد كبير على المصارف الإسلامية والسندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المعروفة باسم «الصكوك»، والتأمين الإسلامي المعروف باسم «تكافل» وغيرها من الأدوات المالية. وبإمكان المؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي أن تصل إلى سوق تركيا الكبيرة والمتنوعة، وبالمثل يمكن للبنوك التركية الاستفادة من التجربة الخليجية وتوفر سيولتها. ومن الممكن كذلك أن يساعد التعاون والمشاريع المشتركة في تطوير منتجات وخدمات مالية إسلامية متميزة.

في تركيا، تزداد البنوك الإسلامية المعروفة باسم البنوك المشاركة «participation banks»، بوتيرة مستقرة في السنوات الأخيرة، مع خطط للازدهار في المستقبل. وزاد القطاع المصرفي من حصته في السوق المصرفية الأكبر إلى 7.2% تقريبًا من الأصول بنهاية عام 2020، مقارنة بـ 5.1% في نهاية عام 2015. وفي



الوقت نفسه، ارتفعت إصدارات الصكوك من 2 مليار دولار أمريكي إلى 14 مليار دولار أمريكي. كما أن الدعم القوي الذي تقدمه دول مجلس التعاون الخليجي لتركيا، التي أعلنت مراراً وتكراراً ثقتها في أهمية التمويل الإسلامي كأداة إضافية لدعم الاقتصاد التركي، كان عنصراً حاسماً في تعزيز انتشار خدمات التمويل الإسلامي في تركيا. ووفقاً لاستراتيجية حدتها جمعية البنوك المشاركة مؤخراً في تركيا، ستتضاعف حصة «البنوك المشاركة» في القطاع المصرفي بأكمله في البلاد أربع مرات لتصل إلى 15% بحلول عام 2025، مقارنة بحوالي 7.5% في عام 2021.

3-5 التحديات والحلول الممكنة

1-3-5 تركيا

قد تؤدي الاختلافات في الأطر التنظيمية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا إلى ظهور صعوبات أمام المستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تختلف من حيث القواعد ومعايير الترخيص والسلطات التنظيمية (وخاصة في قطر وعمان). وفي السنوات الأخيرة، شهد قطاع التمويل التركي فترات من الاضطراب وتقلبات في قيمة العملة، وقد تواجه دول مجلس التعاون الخليجي صعوبات مع مورديها المحليين خاصة فيما يتعلق بالعملة والاستقرار السياسي والظروف الاقتصادية المتقلبة. وفي المقابل، تتمتع تركيا بقطاع مالي قوي وتنافسي يضم 55 مؤسسة عربية.

قد يؤثر الركود الاقتصادي العالمي المتوقع قرب نهاية عام 2024 على المنطقة بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية. فبحسب تصريحات مجموعة استشارية معروفة، سيبلغ متوسط أسعار خام برنت 85 دولار أمريكي للبرميل في عام 2023 و55 دولار أمريكي أو أكثر للبرميل في عام 2024، مما يشكل عائقاً أمام نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ويحد من احتمالية أن تستثمر الأنظمة المصرفية لتلك الدول في تركيا. ومع ذلك، من المتوقع أن يوفر تنوع السكان والنظام المصرفي القوي آفاقاً مالية كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في البنوك التركية في المستقبل.

تخطط دول مجلس التعاون الخليجي لإبرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم ثنائية مع تركيا لتعزيز التعاون وتشجيع الاستثمارات. ويمكن أن يساعد إنشاء قنوات اتصال وتعاون بين السلطات التنظيمية في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا في معالجة التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات المالية. وعلاوة على ذلك، يتعين على المستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي إجراء تقييمات شاملة للمخاطر من أجل الاستثمار في القطاع المالي في تركيا. كما أن بناء علاقات قوية مع الشركاء المحليين والاستشاريين والخبراء المصرفيين من شأنه أن يدعم نجاحهم في القطاع المصرفي في تركيا. ومن جانبها وضعت تركيا أهدافاً اقتصادية محددة للمستقبل المنظور، أهمها أن تصبح مركزاً مالياً نابضاً. إذ تعد إسطنبول خياراً ممتازاً لتأسيس مركز مالي عالمي نظراً لما تزخر به من أيادي شابة وكوادر مؤهلة والأسواق السريعة النمو فضلاً عن موقعها الجغرافي الاستراتيجي. وقد سجلت إسطنبول نمواً ملحوظاً منذ أن بدأت الحكومة مبادرة مركز إسطنبول المالي في عام 2021، وتعتبر حالياً واحدة من العواصم المالية الناشئة في العالم. وسيكون مركز إسطنبول المالي، الذي تبلغ قيمته الاستثمارية 65000 مليون دولار أمريكي، أكبر مركز مالي في العالم والأكثر تقدماً، وسيعمل فيه أكثر من 50 ألف شخصاً. وبالتالي، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي التغلب على التحديات الناتجة عن تباين الأطر التنظيمية في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا من خلال وضع حلول مستقبلية مختلفة.

ومن ضمن التحديات الأخرى التي تواجه الأنظمة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، توفير بيئة عمل آمنة في ضوء انفتاحها على المشاركة والمنافسة خارجياً. وفي حين يرجع الأداء الجيد الذي أظهرته المصارف مؤخراً في المنطقة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية العامة وزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات المالية، فإن انتشار الأوضاع شبه الاحتكارية وانخفاض المنافسة من المصارف الأجنبية لعبا كذلك دوراً لافتاً في نمو القطاع المصرفي المحلي الإقليمي.



إن انفتاح القطاع المالبي أمام الاستثمار الأجنبي، سواء في المصارف أو الصناديق المشتركة أو الخدمات الاستشارية الاستثمارية، من شأنه أن يعزز من قوة أسواق دول مجلس التعاون الخليبي، ويساعد في تعزيز الممارسات الإدارية وتوفير الخدمات المالية، وبشجع التحول الرقمي ونقل الخبرات، ويساعد في زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الخدمات المالية من خلال زيادة المنافسة.

ووفقًا لوكالة تصنيف ائتماني رائدة، سجلت بنوك دول مجلس التعاون الخليبي مع شركات تركية فرعية خسائر نقدية طافية في عام 2022 بلغت 1.9 مليار دولار أمريكي. وقد أثر ذلك على أكبر مزود للخدمات المالية في دبي وعلى شركة التمويل الكويتية من حيث نسبة الأرباح التشغيلية أو الأصول المُرجحة بالمخاطر (RWA). وقد تشكل هذه الأرقام عائقًا أمام البنوك التركية في سعيها للحصول على استثمارات من الشركات التابعة في دول مجلس التعاون الخليبي أو القطاعات المصرفية فيها.

2-3-5 مجلس التعاون الخليبي

تمتلك البنوك المحلية في دول مجلس التعاون الخليبي ودائع نقدية وفيرة وأصول ضخمة. وتعد دول مجلس التعاون الخليبي واحدة من الأسواق المصرفية الإسلامية الرئيسة، حيث تبلغ قيمة أصولها المالية 300 مليار دولار أمريكي وما يقرب من ثلث الأصول المصرفية الإسلامية العالمية. ونتيجة لذلك، يفضل الناس البنوك المحلية على البنوك الدولية في أي مشروع يتعلق بالاستثمار أو التمويل. علاوة على ذلك، وبالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، تواجه الأنشطة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليبي منافسة أقل. إن متطلبات الترخيص الصارمة، والافتقار إلى المؤسسات المالية غير المصرفية وأسواق رأس المال المتوازنة نسبيًا وانخفاض المنافسة من البنوك الأجنبية بسبب القيود المفروضة على الملكية الأجنبية وعدم قدرة البنوك على المشاركة في الأنشطة المصرفية غير التقليدية بسبب القيود المفروضة على النشاط، كلها عوامل تساهم في نمو دول مجلس التعاون الخليبي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التطوير الناجح لأسواق رأس المال، وخاصة أسواق الديون، يمكن أن يساعد في تعزيز المنافسة في القطاع المالبي في المنطقة، وخفض أسعار الفائدة على القروض من خلال السماح بالاستثمارات المصرفية الخارجية، وخاصة بالنسبة لترتيبات التمويل الطويلة الأجل. ويمكن لدول مجلس التعاون الخليبي الاستفادة من هذه العوامل من خلال توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية بشأن أسعار الإقراض الثابتة وتقديم حوافز حكومية مختلفة للتعاون مع الأنظمة المصرفية التركية بدلاً من الاعتماد على البنوك الإسلامية. وهذا من شأنه أن يوفر لتركيا فرصة استثمارية في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليبي.

القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليبي مملوك في المقام الأول من كيانات محلية. وهذا يمثل عقبات أمام متطلبات دخول الأسواق والترخيص للبنوك الدولية أو العابرة للحدود. وهذا يؤدي إلى محدودية الانتشار الخارجي لبنوك دول مجلس التعاون الخليبي والبنوك الدولية الأخرى وتقتصر على افتتاح فروع لبنوك قائمة وغالبًا ما تكون فروع فردية. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من دول مجلس التعاون الخليبي مفتوح للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما قد يوفر فرصًا مربحة للمؤسسات الاستثمارية التركية للمشاركة في دول مجلس التعاون الخليبي لتحقيق مكاسب طويلة الأجل.

وتركز دول مجلس التعاون الخليبي على زيادة تمويل خطتها الوطنية، والتي تعد نوعًا من خطط الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التحويلي التي تسمح لها بالانفتاح على بقية العالم. ومن خلال هذه الخطط أو الرؤى، تخطط المصارف لإنشاء فروع لها في البلدان التي تحتاج إلى تمويلات والكسب من تدفقات رأس المال في مصارفها الوطنية. وتسعى تركيا، التي تضررت اقتصاديًا بسبب الزلزال، إلى زيادة ودائعها المصرفية، الأمر الذي سيؤدي إلى تقديم قروض بأسعار فائدة أقل. وبالتالي فإن هذا من شأنه أن يسمح لمجلس التعاون الخليبي بتحقيق الاستفادة وتبني نماذج مربحة ماليًا.



4-5 أهم المشاريع المشتركة القائمة

الجدول 5: أهم المشاريع المشتركة القائمة

الشركاء	الأخبار	السنة
تركيا والإمارات	تسعى المصارف في الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة قروضها المقدمة إلى جارتها تركية. حيث تفاوضت اثنتان من أكبر الجهات المقرضة في الدولة الخليجية على توجيهه 61% من جميع القروض المشتركة لبنوك تركيا في النصف الأول من عام 2023، مقارنة بنحو 15% من مفاوضات القروض التي تحققت خلال نفس الفترة من عام 2022.	يونيو 2023
تركيا والإمارات	أبرمت تركيا والإمارات العربية المتحدة اتفاقية بقيمة 5 مليارات دولار لتعزيز احتياطيها من أُنقرة من العملات الأجنبية، وهو أحدث مؤشر على العلاقات المتنامية بين البلدين. وأعلن المصرفان المركزيان في البلدين عن اتفاق مبادلة بقيمة 4.9 مليار دولار و2.5 مليار دولار على التوالي. ومن المرجح أن تعكس الاتفاقية نية كل دولة في تحسين التعاون المالي الثاني، لا سيما في قطاعي التجارة والاستثمار.	يناير 2023
تركيا والإمارات	أعلن أكبر مقرض إسلامي في الإمارات عن الاستحواذ على 25% من أسهم شركة تركية مصرفية كجزء من خطة التنمية العالمية. وفي بيان تنظيمي، امتنع هذا المقرض المدرج في سوق دبي المالي عن إعادة تسمية البنك الرقمي أو توفير قيمة للاستحواذ. ووفقاً لهذا المقرض، فإن عملية الاستحواذ تخضع لموافقة تنظيمية. وفي الربع الأول من عام 2023، ارتفع صافي أرباح بنك التنمية الدولي بنسبة 12% على أساس سنوي إلى 408 مليون دولار أمريكي، بسبب زيادة الإيرادات وانخفاض العجز.	مايو 2023
تركيا والإمارات	أبرم أحد البنوك الرقمية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة شراكة مع شركة تجارية ناشئة في مجال التقنية المالية مقرها في تركيا وتزاول أعمالها حالياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويتطلعون من خلال هذه الاتفاقية إلى تزويد العملاء في دولة الإمارات بمحفظة رقمية مرتبطة بالحلول المالية من الجيل التالي.	أبريل 2023
تركيا والسعودية	وقع البنك السعودي للتصدير والاستيراد سلسلة اتفاقية تمويل بقيمة 26 مليون دولار أمريكي مع المصارف التركية، وتأتي الاتفاقيات في إطار التعاون السعودي مع المؤسسات المالية التركية.	ديسمبر 2022
تركيا والسعودية	استثمرت السعودية 5 مليارات دولار أمريكي في البنك المركزي التركي لدعم اقتصاد الدولة.	يونيو 2022
تركيا والإمارات	أبرم اتحاد كبير من البنوك التي تتخذ من الإمارات مقراً لها اتفاقية مع منظمة تمثيلية رائدة للبنوك التركية من أجل تبادل الخبرات لتعزيز القطاعين المصرفي والمالي. وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعميق العلاقات بين المؤسستين الماليتين للمساهمة الفعالة في تطوير وتوسيع كافة الأنشطة المصرفية.	فبراير 2022
تركيا والإمارات	عقب التوقيع على اتفاق ثنائي لتبادل العملات بين تركيا والإمارات في يناير، يهدف البنكان المركزيان في الإمارات وتركيا إلى تعميق شراكتيهما، ومن جانبها ثمنت السلطات هذه الخطوات نحو تعزيز التعاون في القطاعين المالي والمصرفي.	يناير 2022



6. الململم

1-6 المسرد

الممول 6: قامم الململم

الململم	الململم
الململم الاصطناعم	AI
الململم العربم للململم الزراعم	AOAD
أسم والململم الهالم	APAC
وكالم الململم والإشراف الململم	BRSA
بنك البحر الأسود للململم والململم	BSTDB
معدل النمو السنوم الإجمالم	CAGR
الململم الرقمم للبنك الململم	CBDC
البنك الململم الململم	CBRT
الململم الململم لدولة الإمارات العربم الململم	CBUAE
فمروس كورونا 2019	COVID-19
المسؤولم الململم للململم	CSR
سلطة دبم للململم المالم	DFSA
المفوضم الململم	EC
البنك الململم للإنشاء والململم	EBRD
الإمام الململم	EU
الململم الململم الململم	FDI
الململم المالم	FinTech
امفامم مالم مالم	FTA
ململم مالم	FZ
مجلس التعاون الخلملم	GCC
إجمالم الململم الململم	GDP
الململم الململم للبنك الململم فم ململم الخلملم	GEU
شلم ذو ملامم مالم مالم	HNWI
الململم الململم لإلململم الململم	ICLS
الململم الململم للململم	IEA
ململم الململم الململم	ILO



صندوق النقد الدولي	IMF
الاكتتاب/العرض العام الأولي	IPO
البنك الإسلامي للتنمية	IsDB
إدارة التجارة الدولية	ITA
الشرق الأوسط وأفريقيا	MEA
وزارة التغير المناخي والبيئة (الإمارات)	MOCCAE
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (عمان)	MoCIIP
وزارة البيئة والمياه والزراعة (السعودية)	MoEWA
وزارة الموارد البشرية والتوطين (الإمارات)	MoHRE
بورصة مسقط	MSE
طن متربي	MT
خطة التنمية الوطنية	NDP
محطة طاقة نووية	NPP
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والقانونية والبيئية	PESTLE
شراكة القطاعين العام والخاص	PPP
بنك قطر الوطني	QNB
الإطار الوطني للتنمية في قطر	QNDF
الخطة الوطنية القطرية	QNMP
البحث والتطوير	R&D
هيئة الأوراق المالية والسلع	SCA
منطقة اقتصادية خاصة	SEZ
الشركات الصغيرة والمتوسطة	SME
مشاريع مملوكة للدولة	SOE
صندوق الثروة السيادية	SWF
بنك زراعات	TCZB
الليرة التركية	TL
الإمارات العربية المتحدة	UAE
المملكة المتحدة	UK
الولايات المتحدة	US
الدولار الأمريكي	\$US
منظمة الصحة العالمية	WHO
على أساس سنوي	Y-o-Y

المصدر: فريق المصلين



2-6 أهم المصادر

الجدول 7: أهم المصادر

إدارة التجارة الدولية	شركة نفط البحرين
وزارة التغيير المناخي والبيئة، الإمارات العربية المتحدة	بورصة الكويت/سوق الأوراق المالية الكويتية
وزارة الموارد البشرية والتوطين، الإمارات العربية المتحدة	مصرف البحرين المركزي
وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة	بنك الكويت المركزي
المركز الوطني للمعلومات الإحصائية، عمان	بنك تركيا المركزي
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	مصرف الإمارات المتحدة العربية المركزي
مرصد التعقيد الاقتصادي	المنظمة المركزية للمعلوماتية، البحرين
منظمة الدول المصدرة للنفط	الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت
جهاز التخطيط والإحصاء، قطر	المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الإمارات
بنك قطر المركزي	الهيئة العامة للإحصاء، السعودية
البنك المركزي السعودي	مجلس التعاون الخليجي
المعهد الإحصائي التركي	مؤسسة الخليج للاستثمار
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	جمعية البتروكيماويات والكيماويات الخليجية
البنك الدولي	منظمة العمل الدولية
منظمة الصحة العالمية	صندوق النقد الدولي
منظمة التجارة العالمية	معهد التمويل الدولي



نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

مركز الخليج للأبحاث، مؤسسة بحثية مستقلة، شعاره (المعرفة للجميع)، وأولوياته خدمة قضايا وأهداف شعوب ودول منطقة الخليج. تأسس المركز في يوليو عام 2000م، ومقره الرئيسي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كلاً من مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا.

ويلتزم المركز منذ تأسيسه بالمساهمة الفاعلة في قضايا منطقة الخليج، من خلال كل أنشطته التي تشمل: إجراء بحوث ودراسات، وتنظيم مؤتمرات ومنتديات ورش عمل، النشر الإعلامي حول قضايا الأمن، والسياسة، والاقتصاد، والشؤون العسكرية، والتعليم والبيئة، والإعلام وغيرها. كما قام المركز بترجمة ونشر أكثر من 500 كتاب من أمهات الكتب والمعاجم والقواميس المتخصصة في السياسة والأمن والاقتصاد والعلاقات الدولية والفكر الاستراتيجي، والبيئة، والإعلام، والتوازن الإقليمي والدولي... إلخ.

حافظ مركز الخليج للأبحاث للعام الثاني عشر على التوالي على وجوده ضمن أبرز مؤسسات الفكر والرأي ومنظمات المجتمع المدني على مستوى العالم، وكواحد من أكبر مؤسسات الفكر والرأي على مستوى منطقة الشرق الأوسط من بين 8162 من جميع قارات العالم، وذلك طبقاً لما أعلنه برنامج العلاقات الدولية في جامعة بنسلفانيا في 30 يناير 2020م، ضمن التصنيف السنوي الذي يقوم به البرنامج لمؤسسات الفكر في العالم، وبالإضافة إلى ذلك فإن مركز الخليج للأبحاث (GRC) جاء ضمن هذا التصنيف وأحد من أبرز مؤسسات الفكر والرأي المهتمة بالشؤون السياسية الخارجية والشؤون الدولية، ومن بين أفضل مؤسسات الفكر والرأي ضمن تصنيف التعاون المؤسسي.



مركز الخليج للأبحاث